وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـامعة فرحات عباس سطيف 1
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم التعليم الاساسي

مطبوعة محاضرات في مقياس:

مدخل للاقتصاد

موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك

من إعداد الدكتور: بيوض محمد العيد
أستاذ محاضر أ
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة سطيف 1

السنة الجامعية: 2022-2023

مطبوعة دروس في:

مقياس مدخل للاقتصاد

من إعداد الدكتور: بيوض محمد العيد

أستاذ الاقتصاد

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير –جامعة سطيف1

الفهرس

الفصل الأول: علم الاقتصاد والمفاهيم المرتبطة به.....04

الفصل الثاني: المشكلة الاقتصادية.....16

الفصل الثالث: عناصر النشاط الاقتصادي.....26

الفصل الرابع: الاعوان الاقتصاديون والدورة الاقتصادية.....47

الفصل الخامس: السوق.....53

الفصل السادس: النقود.....64

الفصل السابع: الضخم.....75

الفصل الثامن: البطالة.....89

الفصل التاسع: التنمية المستدامة.....99

الفصل العاشر: المنظمات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الجهوية.....124

مقدمـة

تعتبر دراسة علم الاقتصاد أولوية قصوى سواء للمهتمين بهذا المجال أو حتى بالنسبة لعامة الناس نظرا للمكانة التي أصبح يحوزها الاقتصاد كممارسة في الحياة اليومية للشعوب والدول والافراد. فالتطور الذي شهده الاقتصاد عبر الزمن جعله يسير جزءا كبيرا من حياة الشعوب عبر مختلف الأنشطة الاقتصادية، كالانتاج والتوزيع والتبادل ووالادخار والاستثمار، التي يمارسونها بهدف التقليل من حدة التناقض بين الندرة النسبية للموارد والتنامي المفرط للاحتياجات. كما أكسبه أهمية قصوى في تقدم المجتمعات والأمم وحتى في تخلفها لكونه السبيل الأساسي لخلق القيمة المضافة والثروة، والموازنة بين الإنتاج والاستهلاك، وتحقيق التنمية المستدامة كهدف شامل.

في هذا الاطار تستهدف هذه المطبوعة التعريف بعلم الاقتصاد وتسليط الضوء على المشكلة الاقتصادية وسبل التخفيف منها عبر ممارسة عناصر النشاط الاقتصادي على غرار الادخار والاستثمار بهدف الإنتاج والتوزيع ثم التبادل وصولا الى الاستهلاك في دورة اقتصادية قوامها التدفقات العينية، السلعية، الحقيقية والتدفقات النقدية بالاعتماد على النقود كاهم وسيلة للتبادل، وأداء المعاملات وقياس القيمة رغم أن القيم الحقيقية تتغير والدخل الحقيقي يتأثر بالاختلالات التي تصيب الاقتصاد وتعطل الية السوق عبر حدوث فائض في العرض مقابل ثبات في الطلب في ترجمة للكساد أو الازمة الاقتصادية، أو ارتفاع الطلب مقابل ثبات العرض مما ينجر عنه ارتفاع الأسعار واشتداد الضغوط التضخمية في سوق السلع والخدمات. بينما يفرز معضلة البطالة في سوق العمل.

رغم كل هذه التحديات، يعتبر الاقتصاد الالية المناسبة والفعالة لتحقيق النمو الاقتصادي عبر تحقيق زيادات تراكمية في الناتج الداخلي الخام تتحول في حال استمرارها لعدة سنوات الى مظاهر تنموية تعكسها مظاهر تحسن الأوضاع الاجتماعية، وستديم إذا أخذت بالحسبان الاعتبارات البيئية.

الفصل الأول:

علم الاقتصاد

والمفاهيم المرتبطة به

I- نشأة وتطور علم الاقتصاد: من الاقتصاد السياسي الى علم الاقتصاد

ارتبط نشوء وتطور علم الاقتصاد بسبب ظهور الثورة البرجوازية الصناعية في أوروبا ونتيجة للتغيرات الجذرية التي احدثت على هذه الصورة في عمليات الانتاج ومجال السوق وما تبع ذلك التطور في العلاقات الاقتصادية كل ذلك قد يستلزم بالضرورة وجود علم اقتصاد يقوم بمهمة البحث في طبيعة العلاقات الاقتصادية والقوانين التي تحكم عمليه التطور الاقتصادي وهكذا بدأ علم الاقتصادي يتبلور في إطار من النظريات والمفاهيم والمصطلحات الاقتصادية.

ينبع الأصل اللغوي لاصطلاح "الاقتصاد السياسي" "Political Economy" في الكلمات الاغريقية "Politikos"، "Oikos"، "Nomos". التي تعني على التوالي: "اجتماعي"، "قانون"، "منزل".

ولم يدخل مكونا هذا الاصطلاح، أي كلمتا "اقتصاد" و "سياسي" في الاستعمال دفعة واحدة. فاصطلاح الاقتصاد يأتينا من ارسطو طاليس، أي قصد باستعماله "علم قوانين الاقتصاد المنزلي" أو "قوانين الذمة المالية المنزلية". فهو العلم الذي ينشغل بالشؤون المالية للمنزل. ولم يستعمل اصطلاح الاقتصاد السياسي الا في بداية القرن السابع عشر. وهو ما تحقق في فرنسا على يد أنطوان دي مونكريتيان الذي نشر في عام 1615، كتابا بعنوان "مطول في الاقتصاد السياسي" قاصدا بصفة "السياسي" أن الأمر يتعلق "بقوانين اقتصاد الدولة"، أي المجتمع بأكمله، وليس العائلة وحدها.

أما في إنجلترا فقد بدا استخدام اصطلاح "الاقتصاد السياسي" تحت التأثير الفرنسي. وقد استعمل ويليام بيتي (W.Petty) (1623-1687) هذا الاصطلاح وإن لم يكن قد عنون به أيا من كتبه في معرض الكلام عن مصدر القيمة. فيقول "بيتي" أن: "هذا لا ينتهي بي الى النظر في أهم مسألة في **الاقتصاد السياسي**، أي مسألة إقامة معادلة أو مساواة بين الأرض والعمل". وكان جيمس ستيوارت اول من استخدم اصطلاح الاقتصاد السياسي في إنجلترا في عنونة كتابه الصادر عام 1767 بعنوان " بحث في مبادئ الاقتصاد السياسي". واستعمل كارل ماركس (1818-1883) نفس الاصطلاح في كتاباته.

تبع ذلك انتشار استعمال الاصطلاح "الاقتصاد السياسي" للتعبير عن فرع المعرفة النظرية الذي لم يكف عن التطور ليصل الى ما يسميه حاليا العالم الانجلو ساكسوني بـ "**الاقتصاد**""Economics".

منذ أن عنون ألفريد مارشال Alfred Marshall (وهو اقتصادي أكاديمي انجليزي، 1843-1924) كتابه الذي أصدره سنة 1890 بمبادئ الاقتصاد Principles of economics، بدأ اصطلاح الاقتصاد Economics ينتشر في البلدان الانجلو سكسونية ليحل محل مصطلح الاقتصاد السياسي الذي ظل

يستعمل حتى ويليام ستانلي جيفونس (اقتصادي إنجليزي، 1835–1882) الذي عنون كتابه الصادر سنة 1871 بنظرية الاقتصاد السياسي The theory of political economy.

ويرى روبرتسون D.H. Robertson (اقتصادي وأكاديمي انجليزي معاصر) أن الاصطلاح الجديد Economics أتى بشيئين جديدين:

- إن النهاية ICS تشير إلى ان دراستنا تامل في أن تكون علما مثل Physics، Dynamics ..إلخ؛
- إن عدم استعمال صفة السياسي Political توضح لنا أننا نهتم في النهاية بالفرد وليس بالدولة.

ومع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر وتحت تأثير الفكر التجريبي اتجه العديد من المفكرين الاقتصاديين إلى ضرورة الفصل بين الاقتصاد والسياسة الأمر الذي أدى إلى صعوبة الفصل بينهما نظراً لارتباط كل منهما بالآخر مؤثراً وتأثرا. وخلاصة القول أن مفهوم علم الاقتصاد قد تبلور من خلال مراحل ثلاث يمكن إيجازها على النحو التالي:

1- المفهوم التوفيقي: وهو الذي يصور علم الاقتصاد بأنه العلم الذي يهتم بدراسة الظواهر الإنسانية من خلال ضرورة التوفيق بين الحاجات المراد إشباعها والوسائل المتاحة لعملية الإشباع. ويرى أنصار هذا المفهوم ضرورة وضع سلم لأولويات إشباع الحاجات بين الموارد الإنتاجية والسلع الموجهة لتحقيق الإشباع المرغوب. ومع نهاية القرن الثامن عشر، لم يستمر هذا المفهوم طويلاً حيث تعرض للعديد من الانتقادات على أيدي أنصار المدرسة التقليدية، ومن أهمها بساطة المفهوم حيث لا يأخذ في اعتباره العوامل الاجتماعية والسياسية متأثراً بالمفهوم الروبانسي، نسبة إلى الاقتصادي روبنسن، كوروزو سلبية هذا المفهوم لتركيزه على أهداف معينة للنشاط الاقتصادي مستندا فقط على المعرفة والفهم للظواهر الاقتصادية المرتبطة بسلوك الحياة البدائية وبساطة أنماط المعيشة والاستهلاك.

2- المفهوم التنظيمي: حيث يرى أنصار هذا المفهوم أن علم الاقتصاد هو العلم الذي يهتم بالمبادلات ذات القيمة الاقتصادية. بمعنى أخر تحديد النظام الذي يحكم العلاقات التبادلية بين الأفراد. وقد ساد هذا المفهوم الفضول الايديولوجي وفي إطار هذا المفهوم كان هناك اهتماماً بالجانب العقائدي أو المذهبي (المذهب الاشتراكي – الليبرالي)، حيث تأثر الاقتصاديون في تحليلاتهم بالعديد من العلوم الاجتماعية والأدوات التحليلية المشتقة من العلوم الطبيعية البحتة مثل الرياضيات والإحصاء، مثلما حدث بالنسبة لمدرسة التحليل الحدي التقليدية الجديدة.

3- المفهوم العلاجي: وهو المفهوم الذي أهتم بتحديد الأهداف الاقتصادية في أطار محدد من القياس والتحكم. بمعنى أخر أن هذا المفهوم يضفي على علم الاقتصاد الصفة الحيادية في المجالات المتعددة والأدوات التحليلية التي تجعل من هذا العلم كياناً حيوياً وديناميكياً وبخاصة في الآونة الأخيرة التي ينصب الاهتمام فيها على الاستخدام الامثل لموارد المجتمع النادرة للحصول على أفضل الوسائل اللازمة لإشباع الحاجات وزيادة الرفاهية الاقتصادية وكفاءة وفعالية عمل الأجهزة والمؤسسات.

والخلاصة أن علم الاقتصاد لم يتبلور كعلم إلا على يد الفيزيوقراط (الطبيعيين) في فرنسا ثم على يد التقليديين (الكلاسيك) في انجلترا بعد ذلك، حيث رأى هؤلاء الاقتصاديون ضرورة استقلالية علم الاقتصاد من أجل تفادي وتجنب الخلط بين مبادئ نمو الثروة والمبادئ التي يتطلبها إدارة نظم الحكم الصالح، وهو الأمر الذي استمر شائكاً ولم يتم تفاديه إلا بعد أن كتب ادم سميث كتابه المشهور (ثروة الأمم) عام 1776.

II- مفهوم علم الاقتصاد

تعددت التعريفات التي أعطيت لعلم الاقتصاد بتعدد الزوايا التي تم تناوله منها وكذا بتعدد المدارس الاقتصادية والفكرية وطبعا بتعدد الحقب التي مر بها تاريخ الفكر الاقتصادي. وخدمة للأغراض الاكاديمية سنحاول تناول أكبر قدر ممكن من التعريفات حتى نحيط قدر الإمكان بمفهوم علم الاقتصاد.

ينبثق علم الاقتصاد من مجموعة العلوم الاجتماعية Social Sciences المعنية بدراسة نوع معين من النشاط والسلوك الإنساني مثله في ذلك كمثل العلوم الإنسانية الأخرى (القانون، الاجتماع، السياسة، علم النفس)، وهو الأمر الذي يخالف العلوم الأخرى الطبيعية مثل الكيمياء والطبيعة التي تختص بدراسة الظواهر المختلفة دون الأخذ في الاعتبار علاقتها بالإنسان.

وفي معنى كلمه الاقتصاد **لغة** وبالمفهوم الضيق أو البسيط فإننا نقصد بها الادخار والتوفير. وقد اختيرت لفظه الاقتصاد مرادفا للكلمة اللاتينية "Economie" من الفعل قصد في الشيء أي أحسن. والقصد هو الترشيد. والاقتصاد هو منزلة بين الاسراف والتقتير.

أما تعريفه اللغوي وفقا للتعريف الذي اختاره مجمع اللغة العربية بالقاهرة: فهو يعتبر الاقتصاد بمثابة العلم الذي يبحث في الظواهر الخاصة بالإنتاج والتوزيع"، كما أن لفظ الاقتصاد مشتق لغويا من مادة "قصد". والقصد للطريق: الاستقامة، وفي الأمر: التوسط، وفي الحكم: العدل، وفي النفقة: التوسط والاعتدال بين الإسراف والتقتير. ويقال اقتصد في أمره أي توسط فيه فلم يفرط، ولم يُفرط، واقتصد في النفقة أي: لم يُسرف ولم يقتر " يقتر".

اصطلاحا، يعرف علم الاقتصاد عادة بأنه ذلك العلم الاجتماعي الذي يعني بدراسة المشكلة التي تنشأ من وجود حاجات الانسان ورغباته المتعددة مقابل موارد اقتصادية وامكانات محدودة نسبيا لإشباعها. وأطلق في البداية مصطلح "Economie" على طريقة تنظيم وادارة شؤون الأسرة ثم شملوا مجموع العلاقات المادية الداخلية والخارجية للأمم.

وعلم الاقتصاد هو العلم الذي يتناول موضوع الاختيار من بين البدائل المتوفرة وذلك في إطار الإمكانيات والموارد المتوفرة في الاقتصاد مثل (العمل، الأرض، رأس المال، والمنظم) لإنتاج أكبر قدر ممكن من الحاجات والرغبات الإنسانية. فعلم الاقتصاد هو العلم الذي يدرس كيفية إشباع وتحقيق أكبر قدر ممكن من الحاجات الإنسانية اللامحدودة عن طريق استخدام الموارد الاقتصادية النادرة.

من جهة أخرى هناك من ينظر إلى علم الاقتصاد باعتباره العلم الذي يبحث في سلوك الإنسان الاقتصادي العام وبصرف النظر عن الشروط التاريخية والاجتماعية التي تحيط بهذا السلوك. ويرى هذا الاتجاه بأن السلوك الاقتصادي يخضع لقوانين عامة واحدة في جميع المجتمعات وبالتالي فإن موضوع علم الاقتصاد حسب هذا الاتجاه يجب أن يقتصر على دراسة وبحث السلوك الاقتصادي مجرداً من إطاره الاجتماعي والتاريخي.

ويرى ادم سميث أن علم الاقتصاد هو علم الثروة الذي يهتم بدراسة الوسائل التي يمكن أن تزيد من ثروة الأمم. وقد ارتكز هذا التعريف على تجسيم المصلحة الفردية بغض النظر عن الاعتبارات الأخلاقية أو الإنسانية لذلك لم يكن غريباً أن ينتقد هذا التعريف لأنه جعل من علم الاقتصاد علماً تشوبها الأنانية والقيم الفردية البحتة وكل ما يهم الإنسان فقط هو تجميع أكبر قدر من الثروات.

في حين يرى الفريد مارشال Alfred Marshall أن علم الاقتصاد هو العلم الذي يهتم بدراسة النشاط الإنساني في المجتمع من أجل الحصول على الدخل اللازم لمتطلبات الحياة اليومية. وهذا ما ورد في كتابه الشهير (مبادئ الاقتصاد عام 1890) وهذا التعريف انتقل من مجال دراسة الثروة والإنتاج إلى دراسة الدخل والتوزيع. ويعاب عليه إغفاله بجانب الخدمات نظراً لأن قياس الرفاهية الإنسانية لا يمكن أن تقاس بمعايير مادية مثل الحب، الكراهية، الحقد، الحد ولكنها أمور لا يمكن أن تدخل في دراسة الاقتصاد على الرغم من أهميتها لمفهوم ورفاهية الفرد ومعيشته السعيدة.

بينما يرى الاقتصادي الإنجليزي روبنز Lord Robbins إن علم الاقتصاد هو العلم الذي يهتم بدراسة النشاط الإنساني في سعيه لإشباع الحاجات المتعددة والمتزايدة بواسطة موارده المحدودة والنادرة. ويذهب

نيفن Nevin إلى أن علم الاقتصاد هو علم اجتماعي يهتم بالنشاط البشرى. كما يرى تروشي Truchy أن علم الاقتصاد هو العلم الذي يدرس نشاط الفرد في المجتمع من أجل الحصول على الأموال والخدمات.

ويخلص ساموبلسون P. Samuelson الى أن علم الاقتصاد هو علم دراسة الكيفية التي يختار بها الإنسان والمجتمع على حد سواء باستخدام النقود أو بعدم استخدامها وتوظيف موارده الإنتاجية النادرة لإنتاج مختلف السلع خلال الزمن، وتوزيع هذه السلع للاستهلاك في الوقت الحاضر وفي المستقبل بين مختلف الأفراد ومختلف الجماعات.

وعلى الرغم من أن هذه التعريفات السابق تعد مناسبة التعريفات في تفسيرها لطبيعة علم الاقتصاد إلا أنها ركز على ظاهرة الندرة النسبية في ذاتها، وأغفلت في ذلك ما يترتب على هذه الظاهرة من أوضاع اجتماعية، أو العلاقات بين أفراد الجماعات المختلفة التي تنشأ بين الندرة النسبية وهذا ما دفع الأستاذ (بار) إلي تعريف علم الاقتصاد بأنه علم إدارة الموارد النادرة في المجتمع البشري، ودراسة طرق التكيف بين الحاجات المتعددة ووسائل تخصيصها النادرة ويستند هذا التعريف إلى الجانب المجرد وهو جانب العلاقات الاجتماعية وتنظيماتها المتعلقة بالإنتاج والتوزيع لمواجهة المشكلة الاقتصادية. واستناداً لفكرة العلاقات الاجتماعية المرتبطة بالإنتاج تعددت التعريفات المعاصرة لعلم الاقتصاد فالبعض عرفه بأنه " العلم الذي ينشغل بدراسة القوانين التي تحكم الإنتاج وتوزيعه واستهلاكه" أو هو " العلم الذي يتناول بالبحث الحصول على الأموال النادرة في المجتمع ورغباته والعالم الخارجي المحيط به" كذلك عُرف علم الاقتصاد بأنه " علم تطور العلاقات الاجتماعية للإنتاج أي العلاقات الاقتصادية بين البشر، بمعنى أنه العلم الذي يكشف عن القوانين المهيمنة على انتاج وتوزيع السلم المادية والخدمات في المجتمع البشري في مختلف مراحل نموه، وبالتالي فإن تاريخ تطور الاقتصاد السياسي هو تاريخ طرق الإنتاج. ولكي نستطيع أن نصل إلى تعريف جامع مانع لعلم الاقتصاد، لابد أن يشتمل التعريف على عدة عناصر يمكن إيجازها على النحو التالي:

– يجب أن يشير التعريف إلى أن موضوع الدراسة الاقتصادية هو الإنسان ذو الإرادة، وأن يركز التعريف على الجانب الإنساني والاجتماعي للظاهرة الاقتصادية، حيث إن علم الاقتصاد هو علم اجتماعي بطبعه يهتم في المقام الأول بمشكلات الإنسان الاقتصادية والاجتماعية.

– يجب أن يشير التعريف إلى ظاهرة الندرة أي عدم التكافؤ بين الحاجات المتعددة والموارد المحدودة، فهذه الظاهرة هي أساس المشكلة الاقتصادية ولا يعقل أن يعرف علم دون أن يتم إبراز المشكلة الأساسية التي وجد هذا العلم بغرض مواجهتها وإيجاد حلول ولو جزئية للقضاء عليها.

– أن يشير التعريف إلى الهدف من الدراسة الاقتصادية وهو يجب تحقيق إشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات بما هو متاح من الموارد من العمل على نمو هذه الموارد بأكبر قدر ممكن من استخدام الاساليب وادوات التحليل والسياسات والدراسات المتقدمة لمواجهة المشكلة الاقتصادية.

– يجب أن يشير التعريف إلى أن العلاقات الاقتصادية التي تتم بين أفراد المجتمع، لابد أن تتعلق بإنتاج وتبادل وتملك واستهلاك وتوزيع السلع والخدمات، فلا يمكن أن نغفل الدور الاقتصادي الكبير الذي تقوم به الخدمات باختلاف أنواعها في إشباع الحاجات الإنسانية، وبإغفالنا للخدمات دون السلع يختل كيان النشاط الاقتصادي.

وعلى أساس كل ما سبق يدرس علم الاقتصاد مجالات عدة على غرار الثروة، الندرة، التوفيق بين الغايات والوسائل، التبادل، تحقيق الرفاهية، طرق الإنتاج، التجارة الدولية، تحليل المتغيرات الكلية. **ومن مجمل هذه المحاور نستطيع أن نستخلص تعريفاً لعلم الاقتصاد بأنه:** علم اجتماعي موضوعه الإنسان ذو الإرادة يهدف إلى دراسة العلاقة بين الحاجات المتعددة والموارد المحدودة، بقصد تحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع الحاجات عن طريق الاستخدام الكفء للموارد المتاحة والعمل على إنمائها بأقصى الطرق الممكنة، وتنظيم العلاقات الاقتصادية التي تنشأ بين أفراد المجتمع وتتعلق بإنتاج وتبادل وتوزيع السلع والخدمات.

III– مناهج علم الاقتصاد

المنهج هو الطريقة التي يتبعها العقل في استخلاص المعارف، وعلى اعتبار أن الاقتصاد علم مستقل بذاته، فان الدارسين له يبحثون دائما على الكشف عن قوانينه ونظرياته والعمل على التطوير المستمر لها. وفي سعيهم لذلك يتبعون طريقتان أساسيتان للبحث في علم الاقتصاد والوصول إلى القوانين والتصرفات التي تحكم العلاقة بين الظواهر الاقتصادية وهما: الطريقة الاستنباطية " التجريدية " والطريقة الاستقرائية " الواقعية أو التجريبية " وتستعين كل من طريقتي البحث بأساليب متعددة تجعلنا نصل إلى القوانين والنظريات الاقتصادية التي تتفق مع الواقع مثل الأسلوب التاريخي وأسلوب التحقيق والأسلوب الإحصائي والأسلوب الرياضي وأسلوب التجريد. وفيما يلي فكرة مختصرة عنهما:

1– **المنهج الاستنباطي (التجريدي):** وفقاً لهذا المنهج، يبدأ الاقتصادي في أخذ فروضاً أساسية عامة أو عدداً من المقدمات يفترض صحتها لأنها تقوم على حقائق يعلمها أو مسلم بها في علوم أخرى، ثم يصل من واقع هذه الفروض بالتسلسل إلى فروض ونتائج أخرى. مثال ذلك القول بأن الإنسان يسعى إلى تحقيق أكبر نفع ممكن أو أن المنتج يسمى إلى تحقيق أقصي ربح فعلي أساس هذه الفروض والمقدمات نصل إلى

قانون يحكم الظاهرة موضوع البحث، ولقد تم استخلاص الكثير من القوانين والنظريات الاقتصادية بإتباع هذه الطريقة كنظرية الطلب ونظريات التوزيع. وتعد المدرسة الكلاسيكية وعلى رأسها آدم سميث وريكاردو وجون ستيورات ميل ومالتس أول من استخدموا الطريقة الاستنباطية، إذ كانت هذه المدرسة تبني نتائج أبحاثها على تعميمات معينة، كافتراض أن السلوك الإنساني قائم على المصلحة.

2- **المنهج الاستقرائي (الواقعي):** تقوم هذه الطريقة على أساس ملاحظة الوقائع أو إجراء التجارب بالنسبة العدد كبير من الحالات، ثم الانتقال من هذه المشاهدة إلى استخلاص المبادئ العامة من أجل الوصول إلى القانون العام الذي يحكم هذه الوقائع، فمثلاً نلاحظ أن أثمان السلع في البلاد المختلفة كثيراً ما ترتفع أثر زيادة كمية النقود فيها، ولاشك أن استقرائنا للوقائع الخاصة بتحركات الأثمان وبحركة النقود يوحي بوجود مبدأ عام: هو وجود صلة بين مستوى الأثمان وبين كمية النقود في الدولة، وأن ازدياد هذه الكمية يؤدي مع توافر ظروف معينة إلى ارتفاع الأسعار.

ولقد استخدم كثير من الاقتصاديين هذا الأسلوب للوصول إلى القوانين والنظريات الاقتصادية، فعن طريق ملاحظة الواقع قدم مالتس نظريته في السكان، كما أنه عن طريق ملاحظة الارتفاع الكبير في أثمان المواد الغذائية وإيجار الأراضي الزراعية في إنجلترا على أثر حروب نابليون في أوائل القرن التاسع عشر تقدم ريكاردو بنظريته في الريع. كذلك فعن طريق ملاحظة حالات الكساد والرخاء أمكن القول بالقوانين التي تحكم تغير الأسعار في كل حالة من هاتين الحالتين.

IV- أساليب علم الاقتصاد: بعد التطرق لمنهجي علم الاقتصاد وجب الإشارة إلى أن هناك مجموعة من الأساليب التي يمكن أن تستعين بها كل من الطريقتين للوصول إلى القوانين والنظريات الاقتصادية، هذا بالإضافة لمعرفة مدى اتفاقها مع الواقع

1 - **الأسلوب التاريخي:** يتمثل هذا الأسلوب في جمع الوثائق والمعلومات التاريخية المتعلقة بالجوانب المختلفة للظاهرة الاقتصادية مع الاهتمام بتسجيل التجارب التاريخية المختلفة وملاحظة طبيعة ما تنطوي عليه من تطور، وبهذا الأسلوب يمكن تسجيل وملاحظة الواقع التاريخي لظاهرة اقتصادية ما وأن نصل إلى بعض الفروض والمقدمات التي تعد نقطة البداية في الوصول إلى القانون أو النظرية الاقتصادية عن طريق الاستنباط. كذلك يمكن معرفة مدى فاعلية هذا الأسلوب من أجل الوصول إلى القوانين والنظريات الاقتصادية عن طريق الاستقراء ومدى اتصال كل من الطريقتين بالواقع. وقد استخدمت نظريات اقتصادية عديدة هذا الأسلوب، كنظرية ماركس حول تطور التاريخ والوصول إلى المجتمع الاشتراكي ثم المجتمع الشيوعي، ونظرية مالتس في السكان.

لكن لابد من أخذ الحيطة والحذر في استخدام هذا الأسلوب لاحتمال الوقوع في خطأ الاستنتاج بملاحظة التتابع التاريخي لتشابك وتعقد الوقائع التاريخية.

2- أسلوب التحقيق: يستخدم هذا الأسلوب عند الرغبة في بحث موضوع معين بشكل متعمق، فقد تنشأ الحاجة إلى معرفة طبيعة العوامل التي تؤثر علي هيكل استهلاك مجموعة معينة داخل المجتمع.

إن بحث مثل هذا الموضوع قد يتطلب تشكيل لجنة من الخبراء لتقوم بإجراء تحقيق حوله وبحث جوانبه العديدة عن طريق معرفة السلع والخدمات التي تستهلكها هذه المجموعة وأسعارها والعوامل الأخرى المؤثرة على هذا الاستهلاك، ويستخدم في ذلك الأسلوب العديد من الوسائل للحصول على المعلومات الخاصة بالفئة المستهدفة من التحقيق.

3- الأسلوب الإحصائي: يرتبط هذا الأسلوب بأهداف متعددة ذات صلة وثيقة باستخلاص القوانين والنظريات الاقتصادية، واختبار مدى اتفاقها مع الواقع، أي يقوم هذا الأسلوب على تجميع وإعداد البيانات المتعلقة بالجوانب المختلفة للظواهر الاقتصادية. فالدراسات الإحصائية تقوم بتجميع بيانات من الدخل والاستهلاك والادخار والاستثمار والأثمان والطلب والعرض بطريقة منتظمة. ولا شك أن هذه البيانات لها أهمية بالغة في تحديد طبيعة الظواهر الاقتصادية عن طريق وضع الفروض والمقدمات كما تستخدم الدراسات الإحصائية والأساليب الفنية في تحديد هذه الطبيعة بشكل كمي ومدى اتفاقها مع الواقع وهو ما يعرف بنظرية " الارتباط".

وهذه النظرية تمكننا من معرفة طبيعة العلاقة بين الطلب على السلعة وثمنها وبين مستوى التشغيل وكمية النقود وغيرهما من العلاقات، على الرغم من افتراض استمرار تغير العوامل الأخرى المؤثرة على الظاهرة موضوع البحث لكن يتم عزل هذه العوامل المعرفة الهدف المقصود من الإحصاء.

4- الأسلوب الرياضي: يساعد هذا الأسلوب على زيادة قدراتنا لتتبع ما تعنيه الفروض والمقدمات التي تبدأ بها الطريقة الاستنباطية من طرق البحث، ونلجأ إلى استخدام هذا الأسلوب عندما تتعقد وتتداخل الظواهر الاقتصادية، حيث يعتمد هذا الأسلوب على الصيغ الرياضية والمعادلات الجبرية التي تتميز بالسرعة والدقة وتتفادى الكثير من الأخطاء والخلط بين الظواهر الاقتصادية المختلفة.

V- فروع علم الاقتصاد: ينقسم علم الاقتصاد الى فرعين رئيسيين هما:

1- النظرية الاقتصادية: وتنقسم النظرية الاقتصادية بدورها الى قسمين:

1-1- التحليل الاقتصادي الجزئي: وهو الذي يهتم بدراسة سلوك وقرارات الوحدات الاقتصادية الصغيرة والمنفردة، مثل المستهلك الفرد المنتج الفرد أو المنشأة، الصناعة، وتحديد الاسعار النسبية للسلع والخدمات.

وعليه فإن التحليل الاقتصادي هنا يقتصر على دراسة سلوك وقرارات الوحدات الصغيرة التي تهدف تعظيم منافعها، وذلك من خلال قيامها بوظائفها الاقتصادية المختلفة، كتخصيص الموارد بين الاستخدامات المختلفة، الانتاج، التبادل والاستهلاك.

1-2- التحليل الاقتصادي الكلي: وهو الذي يهتم بدراسة سلوك الاقتصاد القومي ككل، وبالتعرف على طبيعة المتغيرات الكلية وتفسير سلوكها وعلاقاتها ببعضها البعض، كالاستثمار الكلي الاستهلاك الكلي، الدخل القومي، الانفاق القومي، التوظيف الكلي اذن فالتحليل الاقتصادي الكلي يختص بالتعريف بخصائص الاقتصاد القومي ككل، مستقلاً عن الوحدات والاجزاء المكونة له.

كما يختص بدراسة وتحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج الكلي في المجتمع والدخل القومي والعمالة والمستوى العام للأسعار والمستوى العام للأجور. كما يدرس العلاقة بين الدخل والاستهلاك والادخار والاستثمار. تحليل ودراسة المشكلات المتعلقة بالتضخم والبطالة ويحاول تقديم حلول لها. كما يدرس المشكلات المتعلقة بالنمو الاقتصادي وميزان المدفوعات. دراسة دور الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسات النقدية (مثل زيادة أو تخفيض عرض النقود) والسياسات المالية (عن طريق الإنفاق والضرائب) وهي سياسات تتعلق بتحقيق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع. يتناول الاقتصاد الكلي الطلب الكلي في المجتمع ويمثل الإنفاق الكلي خلال فترة معينة والعرض الكلي ويمثل جميع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة معينة.

2- الاقتصاد التطبيقي: وهو الذي يقوم باستخدام أسس ومبادئ علم الاقتصاد في حل المشاكل التي تواجه فروع الاقتصاد القومي. وينقسم الاقتصاد التطبيقي إلى العديد من الأقسام، منها على سبيل المثال : اقتصاديات الزراعة، اقتصاديات الصناعة، اقتصاديات النقل، اقتصاديات السياحة، اقتصاديات المناطق، اقتصاديات البيئة والمحافظة عليها، اقتصاديات الخدمات، اقتصاديات الأمن ومحاربة الجرائم على المستوى المحلي والدولي، اقتصاديات التأليف والإبداع الفكري والإعلان والطباعة والنشر، اقتصاديات الفضاء والأقمار الصناعية، الاقتصاد الدولي (العلاقات الاقتصادية الدولية)، الاقتصاد النقدي والمصرفي.

VI- علم الاقتصاد والعلوم الاجتماعية الأخرى: ويستنتج من ذلك أن علم الاقتصاد لا ينفصل عن غيره من فروع المعرفة الإنسانية أو العلوم الاجتماعية. وهو ما نفصله فيما يلي:

1- الاقتصاد والاجتماع: فعلم الاقتصاد له علاقة بعلم الاجتماع. فلكي يتمكن الاقتصادي من فهم السلوك الاقتصادي للأفراد والوحدات الاقتصادية عليه أن ينظر إليها من خلال واقع الوسط الاجتماعي الذي تعمل

فيه، كما أن الإلمام بالمعطيات الاقتصادية المختلفة لها أهمية في دراسة الأوساط الاجتماعية من جانب عالم الاجتماع.

2- الاقتصاد والقانون: وللاقتصاد علاقة بالقانون، حيث تهتم العلوم القانونية بدراسة القواعد التي تضعها الدولة لتنظيم علاقات الناس فيما بينهم وعلاقاتهم بالحكومة. وهذه القوانين لا يمكن أن توضع دون اعتداد بالواقع الاقتصادي للجماعة، كما أن هناك قوانين وثيقة الصلة بالحياة الاقتصادية كالقانون التجاري، والقوانين المالية والضريبية، وقوانين الاستثمارات.

3- الاقتصاد والتاريخ: وللاقتصاد علاقة بالتاريخ، فالنظريات الاقتصادية لا تفهم إلا في ضوء الظروف الزمانية والمكانية التي تحيط بنشأتها. وتساهم دراسة التاريخ في إبراز الظواهر الاقتصادية وفى تقويم السياسات والمنظمات القائمة على تنفيذها.

والظواهر الاقتصادية لها أهمية بالنسبة لمن يؤرخون لحياة الشعوب حيث تتأثر الحركات السياسية والاجتماعية للشعوب بواقعها الاقتصادي.

4- الاقتصاد والجغرافيا: ولعلم الاقتصاد علاقة خاصة بعلم الجغرافيا. فمن فروع هذا العلم الأخير الجغرافيا الاقتصادية التي تهتم بدراسة وصفية للموارد الاقتصادية للجماعة ونشاطها الاقتصادي. كما أن الإحاطة بعلم الاقتصاد ضرورية للباحث في الجغرافيا الاقتصادية ليستطيع الوقوف على الاتجاهات السليمة لمختلف أوجه النشاط الاقتصادي.

5- الاقتصاد والإحصاء: وللاقتصاد علاقة بعلم الإحصاء، سواء اعتبرنا هذا العلم الأخير قائماً أو مجرد أداة من أدوات التحليل. فقد أسهمت الإحصائيات في تقدم النظرية الاقتصادية وتطورها بعرض البيانات عن الكميات التي يمكن التعبير عنها بالأرقام. ودور الإحصاء واضح في تحليل الكميات الاقتصادية الكلية التي تتخذ أساساً لوضع السياسات الاقتصادية. وللإحصاء أهمية خاصة في الدول التي تنتهج أسلوب التخطيط في إدارة شؤونها الاقتصادية.

6- الاقتصاد والسياسة: من الأمور الهامة التي يجب أن يكون الاقتصادي قادرا على الإلمام بها هي القرارات والتطورات السياسية، حيث أن الهدوء السياسي والاستقرار من أهم مقومات الانتعاش الاقتصادي في أي مجتمع، ومن المعروف جدا أن الكثير من الحروب والنزاعات الدولية أو الداخلية التي شهدها العالم كان وسيظل مسعاها الوصول إلى الهيمنة الاقتصادية، حيث أن عدم توفر الاستقرار السياسي يمكن أن يدفع بالاقتصاد إلى حافة الانهيار، فمن خلال السياسة تحدد الغايات التي تسعى إليها الدولة وبالتالي يستطيع الاقتصاد أن يقدم أفضل النظم لتحقيق تلك الغايات، ويلاحظ من هذا أنه من الصعب جدا الفصل

بين السياسة والاقتصاد، وخاصة أنه إلى وقت قريب كان علم الاقتصاد يدرس تحت اسم الاقتصاد السياسي. وعليه فالمحلل الاقتصادي لا يستطيع إغفال لعوامل السياسية، وكذلك المحلل السياسي لا بد أن يكون ذا إلمام كامل بعلم الاقتصاد.

7- **الاقتصاد وعلم النفس:** يهتم علم النفس بدراسة سلوك وتصرفات الإنسان والدوافع التي تكمن وراء تلك التصرفات، لذلك يهتم الباحث الاقتصادي بمعرفة سلوك الفرد عند قيامه بنشاطاته المختلفة، والتي تكمن في إشباع الحاجات والرغبات المختلفة والمتجددة، وبعد التعرف عليها يقوم الباحث باستقطاب المستهلكين من خلال التأثير عليهم بالأساليب المختلفة كالدعاية والإعلان.

الفصل الثاني:

المشكلة الإقتصادية

تمهيد

يعرف معظم الاقتصاديين علم الاقتصاد بأنه العلم الذي يدرس المشكلة الاقتصادية، فما هي إذن المشكلة الاقتصادية؟

يمكن القول أن المشكلة الاقتصادية في الأساس، هي مشكلة الندرة النسبية، أي ندرة الموارد المتاحة بالنسبة للحاجات البشرية. فالحاجات البشرية متعددة ومتنوعة وغير محدودة. بينما الموارد التي تستخدم في إشباعها محدودة نسبيا. ومن هنا نشأت المشكلة الاقتصادية منذ القدم، وما زالت قائمة في كل المجتمعات، وان اختلفت حدتها من مجتمع لأخر. وعلى الرغم من الجهود الدائمة التي بذلها الإنسان على مر العصور لمواجهة مشكلته الاقتصادية، إلا أن هذه الجهود لم تسفر عن حل نهائي لها، ولن تؤدي إلى ذلك. فالإنسان في سعيه الدائم لتحقيق الرفاهية المادية والارتقاء بمستوى معيشته، إنما يعمل في نفس الوقت على تعقيد المشكلة الاقتصادية وزيادة حدتها. وحتى يمكننا أن نفهم هذه الحقيقة، قد يكون من المناسب ان نقوم بالتعرف على طبيعة وأركان المشكلة الاقتصادية.

I- مفهوم المشكلة الاقتصادية: تكمن المشكلة الاقتصادية في تزايد وتجدد حاجات الإنسان ومحدودية الموارد الاقتصادية المتوفرة. فالإنسان دائماً تدفعه غريزة أساسية ألا وهي الرغبة في الحصول على المزيد وتلبية الحاجات المتجددة.

لذلك نرى أنه كلما توصل الإنسان إلى شيء محدد أشبع من خلاله حاجاته ورغباته ما يلبث أن يبدأ مرة أخرى للبحث على إشباع آخر لحاجاته ورغباته. ولكن وكما ذكرنا سابقاً بسبب أن هذه الموارد لا تكفي دائماً إلى إشباع هذه الحاجات فإنه لابد من الاختيار لبعض الحاجات والاستغناء عن حاجات أخرى أي أنه يمكن القول إن الندرة في الموارد والاختيار بينها تمثلان وجها المشكلة الاقتصادية.

II- أسباب المشكلة الاقتصادية: تنشأ المشكلة الاقتصادية عندما لا نستطيع إشباع جميع حاجاتنا المتعددة والمتنوعة والمتداخلة من خلال مواردنا المحدودة وسببها الآتي:

1- الندرة: الندرة المقصودة هنا الندرة النسبية وليست الندرة المطلقة أي عدم التناسب بين ما يتوفر من موارد اقتصادية محدودة وبين حاجات الإنسان المتزايدة واللامحدودة وبالتالي فهي عاجزة نسبياً عن تلبية حاجات جميع الأفراد، وذلك لعدة أسباب:

- المورد الاقتصادي موجود ولكن بكميات قليلة بسبب عدم أو سوء الاستغلال بالإضافة إلى إمكانية نفاد بعض الموارد بسبب عدم تجددها؛

– تحسن مستويات المعيشة مما أدى إلى زيادة عدد السكان وذلك من خلال ارتفاع معدل الأعمار ونقص مستويات الوفيات بين الأطفال مما أدى إلى عجز نسبي في الموارد الاقتصادية.

2– كثرة الحاجات الإنسانية وتعددها وتطورها وتزايدها وتجددها: من أهم غرائز بني البشر هي العمل على إشباع الحاجات والرغبات المختلفة والعمل على إشباع حاجات أخرى كلما عمل على إشباع ما سبقها من حاجات. ويمكن القول إن الفرد في أي مجتمع اقتصادي يعمل عادة على تقسيم حاجاته إلى قسمين أساسيين هما:

2–1– الحاجات الأولية الأساسية: وهي تلك الحاجات التي لو استغنى عنها الإنسان لعنت له الفناء والزوال ولا يمكن تأجيل الحصول عليها تحت أي ظرف من الظروف. وتعتبر القاعدة الأساسية حتى يستطيع الإنسان تحقيق حاجاته الأخرى ويستطيع أن يحقق ذاته ووجوده ومن هذه الحاجات الماء والغذاء والمسكن.

2–2– الحاجات الثانوية الكمالية: وهي تلك الحاجات التي لو قام الإنسان بتأجيل استخدامها أو حتى تم الاستغناء عنها بشكل نهائي فإنه لن يتعرض لأي نوع من الخطر قد يهدد وجوده في أي من المجتمعات المختلفة. ومثال ذلك وجود الهاتف النقال بدل الهاتف المنزلي الذي لا يعتبر من الضروريات التي قد تعرض حياة الفرد إلى الخطر.

III– خصائص المشكلة الاقتصادية: يكسب السببين السابقين المشكلة الاقتصادية مجموعة من الخصائص التي تصف مدى التعقيد الذي يشوب حلها ومن اهم خصائص المشكلة الاقتصادية:

1– **العمومية:** وهي تعني أن المشكلة الاقتصادية عامة زمانيا ومكانيا. وهي موجودة قديما وحديثا وذات بعد مكاني بحيث تمتد إلى كل الأماكن ولا ينفرد بها مكان دون أخر؛

– **الديمومة:** بمعنى أنها دائمة وأبدية، تنطبق على كل العصور والأزمنة، فالإنسان منذ خلقه الله تعالى واجه هذه المشكلة، والمجتمعات الحديثة تعاني منها، كما المجتمعات سوف تواجه هذه المشكلة مستقبلا؛

2– **التضحية:** لأن الحاجات دائما أكثر من الموارد، ولأن الموارد لها استخدامات بديلة لبعضها، فلابد إذن من وجوب تضحية الفرد أو المجتمع ببعض الحاجات مقابل إشباعه لبعض الحاجات الأخرى الأكثر أهمية وعملية التضحية هذه تستوجب المقارنة والمفاضلة بين الحاجات المختلفة لترتيب أولوياتها بالنسبة للفرد وبعد ترتيب الحاجات يقوم بتخصيص الموارد المتاحة ليتمكن بعد ذلك من استخدام بعض الموارد التي قام بتخصيصها لإشباع بعض الحاجات التي قام بترتيبها.

IV- طبيعة المشكلة الاقتصادية: للمشكلة الاقتصادية عنصران أساسيان هما:

1- تعدد الحاجات البشرية: تعرف الحاجة، بأنها رغبة يشعر بها الانسان، ويترتب على عدم إشباعها إحساس بالألم أو الحرمان. ومن أمثلة ذلك الحاجة إلى الطعام، حيث يترتب على عدم تناول الفرد للطعام إحساس بألم الجوع. وكذلك الحاجة إلى الماء، حيث يترتب على عدم تناول كوب الماء إحساس بألم العطش. والحاجة الإنسانية لها خصائص معينة أهمها:

1-1- الحاجة غير قابلة للقياس الكمي ولكنها قابلة للمقارنة: حيث إننا لا نستطيع قياس الحاجة بوحدات قياس دقيقة كما هو الحال في ظواهر أخرى كالطول أو الوزن. أما الحاجة فلا توجد وحدة قياس يمكن استخدامها في قياس مدى شدة الحاجة. ومع ذلك، فان الفرد يمكنه ان يقارن بين حاجاته المتنوعة وان يرتبها حسب أهميتها أو حسب شدة إلحاحها.

1-2- الحاجة مسألة نسبية: حيث نلاحظ ان درجة شدة الحاجة تختلف من فرد إلى آخر وتختلف بالنسبة لنفس الشخص من فترة زمنية لأخرى ومن مكان لآخر. فالافراد يختلفون فيما بينهم من حيث ترتيبهم للحاجات.

1-3- بعض الحاجات تتصف بالدورية والتجدد: حيث هناك بعض الحاجات يتكرر إحساس الفرد بها أكثر من مرة. بمعنى انه بعد ان يشبع الفرد حاجته بالوسيلة المناسبة، تعاود هذه الحاجة نفسها بالظهور مرة أخرى، كالحاجة إلى الطعام أو الحاجة إلى الملبس.

1-4- الحاجات الإنسانية تتصف بالتنوع والتزايد: فالإنسان لا يشعر بحاجة واحدة ولكنه يشعر بالعديد من الحاجات، مثل الحاجة إلى الطعام أو الشراب أو الراحة أو الاستماع إلى قطعة موسيقية أو مشاهدة مباراة كرة القدم. بالإضافة إلى هذا التنوع الكبير للحاجات الانسانية، فانها تتصف بالتزايد. فمع مرور الوقت والتطور التكنولوجي تتزايد الحاجات البشرية بحيث لا يكاد الفرد يشبع مجموعة من الحاجات التي كان يتطلع إليها حتى يجد نفسه وقد ظهرت له مجموعة جديدة من الحاجات لم تكن موجودة من قبل.

2- ندرة الموارد الاقتصادية أو (وسائل إشباع الحاجات): إن الحاجات، بما تتسم من تنوع وتجدد وتزايد، لا تكون سوى جانب واحد من جوانب المشكلة الاقتصادية، فالمشكلة لا تنشأ فقط نتيجة لوجود هذه الحاجات وإلحاحها على الافراد، ولكنها تنشأ لأن الموارد المتاحة عادة ما تكون نادرة وقاصرة عن إشباع كل هذه الحاجات. **فالموارد** هي الأشياء التي تستخدم بشكل مباشر أو غير مباشر في إشباع الحاجات الإنسانية. ولكي يكون المورد اقتصاديا أي حتى يمكن أن نطلق عليه هذه الصفة لا بد من توافر مجموعة من الخصائص هي:

2-1- أن يكون المورد نافعا: أي يعطي منفعة، **والمنفعة** هي عبارة عن قدرة الشيء على إشباع الحاجة. ومعنى ذلك أن الشيء (المورد) لكي يعتبر اقتصاديا لابد أن يكون قادرا على إشباع حاجة ما من الحاجات البشرية. فإذا وجد شيء ما ولم يعرف له الإنسان استخداما معينا لإشباع إحدى الحاجات البشرية، فإن هذا الشيء لا يعتبر موردا اقتصاديا.

2-2- أن يكون المورد قابلا للاستخدام: أي متاحا للاستخدام في إشباع الحاجات البشرية. فإذا وجدت معادن في باطن الأرض ولم تكن هناك وسيلة لاستخراجها، فإنها لا تعتبر موردا اقتصاديا. وتظل كذلك حتى يتمكن الانسان، مع التطور التكنولوجي، من اكتشاف طريقة ما لاستخراجها، وهنا فقط تعتبر موردا اقتصاديا.

2-3- أن يكون المورد نادرا نسبيا: بمعنى أن الكمية المتاحة منه لا تكفي لإشباع كل الحاجة إليه. فإذا كانت الكمية المتاحة من هذا المورد تفي لإشباع كل الحاجة إليه، فإنه يعتبر موردا غير اقتصادي.

2-3- أن يكون المورد غير متخصص: بمعنى إمكانية توجيهه لإشباع أكثر من حاجة إنسانية، فمثلا الأرض الزراعية مورد غير متخصص حيث يمكن استخدامها في زراعة القطن أو القمح أو استخدامها لبناء المساكن أو المصانع.

ومن الملاحظ أن الموارد أو الأشياء التي تستخدم في إشباع الحاجة قد تكون مادية كالطعام، والملابس، والسيارة، وهذه تسمى سلعاً. وقد تكون غير مادية كخدمة الطبيب أو المحامي أو المهندس، وهذه تسمى خدمات. ومعنى ذلك أن وسائل إشباع الحاجات هي كل السلع والخدمات التي تحقق ذلك الإشباع. وهنالك تقسيمات للسلع منها:

أ- السلع الحرة: هي السلع التي تتواجد في الطبيعة بشكل يفوق الحاجة إليها وبالتالي لا يوجد ما يدعو لبذل جهد لإنتاجها أو دفع مقابل (ثمن) للحصول عليها مثل الهواء أو أشعة الشمس. فالكميات المتاحة من هذه الأشياء تفي لإشباع حاجات جميع الأفراد. ومن ثم لا تثير هذه الأشياء أية مشكلة اقتصادية، وعليه فإنها تخرج من نطاق دراسة الاقتصاد.

ب- السلع الاقتصادية: وهي السلع التي لا تتواجد في الطبيعة بالكميات التي تكفي لإشباع الحاجة إليها أو لا توجد بالصورة المناسبة أو في المكان المناسب. وبالتالي لابد للإنسان من أن يبذل جهدا للحصول عليها أو لجعلها بالصورة أو في المكان الملائم لإشباع الحاجة، وبالتالي لابد وان يكون هناك مقابل (ثمن) للحصول عليها مثل الطعام والملابس والسيارة. وهذه السلع هي موضوع الدراسات الاقتصادية.

7- أركان المشكلة الاقتصادية: سبق ان أوضحنا ان المشكلة الاقتصادية التي تواجهها كل الأنظمة الاقتصادية على اختلاف انواعها هي تعدد الحاجات وندرة الموارد اللازمة لإشباعها. وان كل نظام اقتصادي يحاول أن يتبع أسلوبا يتفق وفلسفته لتوزيع الموارد الاقتصادية النادرة بين فروع الإنتاج المختلفة، وأسلوبا خاصا في توزيع الإنتاج بين قنوات الاستهلاك المختلفة آخذا بنظر الاعتبار ترتيب هذه الحاجات حسب الأولويات.

وعليه فان كل الأنظمة الاقتصادية على اختلاف أنواعها تواجه ثلاثة أبعاد أو أركان رئيسية للمشكلة يحاول كل واحد منها أن يجيب على سؤال من الأسئلة التالية:

- ماذا ننتج؟ ويقصد به تكوين سلم التفضيل الجماعي؛
- كيف ننتج؟ ويقصد به تنظيم عملية الإنتاج؛
- لمن ننتج؟ ويقصد به توزيع الإنتاج.

ويعنى السؤال الأول: ماذا ننتج؟: أن على المجتمع أن يختار من بين قائمة طويلة جداً من السلع والخدمات تلك التي ينبغي عليه إنتاجها وبأية كمية. وتختلف بالطبع هذه القائمة من مجتمع لآخر كما تختلف داخل المجتمع نفسه من وقت لآخر وذلك على حسب كمية ونوعية عناصر الإنتاج المتوافرة الإنتاج المتوافرة بالمجتمع. كما تعتمد على أسلوب إدارة الاقتصاد نفسه والأولويات التي يضعها المجتمع بالنسبة لإنتاج هذه السلع والخدمات طبقاً لاحتياجاته.

أما السؤال الثاني كيف ننتج؟: فعندما تتقرر الإجابة على السؤال الأول، يبدأ المجتمع في إختيار الأسلوب أو الوسيلة التي يتم بها إنتاج هذه السلع والخدمات وهي الكيفية التي سيتم عن طريقها مزج واستغلال عناصر الإنتاج المتوافرة بالمجتمع. ويعتمد ذلك على درجة التقدم التقني الذي وصل إليه المجتمع ومدى توافر كل عنصر من عناصر الإنتاج فالمجتمع الذي تتوافر لديه أعداد كبيرة من السكان سيعمل على إختيار أسلوب إنتاجي يعتمد على اليد العاملة، والمجتمع الذي يتوافر لديه رأس المال سيعمل على إختيار أسلوب إنتاجي يعتمد على رأس المال وهكذا.

أما السؤال الثالث. لمن ننتج؟: فيقصد به على من يتم توزيع السلع والخدمات التي تم إتخاذ القرار بإنتاجها؟، وتجيب على هذا السؤال نظرية التوزيع. وإذا تركت الإجابة لآلية السوق أي لآلية العرض والطلب، فهذا يعني أن القدرة الشرائية لدى الأفراد الممثلة في دخولهم هي التي تؤهلهم للحصول على هذه السلع والخدمات. ولكن في كثير من الأحيان تجد الدولة أن هذا الأسلوب يحرم كثيراً من أفراد المجتمع من

الحصول على بعض السلع والخدمات فتتدخل عن طريق سياساتها المختلفة لإعادة الدخل لصالح الطبقات الفقيرة عن طريق ما يعرف بإعادة التوزيع.

هذه التساؤلات – كما أسلفنا تواجه أي اقتصاد في العالم ومن ثم تختلف الإجابة عليها تبعاً للنظام الاقتصادي المتبع لاختلاف الأساليب والسياسات التي يتخذها كل نظام للقيام بوظائفه نحو تحقيق الأهداف المحددة.

VI- حل المشكلة الاقتصادية: إن طريقة حل المشكلة الاقتصادية تعتمد على النظام الاقتصادي القائم. حيث يمكن تعريف **النظام الاقتصادي** بأنه مجموعة الآليات والمؤسسات التي تصنع وتنفذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد لتحقيق أهداف اقتصادية. أو بعبارة أخرى هو جميع المؤسسات والمنظمات والقوانين والقواعد والقيم وأنماط السلوك التي تؤثر مباشرة أو عن طريق غير مباشر على السلوك الاقتصادي والنتائج الاقتصادية. وعلى هذا الأساس فأبعاد المشكلة الاقتصادية في ماذا؟ وكيف؟ ولمن؟ ننتج وضمان النمو الاقتصادي، لا تقتصر على مجتمع دون آخر وكما أسلفنا. فهي مشاكل تنجم عن ندرة الموارد (عوامل الإنتاج) التي تعاني منها جميع المجتمعات بغض النظر عن النظام الاقتصادي الذي تتبعه، وسواء كانت هذه المجتمعات صغيرة جدا أو كبيرة جدا.

1- حل المشكلة الاقتصادية حسب النظام الاقتصادي الرأسمالي: يقوم النظام الاقتصادي الرأسمالي على عدد من الأسس أبرزها:

1-1- الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج: حيث الفرد حر في امتلاك ما يشاء وبأي قدر، وحر في التعاقد والعمل في النشاط الذي يرغبه وإنشاء المشروعات الخاصة مهما كان حجمها أو شكلها الثانوي أو مجال نشاطها.

1-2- الدافع الفردي: قام النظام الرأسمالي أصلا بهدف تحقيق مصلحة الفرد أولا ومصلحة الجماعة أخيرا. ولذلك فان دافع النظام الرأسمالي هو الدافع الفردي وخصوصا دافع الربح.

1-3- آلية السوق أو نظام السوق: يقوم النظام الرأسمالي بحل المشكلة الاقتصادية عن طريق آلية السوق أو آلية السعر حيث تتفاعل قوى العرض والطلب لتحديد السعر وتحقيق رغبات المنتجين (أقصى ربح) والمستهلكين (أقصى إشباع).

1-4- تقييد دور الدولة: يعمل النظام الرأسمالي على تقييد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وحصر دورها في رعاية العدل والأمن. أما النشاط الاقتصادي فيترك أمره كليا للأفراد. ويتم التعرف على (ماذا ننتج) عن طريق آلية أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية. فالسلع أو الخدمات الأكثر أهمية يزيد الطلب عليها.

ومع بقاء العوامل الأخرى على حالها يرتفع سعرها. الأمر الذي يغري المنتجين بإنتاج المزيد منها بدافع تحقيق الربح، والعكس صحيح.

كما يتم التوصل إلى (كيف ننتج؟) عن طريق مقارنة إيرادات المنتجين مع تكاليف الإنتاج، للتعرف على معدلات الربح لمختلف نواحي النشاط الإنتاجي. وبالطبع سيتم تخصيص الموارد الإنتاجية الأكثر كفاءة لتحقيق أكبر ربح صافي ممكن. أما (لمن ننتج؟) فجهاز السعر يقدم حلا لمشكلة توزيع الإنتاج حيث يتحدد نصيب كل فرد من الناتج القومي بحجم القوة الشرائية المتاحة لديه والتي تتحدد بحجم دخله، ويتحدد حجم دخله بكمية ونوع ما يمتلكه الفرد من خدمات إنتاجية من ناحية، وبسعر هذه الخدمات من ناحية أخرى. وبالطبع من يمتلك خدمات إنتاجية ذات سعر أعلى سوف يزيد دخله، فتزيد قوته الشرائية، فيزيد نصيبه من الناتج القومي، والعكس صحيح.

2-حل المشكلة الاقتصادية حسب النظام الاقتصادي الاشتراكي (الاقتصاد المخطط): يقوم النظام الاقتصادي الاشتراكي على عدد من الأسس أبرزها:

2-1- سيادة الملكية العامة لعناصر الإنتاج: والتي تمتلكها الدولة أما الملكية الخاصة فهي محصورة في أضيق نطاق.

2-2- يقوم النظام الاشتراكي على المصلحة العامة وليس المصلحة الخاصة: حيث الهدف تحقيق الكفاية أي حسن استغلال الموارد الاقتصادية والعدل أي عدالة توزيع الدخول والثروات في المجتمع بين مختلف أفراده.

2-3- يقوم النظام الاشتراكي بحل المشكلة الاقتصادية عن طريق آلية التخطيط: حيث تقوم الدولة باتباع أسلوب التخطيط المركزي الشامل في توزيع موارد المجتمع بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة بقصد إشباع حاجات المجتمع.

2-4- الدور الواسع للدولة: حيث تتميز بدرجة عالية من المركزية في اتخاذ القرارات التي تقوم بها السلطات التخطيطية الحكومية. وفي هذا النظام يكون دور الأفراد محدودا ويخضع سلوكهم تبعا للأوامر الصادرة من الأجهزة المركزية.

إن جهاز التخطيط هو الذي يقوم بتحديد نوعية وكمية السلع والخدمات المطلوب إنتاجها (ماذا ننتج؟). كذلك جهاز التخطيط هو الذي يقوم بعملية الإنتاج من حيث تعبئة الموارد الاقتصادية اللازمة لترجمة رغبات أفراد المجتمع إلى سلع وخدمات متاحة (كيف ننتج؟). وهو الذي يقوم بتحديد الأجور والمكافأة التي يحصل عليها العاملون في مختلف المجالات (لمن ننتج؟).

3- النظام الاقتصادي المختلط: نظرا للانتقادات الموجهة لكل من النظامين السابقين، اتجهت العديد من بلدان العالم إلى اتباع نظام وسطي يحمل بعض ملامح النظامين، ويطلق على هذا النظام اصطلاح نظام الاقتصاد المختلط.

يتميز أساسا بالملكية الخاصة لعناصر الإنتاج كما في النظام الرأسمالي، ولكن مع تدخل الدولة في أمور معينة مثل ملكية الدولة لبعض عناصر الإنتاج والمشروعات الإنتاجية التي يطلق عليها مشروعات القطاع العام. والمشكلة الاقتصادية تعالج في هذا النظام عن طريق نظام السوق والأسعار كما في ظل النظام الرأسمالي، ولكن الدولة تتدخل بصورة متزايدة، لأسباب مختلفة، مما يؤدي إلى نتائج مغايرة لتلك التي تحصل عليها في ظل النظامين الآخرين.

وقد اتجهت بعض النظم الاقتصادية نحو الأخذ بأحسن ما في النظامين السابقين. فيباشر الأفراد نشاطهم الإنتاجي في المشروعات الخاصة. بينما يسيطر القطاع العام حكوميا أو محليا على المشروعات المؤممة وعلى بعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى. ولا يتمتع القطاع الخاص بحرية مطلقة، فهناك قواعد وتنظيمات تفرض قيودا تختلف من مشروع لآخر. فالقطاع العام يتولى:

- إنتاج السلع والخدمات التي ترفض المشروعات الخاصة الدخول فيها لأسباب فنية أو مالية؛
- إنتاج السلع والخدمات التي تستطيع الدولة إنتاجها بكفاءة أكبر نظرا لما تحتاج إليه من أبحاث وإمكانيات يعجز عنها الأفراد مثل المركبات العامة والخزانات العامة؛
- التغلب على مشكلة التفاوت الكبير في توزيع الثروة والدخل وضمان حد أدنى لمعيشة الفرد، وفرصا متكافئة للجميع؛
- حماية المواطن العادي سواء كان منتجا أو مستهلكا من مراكز القوى الاقتصادية التي تتحكم فيه كما في حالة الاحتكار؛
- القضاء على عوامل الاحتكار التي قد تقضي على كفاءة جهاز الأسعار؛
- إدخال تعديلات على جهاز الأسعار منعا للإغراق كما يحدث في حالة القحط كتدخل لجان تحديد القيمة الايجارية للعقارات؛
- مراقبة المنظم ولفت نظره إلى الكلفة الاجتماعية أو المنفعة القومية التي لا تقل أهمية عن الربح النقدي.
- تنظيم الإنتاج بما يحقق سياسة التوظيف الكامل؛
- تحسين ميزان المدفوعات حتى يتحقق تكوين احتياطي من العملات الأجنبية والمساهمة في إعانة الدول الأكثر تخلفا؛

- تنفيذ سياسة تثبيت الأسعار؛
- ضمان النمو الاقتصادي للإنتاج القومي.

اذن وبغض النظر عن النظام المتبع، فان المجتمعات المختلفة تحاول اختيار النمط الذي يوفر تعبئة مواردها الاقتصادية لغرض توجيهها إلى أفضل استخدام يحقق لها أعلى مستوى معيشي.

الفصل الثالث:

عناصر النشاط الاقتصادي

تمهيد

I- مفهوم النشاط الاقتصادي : لفهم المقصود النشاط الاقتصادي لنتصور الرحلة اليومية التي يقطعها الطالب الجامعي منذ الاستيقاظ في الصباح الى أن يصل الى قاعة الدرس، فقبل الذهاب يحتاج الى خيرات وخدمات، وفي الطريق يستعمل وسائل المواصلات، وعند وصوله يجد الجامعة مجهزة بما هو لازم لتلقي العلم والمعرفة. خلال هذه الرحلة استعمل سلعا وخدمات مختلفة. إن جميع افراد المجتمع يقومون بهذه الرحلات، وكل شخص يقوم بنشاط محوره الانتاج وتوزيع الناتج لإشباع الحاجات المختلفة، وهو ما نعبر عنه **بالنشاط الاقتصادي**.

فالنشاط الاقتصادي يقصد به المجهود الذي يبذل بهدف تحقيق الرغبات وإشباع الحاجات الإنسانية الأساسية. كما يمكن التعبير عنه بأنه سلوك وسعي الإنسان في تلبية رغباته المادية والنفسية ويتحقق إشباع هذه الرغبات من خلال استهلاك المواد والخدمات.

II- عناصر النشاط الاقتصادي: إذا كان النشاط الاقتصادي هو سلوك وسعي الإنسان في تلبية رغباته المادية والنفسية ويتحقق إشباع هذه الرغبات من خلال استهلاك المواد والخدمات. فعملية **الاستهلاك** لا تحصل إلا إذا توفرت هذه المواد والخدمات؛ وغالبًا ما لا تتوفر هذه الخيرات بصفة مباشرة (عفوية) في الطبيعة بل لا بد من تحويل خيرات الطبيعة إلى مواد جاهزة للاستهلاك، وتسمى هذه العملية: **الإنتاج**. من جهة أخرى، لا ينتج الفرد كل ما يحتاج إليه لوحده بل جماعيًا الشيء الذي يولد علاقات اقتصادية بين أفراد المجتمع يمكن التطرق إليها من خلال **التبادل والتوزيع**.

1- الإنتاج

1-1- مفهوم الإنتاج: تعددت وتباينت التعريفات التي أوردها الباحثون والمهتمون بموضوع الانتاج. الا أن أحد أفضل التعريفات التي أعطيت للإنتاج هو أنه عملية مقصودة لإنتاج سلعة او تقديم خدمة. أو هو العمليات الصناعية والخدمية التي تحول المواد الاولية الى سلع ملموسة او غير ملموسة تامة الصنع. فالإنتاج عملية تحويل مختلف عناصر الإنتاج (أرض، عمل، رأس مال، تنظيم) إلى سلع وخدمات يكون المستهلك على استعداد لدفع ثمن لها.

يشمل الإنتاج في العرف الاقتصادي كل ما يؤدى إلى إيجاد المنفعة أو إلى زيادتها في صورة سلع قيادية أو خدمات غير مادية. فتحويل المواد الخام إلى سلع مصنوعة نشاط منتج، ونقل السلع من مكان

توافرها إلى مكان يندر فيه وجودها نشاط منتج، وتخزين المحصول من وقت الحصاد لتوزيع عرضه على مدار العام حسب الحاجة إليه نشاط منتج، والوساطة بين البائعين والمشترين نشاط منتج. فالنشاط الأول تنتج عنه منفعة شـــكلية، والثاني تنتج عنه منفعة مكانية والثالث تنتج عنه منفعة زمانية، والرابع تنتج عنه منفعة الملكية.

كما يمكن تعريف الإنتاج على أنه كل عملية يترتب عليها إنشاء منفعة اقتصادية جديدة في ثروة ما عن طريق استبدالها بثروة أخرى. فهو بذلك خلق منفعة أو إضافة منفعة لأية سلعة لتصبح قابلة للإشباع أي محاولة إيجاد استعمالات جديدة للسلع لم تكن موجودة في السابق لتصبح الآن جاهزة للاستعمال في سبيل إشباع رغبات وحاجات المستهلكين. أي أنه بواسطة العملية الإنتاجية يستطيع الفرد التغلب على ندرة الموارد الاقتصـادية والعمل على خلق منفعة جديدة من خلال مزج كافة عناصـر الإنتاج لإشـباع ما يطمح إليه أفراد المجتمع الواحد. ويمكن أن نعدد من أشكال المنافع الاقتصادية ما يلي:

أ- المنفعة الشـكلية: وتتمثل هذه العملية في تحويل شـكل المادة من شـكل إلى آخر يمكن أن يسـتفيد المسـتهلك منه من خلال الحصـول عليه بأي وسـيلة ممكنة فمثلاً تحويل الصـوف الخام إلى ملابس أو تحويل الأخشاب إلى أثاث تستعمله الأسر المختلفة.

ب- المنفعة المكانية: وتتمثل هذه العملية في نقل مختلف المنتجات من أماكن تصـــنيعها إلى أماكن اسـتهلاكها أو نقل تلك السـلع التي تكثر في مكان محدد إلى مكان آخر تشـح فيه تلك المنتجات والطلب عليها متزايد من قبل المســـتهلكين. كنقل المنتجات الزراعية من المناطق الريفية إلى المدن والتجمعات السكنية الكبرى حيث الاستهلاك المرتفع.

ج- المنفعة الزمانية: وتتمثل هذه العملية في الاحتفاظ بالمنتج إلى حين ظهور الحاجة إليه. وتتم هذه العملية خاصـــة في مواسـم تكثر فيها تلك المنتجات حيث تتوفر بشـكل كبير يسـمح للجهات المختصـــة بالاحتفاظ بكميات كافية للقيام بعملية اســـتهلاكها من خلال توزيعها أو بيعها في الأوقات التي تقل فيها تلك السـلع. فمثلاً تخزين اللحوم أو المنتجات الزراعية إلى المواسـم اللاحقة يسـاعد المجتمع الاقتصـادي على توفير ما يحتاجه المواطن من مواد قد يحتاجها للحفاظ على الاستمرار في حياة طبيعية.

د- المنفعة المتبادلة: وتتمثل هذه العملية بإمكانية تدخل الوسطاء لمحاولة إيصال فائض الإنتاج من مراكز الإنتاج إلى مراكز الحاجة إليها وهي الأسواق التي يتواجد فيها مختلف أنواع المستهلكين والذين يعملون على اختيار السلع التي قد يحتاجونها أو قد تلبي بعض الحاجات والرغبات لهم.

1-2- خصائص الإنتاج: من خلال التعريفات السابقة يلاحظ بالنسبة الإنتاج ما يلي:

- أنه ظاهرة اجتماعية نتيجة معيشة الإنسان في مجتمع ووجود علاقات بين أفراده بسبب القيام بالأعمال الإنتاجية.

- استخدام الإنسان ملكاته الذهنية في تطوير أسلوب إنتاجه وذلك بالاستعانة بموارد سبق إنتاجها في عمليات إنتاج جديدة بقصد زيادة كمية الإنتاج أو عن طريق الزيادة المستمرة في عدد المواد التي يستخلصها من الطبيعة ويستخدمها في الإنتاج.

- يعتبر تطور أسلوب الإنتاج حدث خطير في حياة كل مجتمع ويؤدى إلى تغيير شامل في تفكير أفراد المجتمع وفى عاداتهم ونظمهم وقيمهم الثقافية.

1-3- عوامل الإنتاج: لكي نصل إلى عملية الإنتاج لابد من توفير المقومات الأساسية للقيام بهذه العملية. وفي هذا السياق لم يستقر الفكر الاقتصادي على رأي واحد في تقسيم عوامل الإنتاج. وعليه سنعتمد تقسيم عوامل الإنتاج إلى أربعة عوامل رئيسية هي: الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم.

1-3-1- الأرض أو الموارد الطبيعية: يختلف مفهوم الأرض في علم الاقتصاد عن مفهومها اللغوي، فلا يقصد بالأرض في لغة الاقتصاد مجرد التربة أو سطح الأرض، ولكن يقصد بها معنى أوسع من ذلك إذ يقصد بها الأرض وما عليها من القوى التي وهبتها الطبيعة للإنسان من تربة وبحار ومحيطات ومساقط مياه وما في باطنها من موارد معدنية كالبترول والفحم وخام الحديد وما يحيط بها من مناخ وغلاف جوي. ووفقاً للمعنى الاقتصادي السابق للأرض، فإنه يجب أن تتوافر في الأرض بعض الصفات أو الشروط لكي نعتبرها من قبيل الموارد الاقتصادية وهي:

- **أن تكون هبة الطبيعة:** وهذا ما يميز الأرض عن باقي عناصر الإنتاج؛
- أن تساهم أو يمكن أن تساهم في إنتاج العديد من السلع والخدمات؛

- **أن يكون لها ثمن حتى ولو كان الثمن غير نقدي:** فقد تقدم قطعة أرض مجانا لزراعة قمح، إلا أن هذا لا ينفي وجود ثمنا لها، ويتمثل هذا الثمن في التضحية باستخدامها في إنتاج محصول آخر كالقطن.

ووفقاً للشروط السابقة فإن الأرض تعتبر بذلك عنصراً أساسياً للإنتاج فلا يتصور وجود إنتاج دون وجود مكان ليتم فيه وأية سلعة ينتجها الإنسان لابد أن تحتوي على مادة زراعية أولية أو مادة معدنية.

1-3-2- العمل: يقصد بالعمل في هذا المقام العمل الإنساني الواعي والهادف الذي يمثل جهدا بشريا عضـــليا أو ذهنيا فلا يدخل فيه عمل الآلات. ويتوقف دور العمل في الإنتاج على حجم الأيدي العاملة وعلى كفاية العمال في الإنتاج. كما يعبر العمل عن المجهود الإنســاني الذي يبذله الانســان ســواء أكان فكريا أو جسديا ويؤدي إلى خلق المنفعة أو زيادتها لإشباع حاجاته المختلفة.

أ- وسائل العمل: هي عبارة عن الوسائل المستخدمة للتأثير في موضوع العمل بهدف تحويله إلى شيء جديد ذو مواصـفات مادية جديدة وملائمة لإشـباع حاجة معينة. وقد رأينا كيف أن الإنسـان يقوم بصـنع وتطوير وسـائل العمل لإخضـاع الطبيعة التي تعد الموضـوع الأسـاسـي للعمل. ويمكن تصـنيف وسـائل العمل إلى أنواع:

النوع الأول: أدوات العمل كالعدد والآلات والتجهيزات الآلية الأخرى، وهذا النوع من وسـائل العمل يحتل المكانة الأولى في مجموعة وسائل العمل.

النوع الثاني: وهو ما يسمى بالنظام الوعائي للإنتاج: وهو عبارة عن مختلف الوسـائل التي تسـاعد على نقل وحفظ الأشـــياء المادية اللازمة لعملية الإنتاج ويشـــمل على ســـبيل المثال وســـائط النقل والأقنية ومستودعات التخزين.

النوع الثالث: وهو عبارة عن نوع معين من الشروط المادية الضرورية لإنجاز عملية الإنتاج، نذكر منها أبنية المصنع، الأرض التي تقام عليها هذه الأبنية، الطرق والممرات.

النوع الرابع: وهو عبارة عن الوسـائل المسـاعدة لإتمام عملية العمل كالوسـائل المسـتخدمة مثلاً تأمين الطاقة الكهربائية وغيرها من أشكال الطاقة.

ب- مواضيع العمل: عبارة عن الوسائل أو الأشياء المادية التي تخضع للتحويل والتصنيع في عملية العمل، وكما توجد أنواع من وسائل العمل، فيمكن أيضاً تصنيف مواضيع العمل في أنواع عديدة. إن الطبيعة وما يتوفر فيها من مواد تعد **أول نوع** من مواضيع العمل. أما **النوع الثاني** فهي المواد التي أجريت عليها عملية التحويل الأولى وأصبحت قابلة لعملية تحويل ثانية ويطلق عليها المواد الأولية. أما **النوع الثالث** من مواضيع العمل فهو عبارة عن المواد نصف المصنعة والتي تحتاج إلى عملية تحويل أخرى حتى تصبح كاملة الصنع وقابلة للاستعمال، وهناك بالإضافة إلى هذه الأنواع الأساسية مواضيع ثانوية ندعوها **بالمواد المساعدة.**

ج- إنتاجية العمل: تعبر إنتاجية العمل عادة عن فعالية العمل المنتج لأن فعالية أي نوع من أنواع العمل تتجسد في عدد المنتجات المتحققة خلال وحدة الزمن (اليوم أو الساعة مثلا). وعليه، فإن إنتاجية العمل تعرف عادة بأنها "عدد المنتجات التي يحققها عمل ما في وحدة زمنية معينة". إلا أن إنتاجية العمل لا تبقى ثابتة وانما تتغير مع تغير شروط وعناصر عملية العمل.

د- شدة (كثافة) العمل: وهي كثافة الجهد الجسدي والفكري المنفق في العملية الإنتاجية في وحدة زمنية معينة. وهناك علاقة متبادلة بين انتاجية العمل وشدة العمل، فعند ثبات العوامل المؤثرة فإن أي تغير في كثافة العمل يؤدي إلى نفس التغير في إنتاجية العمل. (علاقة طردية). أما في حالة تغير (تأثير) هذه العوامل (وبالأخص العامل التكنولوجي) فإنه لا تجدي نفعًا الزيادة في شدة العمل إذا كان المستوى التكنولوجي متدني، وذلك لأن لشدة العمل حدود فيزيولوجية لا يمكن تجاوزها. بينما تؤدي الزيادة المستمرة في العنصر التكنولوجي في نفس الوقت إلى زيادة في إنتاجية العمل والتخفيض في شدة العمل. **فالتطور التكنولوجي يساهم في توفير إنتاج أوفر وبأكثر راحة.**

هـ- تقسيم العمل: نعني بتقسيم العمل تخصص فرد أو مجموعة من الأفراد بالقيام بعمل معين أو بإنتاج معين. ولتقسيم العمل عدة أشكال منها:

أولا- التقسيم الطبيعي أو الفيزيولوجي للعمل: وهو أول شكل عرفه الإنسان وتم من خلاله تقسيم العمل والمهام بين الرجال والنساء (حسب الجنس) وبين الكبار والصغار (حسب السن).

ثانيا- التقسيم الاجتماعي: ويحدث على مستويين كلي وجزئي. فعلي المستوى الكلي يكون بتقسيم الاقتصاد الوطني إلى قطاعات اقتصادية (زراعة، صناعة وخدمات) ثم القطاع إلى فروع اقتصادية (صناعة النسيج، الصناعة الكيميائية...). بينما يكون التقسيم الاجتماعي للعمل على المستوى الجزئي بتقسيم العمل داخل الوحدة الإنتاجية بين العمال. يتخذ هنا التقسيم الاجتماعي للعمل شكل تخصص أفراد المجتمع بمهن معينة (نجار، فلاح، طبيب...).

أول تقسيم اجتماعي للعمل عرفه الإنسان كان عندما تخصصت بعض القبائل في تربية الحيوانات وأخرى في الزراعة. وينطوي التقسيم الاجتماعي العمل على مجموعة من المزايا على غرار: توفير الوقت، زيادة إنتاجية العمل، تخفيض تكلفة الإنتاج، الرفع من جودة المنتوج، تنويع المنتجات لتلبية الحاجات المتنوعة.

ثالثا- التقسيم الدولي للعمل: تخصص مختلف الدول في إنتاج وتصدير منتوج أو مجموعة منتجات وذلك حسب معطيات طبيعية وأخرى اقتصادية (تكنولوجية). وقد أثار موضوع التخصص والتجارة الدولية اهتمام كبير لدى الفكر الاقتصادي من نتائج ذلك نظرية دافيد ريكاردو في التكاليف والمزايا المقارنة.

1-3-3- رأس المال: يعرف راس المال لدى الاقتصاديين بأنه الثروة من السلع المادية التي ينتجها الانسان بعمله كالآلات والمباني، بهدف استخدامها في الإنتاج. ويتميز بميزتين: **الأولى** أنه من صنع الانسان، وبهذا يفترق عن العمل والأرض. **والثانية:** أنه لا يستخدم في أغراض الاستهلاك بل في أغراض الإنتاج. **ولرأس المال تقسيمات متعددة يعنينا منها:**

أ- من حيث الشكل: ينقسم إلى:

أولا- رأس مال انتاجي أو عيني: وهو السلع المادية التي تساهم في الانتاج بشكل مباشر كالآلات.

ثانيا- رأس مال نقدي أو قيمي: وهو النقود التي لا تساهم في الانتاج بشكل مباشر وانما عن طريق تحولها إلى رأس مال انتاجي أو إلى عمل أو أرض، أي حين تستخدم لشراء أو استئجار أحد عوامل الإنتاج. ولذلك فلا تعتبر النقود عاملاً انتاجياً إلا اذا تحولت إلى أحد انواع عوامل الانتاج، أما رأس المال الانتاجي فيعتبر عامل انتاج.

ب- من حيث **الاستعمال: ينقسم** إلى:

أولا- **رأس مال ثابت:** وهو الذي يستخدم في الانتاج بصفة متكررة ويستهلك تدريجيا خلال فترات زمنية متعددة تسمى بالعمر الانتاجي لرأس المال كالآلات والمباني.

ثانيا- **رأس مال متغير أو متداول:** وهو الذي يستخدم في الانتاج مرة واحدة يستهلك بها كلياً كالمواد الأولية والوقود.

ج- رأس المال الخاص ورأس المال المقترض: رأس المال الخاص فيتمثل في مجموع ما يملكه المشروع من أموال يخصصها للإنتاج. وإذا استعان المشروع للحصول على المال بالاقتراض من الغير فيسمى رأس المال في هذه الحالة برأس المال المقترض.

د- رأس المال الأصلي ورأس المال المكتسب: فالأول الذي يقدمه صاحب المشروع أو الشركة عند تكوينهم المشروع أو بعد ذلك. أما الثاني فيتكون من مجموع الأرباح التى يحتفظ بها المشروع كرصيد احتياطي.

1-3-4- التنظيم: تهدف عملية التنظيم إلى المزج بين عناصر الإنتاج الثلاثة الأرض والأيدي العاملة ورأس المال لإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها الأفراد في المجتمعات الاقتصادية ويعتبر عنصر التنظيم من العناصر البارزة في عملية الإنتاج وخاصة بعد تشعب العملية الإنتاجية وتطورها وظهور الحاجة الملحة للشخص الذي يملك القدرات الكافية على إدارة تلك الموارد في سبيل تحقيق العوائد ودفع عجلة الإنتاج إلى الأمام.

أولا- المنظم: هو الشخص الذي يقوم بتنظيم عوامل الإنتاج (الأرض، الأيدي العاملة، رأس المال)، وذلك لإنتاج السلع والخدمات. وهو يقوم بهذا العمل عادة توقعا لحجم الطلب وقدرا من الربح. فالمنظم مفهوم أساسي في علم الاقتصاد السياسي لكونه الشخص الذي يخطط ويتحمل المخاطر.

كما يذهب البعض إلى أن الاقتصادي الفرنسي جان باتيست ساي (1767-1832) هو الذي أبرز الدور المميز للمنظم. ومن هنا يكون ساي قد سبق النمساوي جوزيف شومبتر (1883-1950)، والذي هاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وكان من أهم أعماله كتابه "نظرية التطور الاقتصادي The

"Theory of Economic Development"، والذي نشـــر أول مرة عام 1911، وفيه أشـــاد بالدور الكبير الذي يقوم به المنظم في إحداث التنمية الاقتصادية.

ويكمن مصـدر المخاطر التي يتعرض لها المنظم في أنه يبذل تكاليف مؤكدة في سـبيل الحصـول على إيرادات غير مؤكدة. ومن هنا قامت محاولات التفرقة بين العمل والتنظيم؛ فقيل بأن المنظم شـــخص يجب أن تتوافر لديه قدرات ذهنية لا تتوافر لدى العامل. ولضـــمان مشـــاركة المنظم في العملية الإنتاجية فإنه يحصـــل على حد معين من العائد والذي عادة يطلق عليه اســـم الربح. **وللمنظم** عدد من الوظائف الهامة يمكن إبرازها على النحو الآتي:

– تنسيق وتنظيم عناصر الإنتاج الأخرى من خلال تحديد موقع وشكل وحجم المشروع؛

– رسم السياسات الاقتصادية للمشروع المقدرة على اتخاذ القرارات اللازمة؛

– التجديد والابتكار في العملية الإنتاجية عبر إدخال طرق جديدة للإنتاج وتطوير الســـابقة منها؛ إدخال سـلع جديدة للأسـواق؛ اكتشـاف أسـواق جديدة؛ اعتماد الأسـاليب الحديثة في الإدارة والتسـويق التمويل والعلاقات الإنسانية؛ واكتشاف موارد جديدة لسلع نهائية.

ثانيا– قانون الغلة: يكمن دور المنظم كما تم ذكره في مزج عناصـر الإنتاج للحصـول على أكبر قدر من السلع والخدمات بأقل تكلفة ووقت. ولابد من اجتماع عناصـر الإنتاج للمشاركة في العملية الإنتاجية حتى نضمن نجاح العملية الإنتاجية.

فبالتأكيد أن عنصـــر واحد من عناصـــر الإنتاج يقف عاجزاً أمام القيام بالعملية الإنتاجية والعلاقة التي تربط بين حجم الإنتاج وبين حجم عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية دالة الإنتاج. وفي سـبيل فهم آلية عمل دالة الإنتاج لابد من التعرض لقانونين أسـاسـيين يحكمان العلاقة بين حجم الإنتاج وحجم عناصر الإنتاج المستخدمة وهذه القوانين تسمى قوانين الغلة وهي:

– **قانون الإنتاجية المتناســبة (الغلة الثابتة)** : يشـير هذا القانون إلى وجود نسـبة ثابتة بين عناصـر الإنتاج المسـتخدمة في العملية الإنتاجية وبين حجم الغلة الممكن الحصـول عليها أي أن زيادة عناصـر الإنتاج بنسبة معينة سيؤدي إلى نفس الزيادة في الإنتاج.

- **قانون الإنتاجية المتناقصة (تناقص الغلة):** مقتضى هذا القانون أنه إذا كنا بصدد عنصرين من عناصر الإنتاج، وكانت كمية إحداهما ثابتة وكمية الثاني متغيرة. وكان فن الإنتاج ثابتاً هو أيضاً. فإن زيادة كمية العنصر المتغير بوحدات متعادلة يترتب عليها بعد حد معين تغير في الناتج الحدي والمتوسط لهذا العنصر. ولكي تتحقق هذه النتيجة لابد من توافر الشروط التالية:

- أن يزيد العنصر المتغير بوحدات متعادلة تماما كما ونوعا؛
- ثبات كمية أحد العناصر أو بعضها؛
- ثبات المستوى الفني للإنتاج.

1-4- خصائص عوامل الإنتاج: تتميز عوامل الإنتاج بجملة من الخصائص هي:

أ- الخصوصية: عوامل الإنتاج ذات طبيعة خاصة لا يمكن استخدامها إلا في مجال معين دون الآخر؛

ب- قابليتها للتجزئة: يمكن تقسيم عوامل الإنتاج إلى وحدات أو أحجام مثل مساحات عنصر الأرض أو وحدات من رأس المال أو ساعات عمل؛

ج- قابليتها للتكامل: رغم خصوصيتها واختلاف عملية إنتاجية (زراعية) .طبيعتها فإن عوامل الإنتاج قابلة لأن تدمج معا في عملية الإنتاج، مثل الآلة والإنسان والأرض في العملية الزراعية؛

د- قابليتها للإحلال: ويعني أنه بالإمكان ولو بصفة جزئية استبدال وحدات من عنصر بوحدات من عنصر آخر من أجل نجاعة أكثر في العملية الإنتاجية.

قابليتها للتنقل: تنتقل عوامل الإنتاج إما جغرافيا (من منطقة إلى أخرى)، أو اقتصاديا (من فرع اقتصادي إلى اخر). وتختلف **درجة القابلية** للتنقل جغرافيا أو اقتصاديا من عامل إلى اخر.

2- التبادل: في مرحلة الاقتصاد الطبيعي أو اللاتبادلي يتم إنتاج واستهلاك المنتجات من قبل المنتجين مباشرة، إنها ظروف الاستهلاك أو الاكتفاء الذاتي، فلا وجود للتبادل ولقد كان الاقتصاد الطبيعي هو الغالب في المجتمعات الاقتصادية القديمة.

كان ظهور التبادل كحتمية لتطور مفهوم التقسيم الاجتماعي للعمل. حيث ارتبط التقسيم الاجتماعي للعمل مع ظهور كل من الزراعة والرعي اي زراعة الارض وتربية المواشي، إذ حصل تخصص في العمل

(تقسيم العمل) على أساس المشاعات. وكان بمثابة أول تقسيم اجتماعي كبير للعمل. وتم تأليف قبائل الرعاة وقبائل الزراعة وهو ما زاد في إنتاجية العمل لحد كبير.

كانت أهم نتيجة لهذا التقسيم قيام وتطور نشاط **التبادل** بين قبائل الرعاة وقبائل الزراعة وقد بدأ نطاق التبادل بالاتساع مع ظهور تقسيمات اجتماعية اخرى للعمل نتيجة تطور ادوات العمل، فظهرت مهنة صنع الاواني الفخارية والحياكة اليدوية. ومع ظهور الحديد أصبح من الممكن صنع الادوات الحديدية (المحراث الفأس والسيف). وبذلك بدأ انقسام مهم جديد في المجتمع وهو التخصص الحرفي أو المهني داخل المشاعية نفسها وهو ما أدى إلى توسيع نطاق المبادلات.

وتجدر الاشارة هنا إلى ان التبادل كان في البداية يتم على اساس عشائري بين رؤساء العشائر ثم تحول بعد تملك الماشية ملكية خاصة إلى تبادل بين الافراد وقد كان هذا التحول تدريجياً إلى أن أصبح التبادل الفردي هو الشكل الوحيد للتبادل. و**من أهم أشكال التبادل** نجد:

- **المقايضة:** تبادل منتجات بصفة مباشرة دون وسيط؛

- **التبادل النقدي:** بطريقة غير مباشرة بواسطة النقود.

3- التوزيع: يقصد بالتوزيع في التحليل الاقتصادي تقسيم القدرة الشرائية للدخل بين المساهمين في عملية الإنتاج، أي توزيع الدخل القومي بين أصحاب عناصر الإنتاج التي استعملت في خلق الناتج. وهذا النوع من التوزيع جزء من العملية الإنتاجية. ويثار سؤال كيف يتم توزيع الإنتاج كحصة للعامل الإنتاجي، يكون الجواب لمثل هذا السؤال أن العامل الإنتاجي يكافئ وفق مقدار اسهامه في الناتج الكلي، ويقاس الإسهام الاقتصادي لكل عامل من خلال أن قيمة العمل والأرض ورأس المال تتحدد وفق العرض والطلب اللذان بدورهما يحددان الأسعار المدفوعة لاستعمالهما، أما الربح فيتحدد بالمخاطرة التي يتعرض لها مالك المشروع. من زاوية أخرى، يقصد بالتوزيع الطريقة أو الكيفية التي يتم من خلالها توزيع القيم الحقيقية والنقدية بين:

3-1- الفروع والقطاعات الاقتصـــادية: ويســـمى في هذه الحالة **بالتوزيع الوظيفي** أو **المادي** ويكون بطريقتين:

أ- **عفوية:** حيث يكون للســـوق ونظام الأســـعار دور في توجيه رؤوس الأموال نحو الفروع تبعا للربحية المتباينة فيها؛

ب- **مقصودة:** حسب السياسة التنموية المتبعة من طرف كل دولة (حسب الأولويات التنموية).

3-2- الافراد والفئات: ويسمى في هذه الحالة **التوزيع الاجتماعي** ويتم في شكل توزيع للمداخيل عبر:

أ- **التوزيع الأســـاســـي أو الأولي:** يتم في العملية الإنتاجية فيتجســـد في توزيع المداخيل على عوامل الإنتاج؛ فيحصـــل العمل المبذول في العملية الإنتاجية على عائده المتمثل في أجور العمال. وتحصـــل الأرض على عائدها نظير المشاركة في العملية الإنتاجية في صورة إيجار يعرف بالريع. كما يحصل رأس المال على معدل فائدة مضمون كعائد له على مشاركته في العملية الإنتاجية. وفي النهاية يحصل التنظيم على ربح نظير مشـــاركته في العملية الإنتاجية، والربح هو الفائض (المتبقي) بعد توزيع عائد العملية الإنتاجية على العناصر الثلاثة السابقة.

ب- **إعادة التوزيع:** الذي يتم من خلاله توزيع مداخيل مشـــتقة من المداخيل الأســـاســـية عن طريق اقتطاعات تقوم بها الدولة من أجل ضـــمان ســـير المجال غير المنتج مثل التعليم، الدفاع، الصـــحة العمومية.

4- الاســتهلاك: نظرا لأن نشـاط الاسـتهلاك هو عملية معقدة ومتعددة الابعاد فقد تعددت التعاريف التي أعطيت للاستهلاك ومن بينها:

- تحقيق منفعة مباشرة من استخدام سلعة أو خدمة؛

- اسـتخدام السـلع والخدمات بغرض اشـباع الحاجات المتعلقة بالأفراد، فهو الاسـتخدام النهائي للسـلع والخدمات؛

- ذلك الجزء من الدخل القومي الذي يخصـص لشـراء السـلع والخدمات الاسـتهلاكية، التي تشـبع الحاجة وتحقق المنفعة؛

4-1- أنواع الاستهلاك: تختلف أنواع الاستهلاك حسب المعيار المتبع للتصنيف وفيما يلي أهم الأنواع:

أ- الاستهلاك المستقل عن مستوى الدخل: وهو الاستهلاك غير المعتمد على دخل الفرد الشخصي، ولكنه يحصل عليه من خلال مدخراته السابقة أو من خلال الاقتراض ويمثل الحد الأدنى للاستهلاك لتلبية متطلبات الحياة الأساسية.

ب- الاستهلاك المعتمد على مستوى الدخل: وهو الاستهلاك المعتمد على دخل الفرد الشخصي، فكلما زاد دخل الفرد كلما زاد استهلاكه من السلع والخدمات. ويُمكن تقسيمه إلى عدة أنواع كما يلي:

ج- الاستهلاك النهائي والاستهلاك الوسيط (الانتاجي): ويقصد بالاستهلاك النهائي قيام العائلة بالاستخدام المباشر والنهائي للسلع والخدمات، وهو استهلاك غير منتج. اما الاستهلاك الوسيط أو المنتج أو الإنتاجي وهو استهلاك وسائل الإنتاج من آلات ومواد في العملية الإنتاجية. يسمى وسيط لأن المنتوج المتحصل عليه من جراء هذه العملية ليس بعد قابل للاستهلاك النهائي بل يتطلب تحويلات أخرى.

د- **الاستهلاك الفوري والاستهلاك التدريجي:** ويقصد بالاستهلاك الفوري الاستخدام النهائي للسلعة. بينما يقصد بالاستهلاك التدريجي أو **المستمر** استخدام الشيء عدة مرات مثل المواد المعمرة كاللباس.

هـ- الاستهلاك الفردي (الخاص) والاستهلاك الجماعي (العام): يقصد بالاستهلاك الفردي استخدام الشيء من طرف فرد واحد باستثناء الجماعة مثل السيارة. بينما يعبر الاستهلاك الجماعي عن استخدام الشيء من طرف الجماعة (خارج أفراد العائلة) مثل التلفزيون في نادي الطلبة أو الحافلة.

4-2- محددات الاستهلاك: تمثل المحددات جملة العوامل المؤثرة في الاستهلاك. وهي تنقسم على محددات اقتصادية ومحددات غير اقتصادية (ذاتية). ويمكن تلخيصها كما يلي:

4-2-1- المحددات الاقتصادية: وهي جملة العوامل ذات العلاقة الكمية بالاستهلاك. فيمكن قياس مدى التأثير الذي تمارسه هذه العوامل على الاستهلاك رياضيا وحسابيا. ومن هذه العوامل:

أ- أسعار السلع والخدمات: ترتبط بعلاقة عكسية مع الاستهلاك؛

ب- الدخل (بما فيها الثروة): يرتبط بعلاقة طردية مع الاستهلاك؛

ج- **أسعار السلع المكملة والبديلة:** ترتبط السلع المكملة بعلاقة عكسية مع الاستهلاك. بينما ترتبط السلع البديلة بعلاقة طردية مع الاستهلاك.

4-2-2- المحددات الذاتية: وهي العوامل التي لا يمكن قياس أو حتى توقع علاقة التأثير التي تمارسها على الاستهلاك لأنها ترتبط بالدوافع الشخصية للمستهلك. ومنها: الاذواق، الميل نحو التباهي والتقليد، الدعاية والاعلان، قروض الاستهلاك.

4-3- خصائص السلع الاستهلاكية: تتميز السلع الاستهلاكية بخاصيتين أساسيتين هما:

قابليتها للتكامل: تعتبر سلعتان متكاملتان حين يتوجب توفرهما معًا لإشباع الحاجة (مثل السيارة والبنزين).

قابليتها للاستبدال (الإحلال): يمكن للسلعة (X) أن تحل محل السلعة (Y) إذا كانت الأخيرة لها القدرة على إشباع نفس الرغبة (مثال القهوة والشاي).

5- الاستثمار: يمكن تعريف الاستثمار على أنه الاستغناء **(تضحية)** عن الاستهلاك الحالي من أجل استهلاك أفضل في المستقبل. كما يمكن القول أن الاستثمار هو سلسلة من النفقات تليها سلسلة من الايرادات وذلك في فترات زمنية متعاقبة، وهذا الاستثمار قد يكون مادي كالمباني والمعدات والآلات وغيرها، أو غير مادي كالنقود تحت الطلب كالأسهم والسندات. كما عرف كذلك بأنه " استعداد الشخص لتحمل درجة معقولة من عدم التأكد من النتائج أملا في الحصول على الربح الملائم. فهو كل تضحية آنية بالأموال على أمل الحصول في المستقبل على ايرادات أو تدفقات نقدية خلال فترة زمنية معينة، بحيث العائد الكلي أكبر من النفقات الأولية. أي "ترك منفعة آنية يُمكن الحصول عليها في الوقت الحاضر من خلال إشباع استهلاك آني بهدف الحصول على تلك المنفعة في المتقبل، ويتوقع أن تكون المنفعة أكبر في المستقبل، ويهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية في المشاريع حيث تزداد هذه العملية عندما تكون العوائد أعلى.

حسب كينز، الاستثمار هو ارتفاع التجهيزات في رأس المال الثابت أو المتداول. وحسب بيار درنا، الاستثمار عبارة عن مصاريف من خلالها نتحصل على أرباح. فالاستثمار ينطوي على توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح والمال، وقد يكون الاستثمار ملموس وغير ملموس.

ومن ناحية الدخل، يمكن القول إن الاســـتثمار هو ذلك الجزء المقتطع من الدخل لاســـتخدامه في عملية إنتاجية بهدف تكوين رأس المال. ويتحدد ذلك من خلال النظر لسعر الفائدة والكفاءة الحدية للاستثمار.

5-1- أهمية الاستثمار: تكمن أهمية الاستثمار فيما يلي:

- الاســـتثمارات هي الصـــورة المعبرة للنمو والتقدم الوطني وزيادة الإنتاج والانتاجية مما يؤدي الى زيادة الدخل القومي وارتفاع نصيب الفرد. ما ينتج عنه تحسين مستوى المعيشة الأفراد المجتمع توفير مختلف السلع والخدمات لأفراد المجتمع؛

- زيادة معدلات التراكم الرأسمالي للدولة؛

فتح مجال التصدير وخلق أسواق دولية جديدة مما يسمح بالتوسع الاستثماري؛

- يهدف الاستثمار إلى رفع معدل العمالة من خلال خلق مناصب عمل جديدة وبالتالي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يحقق الرفاهية الاجتماعية؛

- الاستثمارات هي الأداة التي تستعملها الدولة لتعديل الوضع الاقتصادي، وتعتبر أيضا إحدى الوسائل الأساسية الضرورية لتطوير المنشآت وتوسيعها؛

- النمو بالاستثمار بعد تكوين رأس مال جديد، والذي بدوره يؤدي إلى توسيع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة وهذا من خلال تنمية فروق الإنتاج وتوسيع مكانتها في السوق.

5-3- أهداف الاستثمار: يسعى المستثمر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف عن طريق الاستثمار وذلك من أجل الحفاظ على مكانته وتحسين علاقته مع غيره من الأعوان الاقتصاديين وتتمثل أهداف الاستثمار فيما يلي:

- تحقيق العائد أو الربح او الدخل، مهما يكن نوع الاستثمار من الصعب أن نجد فردا يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق العائد أو الربح؛

- تكوين ثروة وتنميتها: ويقوم هذا الهدف عندما يضحي الفرد بالاستهلاك المادي على أمل تكوين الثروة في المستقبل وتنميتها؛

– تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات، وبذلك فإن المستثمر يسعى وراء تحقيق الدخل المستقبلي؛

– المحافظة على قيمة المنتوجات وعندما يسعى المستثمر إلى التنويع في مجالات استثماره حتى لا تنخفض قيمة موجوداته مع مرور الزمن بحكم عوامل ارتفاع الأسعار وتقلبها.

5-4- أنواع الاستثمار: تتعدد أنواع الاستثمار بسبب تعدد المعايير التي تصنف على أساسها الاستثمارات. وفيما يلي أهم الأنواع حسب كل معيار:

5-4-1- حسب معيار نوعية الاستثمار

أ- **استثمارات اقتصادية**: هي الاستثمارات التي تهدف إلى إنتاج السلع والخدمات بهدف الاستهلاك أو الاستثمار، كالمشروعات الصناعية والزراعية؛

ب- **استثمارات اجتماعية**: وهي الاستثمارات التي تهدف إلى زيادة رفاهية الفرد الاجتماعية كالمشروعات الرياضية والثقافية؛

ج- **استثمارات إدارية**: وهي الاستثمارات التي تهدف إلى تطوير المرافق الإدارية التي يستخدمها أفراد المجتمع أو تنظيم أدائها، كمرافق الجيش والأمن؛

د- **استثمارات الموارد البشرية**: وهي الاستثمارات التي تهدف إلى التنمية البشرية من خلال برامج التدريب والتأهيل للأفراد في المدارس الحكومية وغيرها.

5-4-2- حسب أداة الاستثمار: يمكن تقسيم الاستثمارات حسب الأداة إلى ما يلي:

أ- **الاستثمارات الحقيقية (المادية)**: ويطلق عليها باستثمارات المشروعات أو استثمارات الأعمال أو الاستثمارات في غير الأوراق المالية. وهي استثمارات تسمح للمستثمر بالحق في امتلاك أصل حقيقي كالعقارات والسلع والذهب؛

ب- **الاستثمارات المالية**: وهي الاستثمارات التي تسمح للمستثمر بشراء حصة في رأس المال أو في قرض تعطي الحق للمستثمر في المطالبة بالأرباح أو الفوائد؛

ج- **الاستثمارات المعنوية:** وهي الاستثمارات ذات العلاقة بامتلاك المعارف والأصول الفكرية كشراء التراخيص او انجاز أعمال علمية بحثية.

5-4-3- حسب علاقته بمستوى الدخل: يمكن تقسيم الاستثمارات حسب علاقتها بمستوى الدخل إلى ما يلي:

أ- **الاستثمار التلقائي أو الاستثمار المستقل:** وهو الاستثمار المستقل عن الدخل دون الاعتماد على الظروف الاقتصادية، مثل قيام الحكومة ببناء المنشآت الجديدة كالمرافق العامة؛

ب- **الاستثمار التابع:** وهو الاستثمار الذي يتغير بتغير الدخل القومي، مما يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الاستثماري حتى مع ثبات محددات الاستثمار التلقائي.

5-4-4- حسب القائم بالاستثمار: يمكن تقسيم الاستثمار حسب القائم بالاستثمار إلى ما يلي:

أ- **الاستثمارات المؤسسية:** استثمارات يتم تنفيذها من قبل المؤسسات والهيئات باستخدام العديد من أدوات الاستثمار المادية والمالية؛

ب- **الاستثمارات الشخصية:** استثمارات يتم تنفيذها من قبل أشخاص طبيعيين دون الإشتراك مع المؤسسات أو افراد آخرين بصرف النظر عن أدوات الاستثمارات المستخدمة سواء مالية أو مادية أو مزيج بينهما.

5-4-5- حسب ملكية الاستثمار: يمكن تقسيم الاستثمارات حسب ملكيتها إلى ما يلي:

أ- **الاستثمار الخاص:** استثمارات يقوم بها شخص أو عدة أشخاص تحت شكل قانوني من قوانين الشركات الخاصة؛

ب- **الاستثمار العمومي:** وهي الاستثمارات التي تقوم بها مؤسسات مملوكة للدولة؛

ج- **الاستثمار المختلط:** استثمارات يقوم بها أفراد أو مجموعات أو مؤسسات خاصة مع مؤسسات حكومية تحت اي شكل قانوني من قانون الشركات المختلطة بين القطاع العام والخاص.

5-4-6- حسب المعيار الجغرافي: يمكن تقسيم الاستثمارات جغرافياً إلى ما يلي:

أ- **الاستثمارات الداخلية:** وهي الاستثمارات المنجزة داخل حدود البلد الجغرافي ما عدا المناطق الحرة سواء تم استخدام أدوات استثمار مالية أو حقيقية وبغض النظر عن جنسية المستثمر؛

ب- **الاستثمارات الخارجية:** وهي الاستثمارات المنجزة خارج الحدود الجغرافية للبلد من قبل المواطنين سواء أفراد أو مؤسسات أو ما يقوم باستثماره الأجانب داخل البلد.

ج- **الاستثمار في المناطق الحرة:** استثمارات تمتاز بنظام قانوني خاص من خلال منح التراخيص ودخول وخروج البضائع، وهي الاستثمارات يقوم بها أفراد أو شركات في حدود جغرافية تقع في نطاق بحري أو جوي أو بري أو بالقرب منهم داخل حدود الدولة، إذ يتم عزلها جمركياً وتعامل بضائعها معاملة الصادرات والمستوردات.

5-4-7- حسب معيار الجنسية: يمكن تقسيم الاستثمارات حسب الجنسية إلى ما يلي:

أ- **الاستثمارات المحلية:** وهي الاستثمارات التي يقوم بها الأفراد المقيمون داخل الحدود الجغرافية للدولة سواء كانت الاستثمارات مادية أو مالية؛

ب- **الاستثمارات الأجنبية:** وهي الاستثمارات التي يقوم بها الأفراد غير المقيمون داخل الحدود الجغرافية للدولة سواء كانت الاستثمارات مادية أو مالية.

5-4-8- حسب معيار الغاية: حسب المعيار نجد:

أ- **استثمار التعويض أو التجديد:** بالموازاة مع إعادة الإنتاج البسيط يهدف هذا الاستثمار إلى تعويض ما اهتلك من رأس المال بدون زيادة

ب- **استثمار التوسيع:** بالموازاة مع إعادة الإنتاج الموسع يهدف هذا الاستثمار إلى الزيادة في رأس المال كما ونوعا من أجل الزيادة في الإنتاج.

5-5- محددات الاستثمار: بما أن رأس المال جبان فنجد أن الاستثمار يخضع لتأثير الكثير من العوامل ومن بينها ما نوجزه:

أ- درجة المخاطرة: إن أول ما يتبادر إلى ذهن المستثمر قبل القيام بأي مشروع استثماري هو ما مدى التأكد من الحصول على عائد في المستقبل، فهناك علاقة عكسية بين درجة المخاطرة والاستثمار، فكلما زادت درجة المخاطرة كل الاستثمار والعكس صحيح؛

ب- معدل الفائدة: يمثل معدل الفائدة التكلفة التي يتم زيادتها من قبل البنوك التجارية على المال الذي يكم الدراسية اللي حالة الاستثمار عن طريق الاقتراض يعتبر معدل الفائدة المحدد للقرار الاستثماري، فكلما زاد معدل الفائدة أدى ذلك إلى تقليل الاستثمار والعكس صحيح؛

ب- كفاية رأس المال الحدية: وهي تمثل الربح المتوقع من استثمار رأس المال الحدية مرتفعة زادت رغبة المستثمر في القيام بالمشاريع الاستثمارية والعكس صحيح؛

ج- الأرباح: يعد الربح أحد المحددات الهامة للاستثمار، فهو يزيد من مقدرة المشروع على الاستثمار من حيث إمكانية استخدامه في تمويل الاستثمارات، فعلى المستوى الكلي اتخذ تحليل العلاقة بين الربح والاستثمار أشكالا مختلفة، فاعتبر البعض أن الاستثمار يتأثر طرديا بالربح مع مراعاة أن هذا الأخير هو أحد مكونات الدخل القومي، فإذا زاد الدخل القومي فهذا يؤدي إلى زيادة الربح من هنا تظهر العلاقة المباشرة بين الاستثمار والدخل القومي، وافترض البعض الآخر أن تغيرات الربح على المستوى الكلي أكثر أهمية، بمعنى أن هناك علاقة دالية بين الاستثمار والأرباح.

د- الدخل الوطني: زيادة مستوى الدخل الوطني يؤدي إلى زيادة المبيعات حتى تصل المنشأة إلى الحد الأقصى لطاقتها الإنتاجية، مما يدفع إلى زيادة الاستثمار وزيادة التوسع في المستقبل، ويحدث العكس عند انخفاض مستوى الدخل القومي حيث يصبح الدافع إلى الاستثمار ضعيفا؛

هـ- التطور التكنولوجي والتقدم العلمي: في ظل العولمة والتقنيات الحديثة أصبحت أمور العمل والإنتاج أسهل، فكلما زاد التطور التكنولوجي والتقدم العلمي في دولة ما زاد الاستثمار فيها والعكس صحيح؛

و- الاستقرار الاقتصادي: يتحدد الاستثمار من خلال التوقعات المستقبلية للوضع الاقتصادي للدولة، إذ أن عدم استقرار أوضاع الدولة الاقتصادية في فترة زمنية يؤثر سلباً على نظام الدولة الاقتصادي وعلى المشاريع الاقتصادية.

ز- **النمو السكاني:** يلعب النمو السكاني دور مهم في قرار الاستثمار من خلال زيادة الطلب على مختلف السلع والخدمات، فكلما زاد عدد السكان حتما سيقابله زيادة في الطلب مما يعنى ارتفاع حجم الاستثمار لتلبية الطلب المتزايد؛

ح- **الضرائب:** تؤثر الضرائب في قدرة واستعداد الأفراد والكيانات الاقتصادية المختلفة على تكوين الادخارات وبالتالي الاستثمار في مجالات متنوعة ومختلفة. وتعتمد هذه القدرة وهذا الاستعداد على السياسة الضريبية المتبعة وأنواع الضرائب ومعدلاتها وطبيعة القطاعات التي تفرض عليها ضرائب مختلفة دون غيرها، فضلاً عن طبيعة اقتصاد البلد وأنواع الأنشطة الاستثمارية المتداولة ومدى تقدم هذا الاقتصاد أو تخلفه.

ط- **التغير في الأسعار:** إن التغير في أسعار السلع والخدمات الإنتاجية له تأثير إيجابي وتأثير سلبي، فحين ترتفع أسعار السلع والخدمات التي تدخل في استثمار ما فينخفض حجم هذا الاستثمار، وعندما ترتفع أسعار السلع والخدمات التي يتم الاستثمار فيها فأن ذلك يدفع المستثمرين إلى زيادة الاستثمار.

إن الطلب على رأس المال يتوقف على ثمن مستلزمات الإنتاج مثل المواد الأولية، البترول، الأجور. فإذا زاد معدل رأس المال إلى العمل بسبب زيادة الأجور فإن ذلك يدفع المشروعات إلى إحلال رأس المال مكان العمالة، إن انخفاض التكاليف مستلزمات الإنتاج تعمل على التوسع في الاستثمار. أما ارتفاع التكاليف فتعمل على تقليل الاستثمار بسبب انخفاض العائد.

ك- **الطلب الكلي:** تؤدي زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات إلى زيادة حجم الاستثمارات وتشجيع المستثمرين وجذبهم لزيادة استثماراتهم. ويتوقف حجم زيادة الطلب الكلي على عدة عوامل من أهمها سعر السلعة المعقول توافق السلعة لرغبات وأذواق المستهلكين والجودة وعدد المستهلكين.

5-6- تمويل الاستثمار: ينحصر المفهوم الضيق للتمويل في أنه مجمل وسائل الإقراض التي تسمح للمؤسسة بضمان استمرارية نشاطها. أما من المنظور الواسع والأقرب للواقع، فهو مجموع العمليات التي تبقى من خلالها المؤسسة قادرة على تلبية احتياجاتها من رؤوس الأموال. فالتمويل يعني " توفر النقود في الوقت المناسب، أي الوقت الذي تكون فيه المؤسسة في أمس الحاجة للأموال، كما يوفر التمويل الوسائل التي تمكن الأفراد والمؤسسات على الاستهلاك والإنتاج على الترتيب وذلك في فترات معينة. وتنقسم مصادر التمويل إلى:

أ- مصادر التمويل قصيرة الأجل: تنقسم بدورها إلى الائتمان المصرفي والائتمان التجاري وتقوم البنوك التجارية بتزويد المنشآت المختلفة بما تحتاج إليه من أموال لتمويل عملياتها الجارية.

ب- مصادر التمويل متوسطة الاجل: يعرف التمويل متوسط الأجل بأنه ذلك النوع من القروض الذي يتم سداده في فترة تزيد عن السنة، ولكن تقل عن 10 سنوات، وهذا النوع من القروض تنقسم إلى قروض مباشرة والتمويل بالاستئجار

ج- مصادر التمويل طويلة الأجل: تتمثل في أموال الملكية والأموال المقترضة. من جهة أخرى، تنقسم مصادر التمويل حسب الجهة الممولة إلى:

أ- تمويل ذاتي: وهو تمويل داخلي تستعمل فيه المؤسسة مواردها المالية الخاصة؛

ب- تمويل خارجي: وهو تمويل تلجأ من خلاله المؤسسة للاقتراض من أطراف خارجية (غالبا بنوك).

الفصل الرابع:

الاعوان الاقتصاديون

والدورة الاقتصادية

1- تعريف العون الاقتصادي: يتجسد في الأشخاص الذين يمارسون النشاط الاقتصادي بطبيعة إنتاجية أو استهلاكية، وكل فرد من المجتمع يمارس نشاط اقتصادي سواء كان إنتاجي أو توزيعي أو استهلاكي. فمعنى ذلك أن كل واحد يشكل عونا اقتصاديا، ولتفادي الحسابات عند تقييم نشاطات هؤلاء الأشخاص قسمهم الاقتصاديون إلى مجموعات متجانسة اصطلح على تسميتها بأعوان النشاط الاقتصادي (المتعاملون الاقتصاديون). فالعون الاقتصادي يمثل مركز القرارات والنشاطات الاقتصادية ذات الاستقلالية.

2- تقسيم الأعوان الاقتصاديون: ينقسم الأعوان الاقتصاديون إلى مجموعات متجانسة كما يلي:

- **الأفراد:** العائلات (القطاع الاستهلاكي)؛
- **المؤسسات الإنتاجية:** القطاع الإنتاجي؛
- **المؤسسات المالية:** القطاع المالي؛
- **المؤسسات الخدمية غير المالية:** الإدارة العمومية وغيرها (القطاع الحكومي)؛
- **العالم الخارجي:** التعامل مع الخارج (الخارج)؛

2-1-العائلات (القطاع الاستهلاكي): وهي مجموعة الأسر التي تنتشر في الوطن وتتشابه من حيث نشاطها الاقتصادي المتمثل في استعمال جزء من دخلها في الإنفاق الاستهلاكي (السلع والخدمات)، إضافة الى ادخار الجزء المتبقي من دخلها، واستثماره؛ وأيضا تدفع الضرائب والرسوم للإدارات (الدولة) وهي الخلية الأساسية في المجتمع ويمكن تقسيمها حسب عدة معايير:

أ- حسب معيار الدخل: العوائد المحصل عليها وتنقسم إلى ثلاث شرائح:

أولا- عائلات ذات دخل مرتفع؛

ثانيا- عائلات ذات دخل متوسط؛

ثالثا- عائلات ذات دخل ضعيف.

ب- حسب مقياس النشاط الاقتصادي: ونعني بها النشاطات الاقتصادية التي تمارسها كل العائلة وتنقسم إلى ثلاث شرائح:

أولا- **عائلات زراعية:** تعمل في القطاع الزراعي؛

ثانيا- عائلات صناعية: تعمل في القطاع الصناعي؛

ثالثا- **عائلات خدمية:** تعمل في القطاع الخدمي بمختلف أنواعه.

ج- حسب درجة التحضر: بمعنى معرفة السكان الذين يقطنون الأرياف والذين يقطنون المدن وتنقسم إلى قسمين:

أولا- عوائل ريفية: استهلاكها ونشاطاتها تختلف عن المدينة ويكون عملها في القطاع الزراعي؛

ثانيا- عوائل حضرية: يتمثل نشاطها في القطاعات الصناعية والخدمية وتستهلك أنواعا من السلع والخدمات جد متطورة.

2-2- المؤسسات الاقتصادية (القطاع الإنتاجي): المؤسسة الاقتصادية هي شكل اقتصادي واجتماعي وتقني وقانوني لتنظيم وسائل الإنتاج بطريقة علمية بهدف إنتاج السلع والخدمات من خلال مزج الوسائل المادية والبشرية وبيعها في السوق؛ ثم القيام بالاستثمار من أجل تجديد وسائل الإنتاج أو توسيع نشاطها؛ مقابل دفع الضرائب والرسوم للدولة.

أ- أهداف المؤسسات الاقتصادية

أولا- الهدف الاقتصادي

- خلق القيمة المضافة للاقتصاد الوطني؛
- زيادة الإنتاج كما وكيفا؛
- تحقيق تراكمات ورفع مردودية رأس المال؛
- خلق اقتصاد وطني متكامل.

ثانيا- الهدف الاجتماعي

- تلبية حاجيات أفراد المجتمع؛
- القضاء على الفقر والحرمان؛
- تحقيق الاكتفاء الذاتي.

ثالثا- الهدف التربوي والثقافي

- خلق طبقة عمالية بأخلاق فاضلة؛
- رفع مستوى تكوين العمال؛
- القضاء على البطالة؛
- القضاء على الآفات الاجتماعية وخلق مجتمع منسجم متكامل خال من الشوائب.

رابعا- الهدف السياسي

- جعل الدولة في مصاف الدول المتقدمة؛

– تتحكم الدولة في السوق العالمية.

ب– تصنيف المؤسسات الإنتاجية: يصنف الاقتصاديون الوحدات الإنتاجية حسب عدة معايير:

أولا– حسب المعيار القانوني: نعني به ملكية رأس مال المؤسسة في هذا الصدد تنقسم إلى ثلاث اقسام.

– **القطاع الخاص:** نعني به ملكية وسائل الإنتاج لفرد أو مجموعة من الأفراد؛

– **القطاع العام:** نعني بها ملكية وسائل الانتاج التابعة للدولة وتسعى لخدمة المصلحة العامة؛

– **القطاع المختلط:** مشاريع اقتصادية مختلطة بين القطاع العام والقطاع الخاص ففي بعض الأحيان تلجأ الدولة لتوظيف أموالها والاستفادة من خبرات القطاع الخاص بإنشاء شركات مختلطة كما هو الحال في الجزائر في بداية التسعينات.

ثانيا– حسب معيار النشاط الاقتصادي: نعني به النشاط الذي تمارسه المؤسسة الاقتصادية.

– **المشروعات الزراعية:** تمارس نشامها زراعيا مرتكزا على الإنتاج النباتي والحيواني؛

– **المشروعات الصناعية:** تقوم بتحويل المواد إلى منتجات تامة الصنع بدورها تنقسم إلى عدة أقسام هي: الصناعة الاستخراجية الصناعة الثقيلة الصناعة الخفيفة.

– **المشروعات الخدمية:** تقوم بتقديم خدمات لأفراد المجتمع من أمثلتها مشروعات التجارة مشروعات النقل، مشروعات المياه والكهرباء، مشروعات الأشغال العمومية مشروعات البنوك والتجارة وشركات التأمين؛

ثالثا– حسب معيار الجنسية

– **الشركات الوطنية:** وهي عبارة عن المشروعات التي يكون رأسمالها تبعا للدولة الذي تمارس فيه نشاطها بغض النظر عن انتمائها إلى القطاع العام أو الخاص؛

– **المشروعات الأجنبية:** لا تحمل جنسية البلد الذي تمارس فيه نشاطها الاقتصادي تعمل بموجب اتفاقيات اقتصادية أو متعددة الأطراف؛

– **المشروعات المتعددة الجنسيات:** شركات ضخمة تطورت بتطور النظام الرأس مالي تحمل جنسية البلد الذي تمارس فيه نشاطها بينما مقرها الرئيسي يعود إلى البلد الذي انشات فيه أول الأمر.

2–3–المؤسسات المالية :عبارة عن مؤسسات تقوم بجمع مدخرات الأعوان الاقتصاديين وتقدمها في شكل قروض لباقي الأعوان الاقتصاديين مقابل فوائد وتحقق من وراء عملياتها المالية أرباحا. ويتمثل نشاطها في:

- تجميع مدخرات باقي الأعوان الاقتصاديين؛

- تقدم قروضا للأعوان الاقتصاديين مقابل فوائد؛

- تدفع الضرائب والرسوم للادارات العمومية؛

- تستهلك السلع والخدمات.

2-4- الإدارات (القطاع الحكومي): هي عبارة عن مرافق عمومية مزودة بالوسائل المادية والبشرية والمالية لتقديم خدمة عامة للمواطنين وهي ضرورية في المجتمع لأنها تساهم في خلق القيمة المضافة بطريقة غير مباشرة. وهي ضرورية في الاقتصاد الوطني لأنها بمثابة الجهاز الحي في المجتمع إذ تقوم وظائف مهمة منها:

- تقديم خدمات لأفراد المجتمع؛

- تتحصل على الإيرادات في شكل ضرائب ورسوم من باقي الأعوان الاقتصاديين؛

- تستهلك السلع والخدمات المشتراة من المؤسسات الاقتصادية؛

- تقوم بالاستثمار في مجالات مختلفة.

أ- حسب معيار النشاط: تنقسم الإدارات العمومية حسب هذا المعيار الى:

أولا- إدارات مالية: تمارس نشاطها في مجال الاموال مثل: البنوك وشركات التأمين؛

ثانيا- المؤسسات غير مالية: تمارس نشاطاتها الخدمية مثل: الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية والشؤون الثقافية السياحية.

ب- حسب معيار المستوى: أي حسب أماكن تواجدها في الدولة فتنقسم إلى:

أولا- الإدارة المركزية: تكون في أعلى الهرم الإداري مثل رئاسة الجمهورية، الحكومة، الوزارات.

ثانيا- الإدارات على المستوى الجهوي: مثل الولاية والمديريات المختلفة؛

ثالثا- الإدارات على المستوى المحلي: مثل البلدية ومصالحها المختلفة أو بعبارة أخرى الإدارات المرتبطة مباشرة بحياة المواطن.

2-5-العالم الخارجي: كل الأمم والشعوب في حاجة إلى التجارة الخارجية وتتعامل مع بقية الدول التي تتوفر على مختلف المنتوجات، إذن فالدولة الواحدة تصدر فائضها من السلع وتستورد ما تحتاجه، كما أن التعامل مع الخارج أصبح ضرورة حتمية إذا يجب على كل دولة إبرام اتفاقيات ومعاهدات اقتصادية الهدف منها إنشاء أسواق مشتركة وتبادل الخيرات والتجارب في مختلف المجالات.

3- الدورة الاقتصادية

3-1- تعريف الدورة الاقتصـــادية: هي عبارة عن حركة لمجموعة من التدفقات الحقيقية والنقدية التي تنشأ بين مختلف الأعوان الاقتصاديين نتيجة لممارستهم لمختلف الأنشطة الاقتصادية.

3-2- تعريف التدفقات الاقتصادية: تعبر عن جملة التيارات السلعية (الحقيقية، العينية) والنقدية التي تتم بين مختلف الأعوان الاقتصـاديين. فهي عبارة عن حركة مجموعة السلع او الخدمات أو النقود التي تنتقل من عون اقتصادي إلى عون أخر.

- **التدفقات الحقيقية:** هي حركة (أو انتقال) السلع والخدمات بين الأعوان الاقتصاديين؛

- **التدفقات النقدية:** هي حركة النقود بين الأعوان الاقتصاديين في اتجاه معاكس للتدفق الحقيقي. والشكل الموالي يرصـد بالتفصـيل أهم التدفقات النقدية والعينية التي تنشـا بين الاعوان الاقتصـاديين مشـكلة الدورة الاقتصادية.

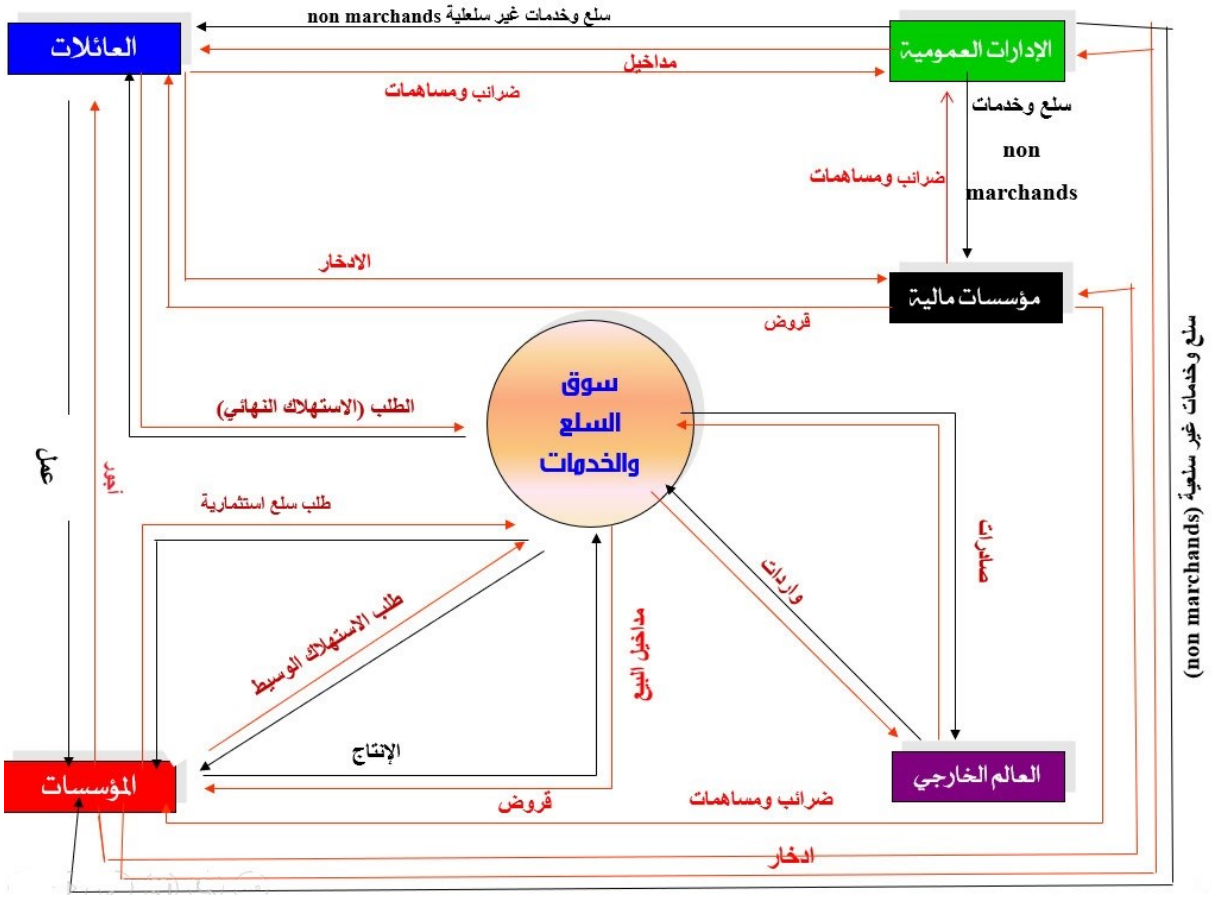

الفصل الخامس:

السوق

1- مفهوم السوق: السوق طبقا للمفهوم الاقتصادي هو " نقطة البداية الطبيعية لأي نشاط اقتصادي، وقد يعبر السوق عن المكان أو الوقت الذي يلتقي فيه البائع والمشتري. ومن الناحية التسويقية فإن للسوق تعريف آخر، فهو يعبر عن مجموعة المشترين الحاليين والمرتقبين الذين تتوافر لديهم الرغبة في المنتج أو الخدمة والمقدرة الشرائية، إضافة على الصلاحية لاتخاذ القرار الشرائي. أو يمكن القول إنه جملة العلاقات والمعاملات التي تقوم بين البائعين والمشترين عند تبادل سلعة او خدمة معينة.

فالسوق يقصد به المكان الذي يلتقي فيه البائعون والمشترون لتبادل السلع والخدمات. أو بعبارة أخرى هو محل التقاء العرض والطلب على السلع والخدمات ونتيجة التقدم الكبير في وسائل المواصلات والاتصالات أصبح التعامل بين البائعين والمشترين ممكن دون الحاجة إلى التقائهم في مكان واحد ولا يشترط السوق مكان جغرافي محدد ونتيجة التطور أصبح العالم كله في حدود سوق بالنسبة لبعض السلع. وعليه يمكن استنتاج التالي:

- لا يمكن أن يوجد سوق واحدة في المفهوم الاقتصادي لكافة السلع؛
- ضمن هذا المفهوم يمكن أن يوجد فقط أسواق محلية تكون محصورة ضمن إطار جغرافي محدد داخل الدولة الواحدة بحيث أنه يعمل على إشباع رغبات والخدمات وإنما يوجد سوق خاص لكل سلعة أو خدمة . وحاجات جزء محدد من مدينة أو دولة؛
- تواجد الأسواق الإقليمية والتي تعمل على تسهيل تداول السلع والخدمات بين أبناء عدد من الاتحادات الدولية ذات صفات مشتركة وتقع ضمن إقليم واحد مثل السوق الأوروبية المشتركة؛
- وجود الأسواق العالمية يضمن سهولة تداول السلع والخدمات ما بين جميع دول العالم دون استثناء ضمن اتفاقيات دولية تؤمن آلية تطبيق هذه الإجراءات دون عوائق؛
- تتفاوت أعداد المتعاملين في السوق الاقتصادي وتختلف سياسة الدول فيما بينها في تطبيق القوانين المختلفة على أسواقها لتكون أحيانا أسواق تتمتع بالحرية الكاملة، بينما أسواق أخرى تكون فيها الدولة المسيطر الوحيد في هذا المجال.

2-سعة السوق (نطاق السوق): يمكن تلخيص العوامل المحددة لنطاق السوق على النحو التالي:

2-1- نوع السلعة: يتأثر نطاق السوق بشكل واضح بنوعية السلع التي يتم التعامل بها. فالسلع التي لا يمكن الاحتفاظ بها لفترات طويلة خوفا من تعرضها للتلف فإنه بلا شك ستكون ذات نشاط محلي وعمليات

تداولها بين البائعين والمشترين سيكون ضمن سوق محلي. بينما السلع الصناعية مثلا قابلة للتخزين والنقل دون الخوف من تلفها مما قد تصبح سوقا عالمية تتداولها الأيدي في مختلف أرجاء العالم.

2-2- العادات والتقاليد: إن للعادات والتقاليد دوراً هاماً في تحديد نطاق السوق. فإنه وبلا شك توجد الكثير من السلع لا يمكن تداولها والقيام بعمليات البيع على مستوى دولي بسبب رفض بعض المجتمعات لتلك السلع التي قد تعتبر بمقياسهم الخاص لا تتوافق مع عاداتهم وتقاليدهم بالتالي يتم التركيز على ترويج وبيع تلك السلعة في أسواق محلية محددة تلاقي قبولا عاما من كافة فئات المجتمع؛

2-3- سهولة الاتصال بين البائعين والمشترين: إن تقدم الوسائل التكنولوجية المختلفة التي تساعد على عملية سهولة الاتصال ما بين البائع والمشتري ذات أثر هام في زيادة النشاط الاقتصادي في الأسواق فسرعة الاتصال والانتقال أدى إلى زيادة وتنشيط التبادلات الاقتصادية المختلفة في مختلف أنواع الأسواق؛

2-4- تكاليف النقل والتأمين: إن ارتفاع نفقات النقل والتأمين لعدد من السلع يجبر المنتج بتحديد نشاطه في نطاق ضيق للنشاط الاقتصادي ربما يكون في سوق محلي أو كحد أقصى في سوق إقليمي على الرغم أن تكاليف إنتاج هذه السلعة. في دول أخرى ربما تكون بعيدة هي أقل بكثير من تكلفة إنتاجها في بلد المنتج؛

2-5- التشريعات والنظم الاقتصادية: تلعب التشريعات والنظم الاقتصادية دوراً هاماً في تحديد نطاق السوق. فقيام الدولة بفرض ضرائب مرتفعة على استيراد السلعة يعمل على الحد من انتشارها في أسواق أخرى أو قد تعمل الدولة أيضاً على فرض نظام الحصص ورخص الاستيراد مما قد يكون له الأثر نفسه على كميات السلع وإمكانية نقلها إلى أسواق أخرى وبالتالي الحد من نطاق السوق.

3- قوى السوق: للسوق قوتين هما العرض والطلب.

3-1- الطلب

أ- مفهوم الطلب وخصائصه: يعرف الاقتصاديون الطلب على سلعة معينة أو خدمة معينة بأنه الكمية التي يكون المشترون على استعداد لشرائها من هذه السلعة أو الخدمة بثمن معين وفي زمن معين. ويتبين من هذا التعريف أن هناك خصائص أربعة للطلب:

- أن المقصود بالطلب هو الطلب الكلى للمشترين، أي مجموع الطلبات الفردية، فالطلب الفردي وحده لا يعتد به عند دراسة موضوع الأثمان، لأنه ليس له تأثير على الثمن الذي يتحدد في السوق، فهو بالمقارنة مع الطلب الكلى يكون في منتهى الصغر فلا يحدث تأثير؛

– يجب أن يكون الطلب مصحوباً بالمقدرة على الدفع وليس مجرد الحاجة التي يحس بها الشخص أو الرغبة المجردة للحصول على السلعة، فنحن جميعا ترغب في تملك السيارات والعقارات والتمتع بالرحلات وغير ذلك من السلع والخدمات ولكن هذه الرغبات لا تأثير لها على حجم المبيعات ما لم تقترن بمقدرة فعلية على الدفع، أي أن الطلب يجب أن تدعمه قوة شرائية للحصول على السلعة أو الخدمة من السوق؛

– يجب أن يكون الطلب مرتبطاً بكل من الثمن والمدة لأن الطلب على السلعة يتوقف على الثمن فإذا انخفض الثمن أو ارتفع، فإن ذلك يؤدى إلى حدوث تغير في الكمية الكلية التي يطلبها مجموع المستهلكين. كذلك يجب أن يرتبط الطلب بالمدة، لأن المدة شرط ضروري، ذلك أن مقدار ما يطلب في يوم يختلف عما يطلب في أسبوع أو سنة، فاذا أردنا تحديد الكمية المطلوبة من سلعة معينة فعلينا أن نحدد المدة التي يحدث فيها الطلب؛

– أن الطلب يشتمل على كافة منتجات فرع إنتاجي أو صناعة بأكملها وليس على منتجات مشروع فرد داخل هذا الفرع أو الصناعة.

ب– العوامل المؤثرة في الطلب: يتأثر الطلب بجملة من العوامل من بينها:

أولا– سعر السلعة نفسها؛

ثانيا– عدد المشترين: كلما ارتفع عدد مستهلكي السلعة كلما ارتفع الطلب على السلعة، وكلما انخفض عدد مستهلكي السلعة كلما انخفض الطلب على السلعة؛

ثالثا– الدخل: يعتبر دخل المستهلك من العوامل الرئيسية المحددة لطلب المستهلك على السلعة، حيث يرتفع الطلب عند ارتفاع دخل المستهلك؛

رابعا– التغير في الدخل الحقيقي: والمعبر عن القدرة الشرائية للمستهلكين فكلما كانت هناك ظروف تضخمية وانخفاض للقدرة الشرائية معبرا عنه بانخفاض الدخل الحقيقي كلما انخفض الطلب على السلع، والعكس بالعكس؛

خامسا– التغير في توزيع الثروة؛

سادسا– التغير في أسعار السلع البديلة: (هي السلع التي يمكن أن تحل محل بعضها البعض في الاستهلاك، كالشاي والقهوة مثلا. فارتفاع سعر القهوة سيعمل على زيادة الطلب على الشاي). **والمكملة** (وهي السلع التي لا يمكن استهلاك الواحدة منها إلا باستهلاك الأخرى، كالشاي والسكر، الكاميرا والفيلم وهكذا. ويؤدي ارتفاع سعر الشاي مثلاً إلى انخفاض الطلب على السكر)؛

سابعا- التوقعات: إذا توقع المستهلك ارتفاع سعر السلعة في المستقبل أو نفادها من الأسواق، فإن ذلك سيدفع المستهلك إلى زيادة طلبه على السلعة في الوقت الحاضر، وبالتالي سيرتفع الطلب على السلعة، والعكس بالعكس؛

ثامنا- تغير أذواق المستهلكين: إن تغير ذوق المستهلك سيعمل على تغير الطلب على السلعة. فإذا كان هذا التغير في صالح السلعة (أي أن المستهلك أصبح يفضل السلعة الآن ويرغب في الحصول عليها) سيرتفع الطلب على السلعة، والعكس بالعكس.

3-2- العرض

أ- مفهوم العرض: يقصد بقوة العرض كمية السلعة أو الخدمة التي يكون المشروع (المنتج) على استعداد لعرضها عند سعر معين، خلال فترة زمنية معينة. أما العرض الكلي للسلعة أو الخدمة في السوق، فهو مجموع الكميات التي يعرضها المنتجون لهذه السلعة أو الخدمة عند سعر معين، خلال فترة معينة من الزمن. مع العلم أن الكمية المعروضة لا تتساوى بالضرورة مع الكمية المنتجة. وبصيغة أخرى فالعرض هو " تلك الكمية التي يكون المنتجون مستعدين لبيعها في السوق عند مستوى سعر معين وخلال فترة زمنية معينة مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة".

ب- محددات التغير في العرض أو ظروف العرض: يطلق على أسباب تغير العرض -غير تأثير الثمن- تعبير ظروف العرض. وأسباب تغير العرض أو ظروف العرض هي كالاتي:

أولا- تغير أسعار عوامل إنتاج السلع: إن ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج المستخدمة في عملية إنتاج السلعة أو الخدمة، سيعمل على ارتفاع تكلفة إنتاج هذه السلعة أو الخدمة، وبالتالي سيقوم المنتج إلى إنتاج كميات أقل منها مما يدفع العرض للانخفاض، والعكس بالعكس؛

ثانيا- عدد المنتجين: في علاقة طردية بين العرض وعدد المنتجين نجد أنه كلما ارتفع عدد منتجي السلعة كلما ارتفع العرض من هذه السلعة، والعكس بالعكس؛

ثالثا- التقدم التكنولوجي في أساليب الإنتاج والاتصالات: إن تطور المستوى التقني المستخدم في عملية إنتاج السلعة يعمل على تخفيض تكلفة الإنتاج، ومن ثم ارتفاع العرض منها. أما انخفاض المستوى التقني المستخدم أو تراجعه يعمل على زيادة تكلفة الإنتاج، أي انخفاض عرض السلعة؛

رابعا- السياسات الضريبية: عند قيام الحكومة بفرض ضريبة على الإنتاج، فإن ذلك يعني ارتفاع تكلفة إنتاج هذه السلعة، وبالتالي قيام المنتج بإنتاج كميات أقل من السلعة، حيث يؤدي ذلك إلى تخفيض عرض

السلعة. أما عند قيام الحكومة بإعطاء معونات للمنتج، فإن هذا يعني انخفاض تكلفة الإنتاج، مما يساعد المنتج على إنتاج كميات أكبر من السلعة؛

خامسا- اتفاقيات المنتجين؛

سادسا- المناخ والظروف الطبيعية.

3-3- توازن السوق: لا تطلب السلع الاقتصادية من قبل المستهلكين إلا لأنها نافعة، كما أن المنتجون لا يعجزون عن عرضها بكميات غير محدودة إلا لأنها نادرة، فالنفع والندرة هما القوتين الكامنتين اللتين تؤديان إلى ظهور الأسعار. ويعكس النفع والندرة نفسيهما على شكل طلب المستهلكين من جهة وعرض المنتجين من الجهة الأخرى. ويتحدد سعر السلعة في السوق عند توازن السوق.

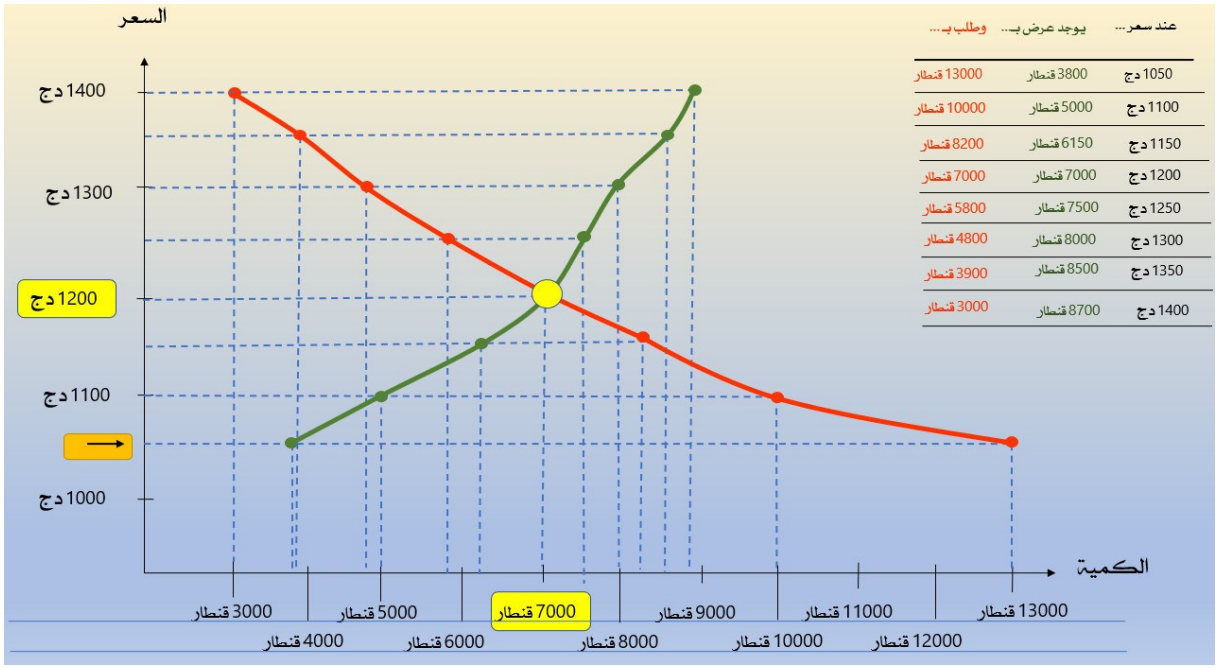

يشير توازن السوق الى الوضعية التي تتساوى فيها قوى السوق أي قوتي العرض والطلب والتي يتحدد عنها السعر التوازني الذي يعبر عن الثمن الذي يتعادل عنده تأثير قوى العرض والطلب. حيث يكون طالبي السلعة على استعداد للشراء عند هذا السعر التوازني وأيضا يكون العارضين على استعداد للبيع عند مستوى السعر التوازني. على أساس الشروط الاتية:

- للسلع ذات الجودة الواحدة سعر واحد؛
- السعر يتحدد عندما تكون الكمية المطلوبة = الكمية المعروضة؛
- عند هذا السعر (سعر التوازن) يتم بيع وشراء أقصى كمية ممكنة من السلعة.

4- أنواع السوق: تشمل أنواع السوق ما يلي:

4-1- سوق السلع والخدمات: وتشمل السلع التي يتم التفريق بينها حسب طبيعتها كالتالي:

أ- سوق السلع الاستهلاكية: سوق الخضر والفواكه واللحوم؛

ب- سوق السلع التجهيزية: مثل السوق الفلاحية والصناعية (الآلات والمعدات)؛

ج- سوق السلع الوسيطية: مثل سوق النفط والمواد الأولية.

4-2- سوق العمل: هو مكان التقاء عارضي قوة العمل (الأفراد الراغبين في العمل) مع طالبي خدمة العمل (المؤسسات والإدارات) مثل: الوكالة الوطنية للتشغيل، مكتب تشغيل الشباب.

4-3- سوق المال (الأوراق المالية): هو المكان الذي يلتقي فيه عارضوا الأوراق المالية مع طالبيها وينقسم إلى:

أ- سوق مالي: يتم فيه تداول الأوراق المالية (السندات والأسهم) متوسطة وطويلة الأجل؛

ب- سوق النقد: يتم فيه التداول لمدة قصيرة الأجل مثل: القروض والأوراق التجارية وأسعار الصرف والعملات.

5- أشكال السوق: يتكون السوق من مجموعة من البائعين والمشترين على اتصال وثيق فيها بينهم حتى أن تبادل السلع والخدمات يأخذ مكانه بينهم. ويوجد عدد كبير من الأسواق يتم فيه تبادل السلعة أو الخدمة المنتجة، وهذه الأسواق قد تكون متصلة ببعضها أو قد تكون معزولة كلياً أو جزئياً عن البعض الأخر. وتتوقف الدرجة التي تختلف بها الأشكال المتعددة للأسواق على مدى تأثير كل من البائع أو المشترى على السعر السائد في السوق. وتتوقف درجة الاختلاف على العوامل الرئيسية الأتية:

- درجة تجانس السلعة أو الخدمة المنتجة؛
- عدد البائعين في السوق؛
- عدد المشترين في السوق؛
- درجة التعاون أو الاستقلال بين البائعين والمشترين. وتنقسم الأسواق إلى مجموعتين هما:

الأولى: وتشمل الأسواق التي لا يكون للبائع أو المشتري أي تحكم في الأسعار التي يتقاضاها أو يدفعها ويطلق على هذه المجموعة المنافسة التامة؛

الثانية: وتشمل كل الأسواق الأخرى والتي يكون فيها للبائع أو المشتري أو كليهما تأثير على الأسعار التي تعاملون بها، وتعرف هذه المجموعة بالمنافسة غير التامة.

5-1- أسواق المنافسة الكاملة: تعتبر المنافسة الكاملة نظاماً مثاليا قلما يوجد في الواقع، ولذلك يلجأ الاقتصاديون عند دراستهم للأثمان إلى افتراض حالة تتوافر فيها شروط المنافسة الكاملة. وعلى الرغم من أن هذه الحالة لا تتحقق أصلاً إلا أن افتراضها له أهمية كبرى في توضيح الحقائق التي تتحدد بموجبها أثمان السلع والخدمات المختلفة في السوق.

أ- شروط المنافسة الكاملة: ويتميز سوق المنافسة الكاملة بالخصائص الآتية:

- وجود عدد كبير من البائعين والمشترين؛
- تجانس السلع موضع التعامل؛
- حرية الدخول والخروج من السوق مكفولة لجميع البائعين والمشترين؛
- حرية انتقال عناصر الإنتاج من استخدام إلى أخر؛
- توافر العلانية التامة؛
- عدم وجود نفقات نقل كبيرة تحدث فروق في أسعار البيع التي يعرضها البائعون

ب- نتائج المنافسة الكاملة: إذا اكتملت شروط المنافسة الكاملة يترتب عليها عدة نتائج منها؛

أولا- سلطة البائع الفرد في تحديد الثمن: لا يمكن البائع الفرد أن يؤثر في الثمن في ظل المنافسة الكاملة لأن الثمن يعتبر مستقلا عنه ولا يتوقف على تصرفه، بل يتوقف على تصرف مجموع البائعين، لأنهم هم الذين يجدون في مجموعهم العرض الكلي ومن هنا يتضح أن المشروع الفردي لا أثر له في الثمن في نظام المنافسة الكاملة.

ثانيا- خصائص الثمن في المنافسة الكاملة: يتحدد الثمن في ظل المنافسة الكاملة عند تلاقي العرض والطلب ونقطة التلاقي هذه هي وحدها التي تحقق التوازن بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة وهي وحدها التي تحدد ثمن التوازن.

ثالثا- توازن السوق التنافسية: تحديد الأثمان في السوق التنافسية لابد من منحنى عرض السوق ومنحنى طلب السوق حيث أن الثمن يتحدد بتقاطع المنحنيان.

5-2- أسواق المنافسة غير الكاملة

أ- الاحتكار الكامل: يقصد بالاحتكار الكامل انفراد مشروع واحد بعرض سلعة ليس لها بديل، ومعنى ذلك أن المشروع لا يقابل أية منافسة في السوق. وعلى ذلك فشرط الاحتكار الكامل هو اختفاء شروط المنافسة الكاملة تماما بانفراد منتج واحد بإنتاج سلعة ليس لها بديل في السوق. وهذه الحالة افتراضية أيضا كحالة

المنافسة الكاملة وتكون الصناعة هنا في يد مشروع واحد مع عدم وجود مشروع أخر ينتج نفس السلعة أو سلعة بديلة لها. كما تكون هناك عوائق تحد من دخول أي منتج أخر هذا النوع من الإنتاج، بالإضافة إلى أنه سيتأثر بالمعلومات الخاصة بهذه السلعة أو الخدمة، فلا يعرف أحد الكميات التي تنتج أو توزع على المناطق المختلفة.

وقد يكون الاحتكار من جانب الشراء، فإن فرض أن هناك مشتري واحد فإننا نكون أمام حالة احتكار الطلب. وإذا كان الاحتكار من جانب كل من العرض والطلب سمي احتكارا مزدوجا، وفي هذه الحالة يوجد بائع واحد أو منتج واحد أو مستهلك أو مشتري واحد. وينشأ سوق المنافسة الاحتكارية عندما يكون هناك تمايز في المنتجات أو الخدمات بالسوق. بالإضافة الى عدم شعور البائعين بوجود أي منافسة تواجههم بالسوق. يتميز هذا النوع من الأسواق بالخصائص التالية:

أولا- سيطرة المنتج على المواد الأولية: ففي هذه الحالة يمتلك المحتكر كل المواد الأولية اللازمة لهذه الصناعة فلا يقوم ببيع المواد الخام الأولية إلى أي من المنافسين أو تقديم أي تسهيلات لهم للحصول عليها.

ثانيا- المتطلبات الرأسمالية: خاصة أن بعض الصناعات تحتاج إلى وفورات مالية ضخمة مما يشكل صعوبة على المنتجين الدخول إلى مضمار المنافسة حيث يتمتع المحتكر في هذه الحالة بقوة عالية لامتلاكه رأس المال؛

ثالثا- عوائق تمنع دخول مؤسسات جديدة إلى السوق: كأن تقوم الحكومة بمنح امتياز بإنتاج وبيع سلعة محددة تنتجها جهة واحدة مما يمنع دخول آخر ين إلى السوق ومنافسة هذه الجهة؛

رابعا- وجود منتج واحد في السوق: حيث يعتبر هذا المنتج الممثل الوحيد لصناعة معينة متمكناً بذلك من التحكم في السوق من خلال رفع السعر أو تخفيض الكمية المعروضة أو العكس إن أراد بمعنى أن المحتكر هو الذي يحدد السعر. كذلك فإن الطلب على سلعة المحتكر هو نفسه طلب السوق لتفرده في إنتاج هذه السلعة.

خامسا- عدم وجود بدائل للسلعة التي ينتجها المحتكر: بمعنى أن الطلب على سلعة المحتكر هو طلب غير مرن. فتغير السعر لا يؤثر كثيراً على الكميات.

سادسا- أشكال الاحتكار التام: يمكن أن يأخذ الاحتكار التام الأشكال التالية:

- **الاحتكار القانوني:** وهو الاحتكار الذي يظهر بسبب العوائق القانونية كمنح الامتياز لمنشأة واحدة ويكون أيضاً بسبب براءات الاختراع التي تعطي الحق للمنشأة صاحبة الاختراع بإنتاج هذه السلعة؛

– **الاحتكار الفعلي:** وينشأ هذا النوع من الاحتكار بسبب المتطلبات الرأسمالية الضخمة لأحد المشاريع مما يشكل مانعاً طبيعيا من دخول آخرين إلى هذا القطاع؛

– **الاحتكار الطبيعي:** وينشأ هذا النوع من الاحتكار بسبب طبيعة بعض المشاريع والتي تفرض عدم وجود أكثر من مشروع من هذا النوع في السوق كمشاريع المرافق العامة.

ب– الاحتكار المتعدد (احتكار القلة): عندما ينتفي شرط كثرة البائعين أو المنتجين، وكان عددهم قليلا بحيث أن تصرفات المنتج الواحد تؤثر في المنتجين الآخرين كما أن تصرفات المنتجين الآخرين تؤثر في المنتج الواحد فنكون في حالة تنافس قلة أو احتكار متعدد. وإذا كان عدد المحتكرين اثنين فقط تكون أمام حالة احتكار ثنائي. موقف احتكار القلة في هذا الموقف نجد بأن هناك عدد قليل من المنافسين يقدمون منتجات متشابهة لعدد كبير من العملاء، ولن تتحرك كل الأسواق نحو المنافسة الكاملة، ومن ثم سيبقى البعض في موقف الاحتكار. وينشأ هذا السوق في ظل الشروط التالية:

– يوجد بالسوق بعض المنتجات أو الخدمات المتجانسة؛

– يوجد عدد قليل من البائعين أو قلة من المنظمات الكبيرة، ويوجد العديد من المنظمات المتوسطة الحجم، ويوجد العديد من المنظمات الصغيرة وهي تتبع القادة من المنظمات الكبيرة؛

– منحنيات الطلب بالنسبة للصناعة غير مرنة إلى حد ما.

ويهدف المحتكر، شأن المنتج في المنافسة الكاملة، إلى الحصول على أكبر ربح ممكن. والاحتكار المتعدد أو تنافس القلة ينقسم إلى أنواع:

أولا– احتكار متعدد تام: في حالة إذا كان المنتجون ينتجون سلعاً متجانسة تماماً بحيث لا يفرق المشتري بين أي من السلع المنتجة؛

ثانيا– احتكار متعدد غير تام: إذا كانت السلع التي ينتجها المنتجون متميزة بعضها عن بعض باختلاف المشروعات.

والسياسة التي تتبعها المشروعات في حالة الاحتكار المتعدد إما أن تكون اتفاقية أو مستقلة بمعنى أنه من الممكن أن تتفق الاحتكارات مع بعضها اتفاقاً كاملاً أو جزئياً على موضوعات كالأثمان أو مناطق التوزيع أو كمية التوزيع ومن الممكن أيضاً أن تتبع كل منها سياسة سعرية مستقلة عن المشروعات الأخرى.

وإذا نظرنا إلى الاحتكار من حيث الشراء فإننا نستطيع أن تتصور وجود مشترين اثنين فقط في السوق ويقال حينئذ أننا في حالة تنافس ثنائي في الطلب. أما إذا زاد العدد عن اثنين كنا أمام تنافس قلة في الطلب.

ج- **المنافسة الاحتكارية:** تعتبر المنافسة الاحتكارية الحالة الغالبة في الاقتصاد الرأسمالي، وهذه الحالة عبارة عن مزيج من المنافسة الكاملة والاحتكار الكامل. ويتميز سوق المنافسة الاحتكارية بوجود عدد كبير نسبياً من البائعين أو المنتجين الذي يعرضون سلعة معينة. كما يتميز بأن السلعة التي يعرضها كل بائع تكون متميزة عن سلعة بائع أخر، بمعنى أن السلع المعروضة غير متجانسة. ويمكن من خلال دراسة المنافسة الاحتكارية القول إنها تتشابه إلى حد ما مع المنافسة الكاملة. وينشأ سوق المنافسة الاحتكارية عندما:

- يضم السوق منتجات أو خدمات مختلفة نسبياً من وجهة نظر العملاء، مثل سوق الأجهزة الكهربائية، أو سوق التعليم الخاص؛

- يشعر البائعون بوجود بعض المنافسة في السوق؛

- يكون لمستوى الأسعار والخدمات المقدمة قبل وبعد البيع أثر كبير في جذب العملاء. والجدول الموالي يقارن بين مختلف اشكال السوق التي تم تناولها.

المواقف / العوامل	منافسة كاملة	احتكار القلة	منافسة احتكارية	احتكار
مدى تميز المنتج	غير موجود	غير موجود	يوجد البعض	مزايا فريدة
عدد المنافسين	كبير جداً	محدود	قليل	لا يوجد
حجم المنظمات المنافسة	صغيرة	متوسط	كبيرة	كبير جداً
السيطرة على الأسعار	لا رقابة	محدود	قليلة	كاملة

الفصل السادس:

النقود

1- نشأة النقود: مرت النقود بسيرورة تطور امتدت عبر عدة مراحل نوجزها فيما يلي:

1-1- نظام المقايضة وعيوبه: في المجتمعات البدائية كان كل فرد يقوم بإنتاج ما يحتاج إليه تقريباً من السلع. ولكن مع مرور الزمن ونمو حجم السكان وسهولة الانتقال من مكان إلى مكان داخل الدولة وبين الدول المختلفة ظهر التخصص وتقسيم العمل، فهذا يزرع، وهذا يعمل في مصنع، وآخر يعمل في التجارة وهناك من يعمل طبيباً أو مهندساً أو مدرساً أو قاضيا. ومع هذا التخصص وجد فائض من السلع لدى من ينتجها، كما أن هؤلاء الأفراد لهم حاجات يرغبون في إشباعها. ومن ثم نشأت الحاجة إلى مبادلة ما زاد على الاستهلاك الذاتي بالأشياء التي ينتجها الآخرون والتي تفيض بدورها عن حاجتهم الشخصية، ومن هنا نشأت الحاجة إلى التبادل، وأول صور التبادل هو المقايضة. وتعرف المقايضة على أنها العملية التي يتم بموجبها استبدال سلعة بسلعة أخرى أو خدمة بخدمة أو سلعة بخدمة دون وسيط أو نقود. ومن أهم ما يوجه إلى المقايضة من نقد ما يلي:

أ- صعوبة توافق الرغبات: فقد يصعب على الفرد الذي يريد أن يبادل سلعته بسلعة أخرى لدى غيره، أن يهتدي إلى شخص آخر يتفق معه على المبادلة فيأخذ كل منهما في نفس الوقت سلعة الآخر على سبيل التبادل وعلى أساس حاجة كل منهما إلى سلعة الآخر. وفضلاً عن ذلك فإن الأمر يتطلب في المقايضة أن تتحدد الرغبات بشأن مقدار السلعة المتبادلة، ونوعها، وجودتها، وقيمتها، وما يتعلق بتسليمها في مكان وزمن معين.

ب- صعوبة تجزئة السلع في بعض الأحيان: لو فرضنا أن توافق الرغبات قد تم بين الأطراف بالنسبة لرغبة كل منهم في الحصول على سلعة الآخر. فقد تحول الظروف دون أن توجد لدى بعضهم الكمية التي تحقق نسبة التبادل بين السلعتين كان توجد لدى الطرف الاخر السلعة بكمية أقل مما يسمح بإجراء التبادل، وفي نفس الوقت قد يكون من الصعب تقسيم السلعة الأخرى أو تجزئتها على النحو الذي يحقق نسبة التبادل بين السلعتين.

ج- صعوبة الاهتداء إلى نسب التبادل بين السلع: جدير بالذكر أن المقايضة تقوم على تبادل سلعة بسلعة أخرى مباشرة. وعندما نتبادل في السوق آلاف السلع فإنه يتحدد بالنسبة لكل منها نسبة تبادلها مع غيرها في نفس الوقت أو اللحظة. فلو أن هناك بالسوق مائة سلعة مثلاً فإن الأمر يتطلب أن تتحدد لكل سلعة منها نسبة التبادل مع سلعة أخرى من السلع الباقية التسعة وتسعين.

د- عدم وجود أداة تصلح لاختزان القيم: إذا ما أراد الأفراد في ظل نظام المقايضة اختزان القوة الشرائية فإنهم يضطرون إلى الاحتفاظ بثرواتهم في صورة سلع يختزنونها أو في شكل حقوق على سلع معينة تتحدد بأنواعها وصفاتها. وقد يلجأ الأفراد في أيامنا هذه إلى إتباع هذه الوسيلة لاختزان قيمهم. ولكن الملاحظ أن عدم وجود وسيلة أخرى (كما هو الحال في ظل نظام المقايضة) لاختزان القيم أمر يؤدي إلى أضرار محققة للأفراد. إذ من المحتمل أن تتغير قيمة السلع المختزنة في المستقبل، أو يكون من الصعب إجراء مبادلتها بغيرها بعد ذلك، وقد تتعرض أثناء التخزين للخسارة أو التلف.

هـ- صعوبة التبادل في ظل نظام التخصص وتقسيم العمل: في ظل نظام التخصص وتقسيم العمل نجد أن الفرد يؤدي جزءا ضئيلاً من العملية الإنتاجية المعقدة والواقع أنه في ظل هذا النظام تستحيل المبادلة عن طريق المقايضة. فمثلاً لا يستطيع عامل في مصنع للسيارات يعمل به عشرة آلاف عامل أن يبادل نتاج عمله بما هو في حاجة إليه من سلع وخدمات.

ونتيجة لهذه الصعوبات وأيضا نتيجة لانتشار التخصص وتقسيم العمل، ونظرا لتزايد الحاجات وتنوعها، فكر الأفراد في نظام آخر للمبادلة غير نظام المقايضة الذي أصبح عاجزا عن الوفاء باحتياجات الأفراد. وفي بادئ الأمر، انحصر تفكير الأفراد في الفصل بين عمليتي البيع والشراء أي تجزئة المبادلة إلى عمليتين منفصلتين: عملية البيع، وعملية الشراء. ولكن، عندما يبيع الفرد سلعة ما ولا يأخذ في مقابل ذلك سلعة أخرى، وعندما يشتري الفرد سلعة ما، ولا يعطى في مقابل ذلك سلعة أخرى لا يمكن أن تتم عملية المبادلة، ومن هنا فكر الافراد في وسيط مشترك أو سلعة مشتركة تعطى مقابل جميع السلع والخدمات الأخرى. هذا الوسيط المشترك أو السلعة المشتركة ما هي إلا "النقود". حيث ترتب على استخدام النقود كوسيط للتبادل عدة نتائج مهمة من بينها ما يلي:

- أنه يمكن بيع السلعة في مقابل الحصول على النقود، دون استخدامها في شراء سلعة أو سلع أخرى في الوقت نفسه؛

- أن هذه النقود يمكن استخدامها بادئاً في شراء السلع، بدون أن يكون قد تم المول عليها من عمليات بيع سابقة في المكان والزمان نفسهما؛

- إمكانية زيادة كمية النقود أو نقصها بعيدا عن عمليات إنتاج او تبادل السلع والخدمات؛

– أن النقود (خاصة المعدنية) تحمل قيمتها بين طياتها. إضافة إلى إمكانية استخدامها كوحدة للحساب ومقياس للقيمة.

2– تعريف النقود: لا عجب في أن النقود يتم تعريفها من خلال وظائفها فقد جاءت النقود لتحل محل نظام المقايضة ومتلافية لعيوبها. ويمكن تعريف النقود بأنها أي شيء يتمتع بقبول عام، أي بقبول من كل أفراد المجتمع لها كوسيط لتبادل السلع والخدمات. ويمكن أن نعرف النقود، أيضاً على أنها كل شيء يلقي قبولاً عاماً من جميع أفراد المجتمع، نتوسل به كوسيط للتبادل، وكمستودع للثروة وكمعيار لقياس القيم والوفاء بالديون مستقبلاً. اذن فالنقود هي كل وسيط للمبادلات يتمتع بقبول عام في الوفاء بالالتزامات أوز هي كل وسيلة تلقى القبول العام كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة. فالنقود هي كل ما تفعله النقود. ومن خلال ما سبق نستخلص ما يلي:

2–1– النقود سلعة: فالنقود سلعة لا تختلف عن باقي السلع الأخرى، سواء من حيث الندرة أو المنفعة، ولكنها تتميز عن باقي السلع، بأنها مرآة تعكس قيم من الأموال على أساس نسبة التبادل بين وحداتها ووحدات كل سلعة أخرى؛

2–2– النقود ضرورة تشريعية: وأصحاب هذا الرأي يرون أن النقود هي ما يقرره المشرع نقوداً فلا شيء يعتبر تقوداً إلا ما يقرره المشرع، وما عدا ذلك فلا يعتبر نقودا؛

2–3– النقود أداة فنية: ويقصد بالأداة هنا، أنها تتغلب على المصاعب التي آثارها نظام المقايضة. فالنقود أداة اخترعها الإنسان، وقد وفق في ذلك من أجل الإسهام في تقدم المجتمع ورقيه.

3– خصائص النقود ووظائفها

3–1– خصائص النقود: هناك عدد من المعايير والخصائص التي يلزم توافرها في النقود حتى تقوم بوظائفها بكفاءة. ولقد أجمع الاقتصاديون عليها كما يلي:

أ– **أن تتمتع بالقبول العام من أفراد المجتمع كافة:** أي أن يكون لها صفة العمومية؛

ب– سهولة التعرف على وحداتها؛

ج– أن تكون قابلة للدوام والاستمرار دون أن تتلف أو تهلك عند تداولها من يد إلى يد؛

د- **الثبات النسبي في قيمتها عبر الزمن:** حيث أن عدم ثبات قيمتها يعني فقدان الثقة فيها مما يترتب عليه اضطراب في حقوق وواجبات الأطراف المتعاملة بها؛

هـ- **أن تكون نادرة نسبيا:** ويأتي هذا عن طريق فرض القيود المناسبة على الإصدار النقدي للورق الإلزامي على الأخص؛

و- أن تكون قابلة للانقسام أو التجزئة إلى عدد من الوحدات الصغيرة؛

ز- **تماثل الوحدات النقدية:** حيث أن وحدات النقود ذات الفئة الواحدة، يشترط تماثلها تماماً وإلا أعطى لبعض وحدات النقود قيمة أكبر من الوحدات الأخرى. أي سيوجد أكثر من ثمن للسلعة أو الخدمة الواحدة؛

ح- **سهولة حملها:** أي أن تكون صغيرة الحجم وخفيفة الوزن.

3-2- وظائف النقود: تعتبر النقود أداة هامة في المعاملات، وهي الوسيلة المثلى لتحقيق سرعة التداول، وتقوم النقود بأربعة وظائف رئيسية هي:

أ- **النقود كوسيط للتبادل:** لاحظنا في المقايضة بأن أي صفقة تتطلب توفر رغبات البائع والمشتري لكل عملية على حدة، فإذا لم تتوفر الرغبات لا تحدث المبادلة بين البائعين والمشترين أما عند وجود النقد فإن الرغبة أصبحت غير ضرورية ومن ثم يستطيع حامل النقد شراء كافة حاجاته من السوق وبسهولة، وأصبحت كل عملية تبادل تحتاج للنقد.

ب- **النقود كوحدة لقياس القيمة:** إلى جانب كونها وسيطاً للتبادل، فإن من وظائف النقود أيضاً أنها تعتبر أساس تحديد قيم الأشياء، أو وحدة للتحاسب أي أنها تقيس لنا القيمة الفعلية للسلع والخدمات، ولا شك أن قياس السلع والخدمات بوحدات نقدية إنما يسهل عملية قياس القيمة التبادلية لهما في السوق.

ج- **النقود كمستودع للقيمة أو الثروة:** هناك العديد من الوسائل التي استخدمها الإنسان للاحتفاظ بثروته على مر الزمن، فنجد أنه قد استخدم الحيوانات والمعادن والبضائع والعقارات والأوراق المالية وغيرها من السبل التي لن ترقى إلى مرتبة النقود كمستودع للقيمة لأسباب عدة. فمنها ما يصدأ ويتآكل بمرور الزمن. أما بالنسبة للمعادن النفيسة والاوراق المالية والعقارات وغيرها من وسائل الاحتفاظ بالثروات التي لا تتأثر بمرور الوقت، إلا أن النقود لا تزال تتميز عن تلك الوسائل، في أنها كاملة السيولة ووصف النقود بأنها كاملة السيولة يعنى إمكانية التصرف فيها في أي وقت لشراء أي شيء من الأسواق أو لتسوية أي التزام،

أما إذا احتفظ أي شخص بثروته في صورة أخرى غير النقود، فإن عليه أن يقوم بتحويلها إلى نقود أولاً حتى يتسنى له أن يسد حاجاته.

د- النقود معيار للمدفوعات المؤجلة: كما تؤدى النقود وظيفتها كمقياس للقيم الحالية، فإنها تستخدم كمقياس للقيم المستقبلية. فتقوم النقود بدورها في الوفاء بالمدفوعات المؤجلة بقدر محدد من الوحدات النقدية. فإذا تعاقد شخص ما مع آخر على توريد كمية معينة من السلع في مقابل مبلغ محدد من النقود، أو حرر شخص لآخر شيكا بمبلغ محدد مقابل شراء أصل من الأصول، أو قامت الدولة بإصدار سندات حكومية بقيمة اسمية محددة مقابل الحصول على مبلغ محدد يمثل القيمة الحالية للسند، فإن النقود في هذه الحالات قد استخدمت لقياس المدفوعات الآجلة.

4- أشكال النقود: يمكن تتبع تطور أشكال النقود تاريخيا كالاتي:

4-1- النقود السلعية: كان على الانسان البدائي (في المجتمعات الاولى) أن يخلق لنفسه وسائل للمبادلة بعد أن شعر بضرورتها، فأهتدى الى المقايضة (سلعة بسلعة، خدمة بخدمة دون استعمال النقود)، وكانت الغاية من هذه العملية هو اشباع الرغبات والاحتياجات للمنتجين المباشرين. غير أنه سرعان ما اعترض عملية المقايضة بعض الصعوبات حالت دون استمرار العمل بها ومنها:

- توسع السوق وخروج الاقتصاد من الإطار العائلي الضيق؛
- صعوبة توافق رغبات المتبادلين؛
- صعوبة تحديد نسب التبادل؛
- صعوبة تجزئة السلع.

أمام هذه الصعوبات تدرجت المجتمعات إلى إدراج سلع وسيطة يتقبلها الجميع نظرا لضرورتها ولاستجابتها لرغبات الافراد ولسهولة اختزانها كي تصبح أداة لمبادلة اخرى بعضها ببعض وبالتالي استخدام الشاي، الملح. فقد كانت ذا قبول واسع؛ سهلة الاحتفاظ بها مدة ما دون ان تصاب بتلف؛ قيمتها ثابتة نسبيا؛ وفي سعيه نحو الاحسن اهتدى الانسان الى المعادن النفيسة (ذهب، فضة) لاعتبارات هي:

- سهولة نقلها نظرا لخفتها مقارنة بالمعادن الاخرى؛
- استحالة تآكلها؛ صعوبة تزييفها؛
- قابليتها للتجزئة؛

– ندرتها النسبية في الطبيعة.

4-2- النقود المعدنية: يلاحظ المتتبع لاستعمال المعادن النفيسة كنقود أنه بالإمكان تقسيم المراحل التي مر بها هذا الاستعمال الى 3 مراحل:

أ- مرحلة العيارات المتوازنة: استمر هذا النظام الى غاية القرن 18 وهو نظام يستعمل الذهب والفضة كمعايير نقدية دون ان يكون هناك رابط او معدل بينهما، ويتسم بوجود عدة سلطات تسمح بضرب النقود (الامراء والنبلاء)، للنقود الحرية الكاملة في التداول في كل الدول نظرا لوجود وزن واحد. نتج عن هذه الوضعية اختلاف بين النقود الحسابية والحقيقية نتيجة لتعدد النقود المتداولة فنقود الاداء لها وجود مادي ملموس وقيمة خاصة تتطابق ووزنها. الطابع الاساسي لهذا النظام:

– انعدام العلاقة بين قيمة عياري الذهب والفضة؛

– تحديد نسبة معينة عن طريق وضعية السوق (العرض والطلب).

ب- نظام المعدنين: الفرق الجوهري بين هذا النظام والسابق في وجود نسبة قانونية بين عيار الذهب والفضة، بدأ بالظهور سنة 1735 بفرنسا مع تحديد معدل (1 إلى 15,5) مما أكسبه مصداقية عكس سابقه، ويتلخص في أربع محاور اساسية:

– للمعدنين قوة ابراء غير محدودة أي أنهما يصلحان لتأدية كل الدفوعات؛

– توحيد العملة الحقيقية والحسابية بعد أن أعطي للسلطة المركزية حق ضرب النقود وإلزام الافراد باستخدامها في إطار عملية التبادل؛

– حرية ضرب النقود؛

– وجود معدل قانوني بين الذهب والفضة.

بالرغم من المزايا السابقة فقد اعترضته صعوبات منها قانون **غريشام (النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة)**، مما افرز اكتناز للذهب واستعمال الفضة للتبادل في السوق مما ادى بكثير من الدول الى تبني نظام المعدن الوحيد.

ج- نظام المعدن الواحد: أصبح هذا النظام مهيمنا على العالم في الثلث الاخير من القرن التاسع عشر، ولقد عرف بدوره عدة تطورات نتيجة للتحولات التاريخية للنظام الرأسمالي (تجاري، صناعي، مالي)، وقد ظهر مع 1878 الى غاية الحرب العالمية الأولى. بوجود قطع ذهبية متداولة لها قوة ابراء غير محدودة وبجانبها نقود ورقية قابلة للاستبدال ذهبا. بمعنى لكل فرد الحق في ان يقدمها للبنك المركزي ويتسلم مقابل ذلك مماثلا من العملة الذهبية. وانتهى العمل بهذا النظام مع اندلاع الحرب العالمية الاولى ليصبح الذهب وسيلة للاكتناز فقط.

4-3- النقود الورقية: أول بنك استخدم النقود الورقية هو بنك امستردام عام 1609، ثم ظهرت محاولة حقيقية لإصدار النقود ورقية عام 1656 عندما أصدر مصرف ستوكهولم بالسويد لأول مرة سندات ورقية تمثل دينا عليه قابلة للتداول وتعهد بأداء قيمتها بالنقود المعدنية عند الطلب.

وفي القرن التاسع عشر سميت بالبنكنوت (Bank Note) عندما تولت البنوك اصدار هذه الاوراق وهي دين على البنك عند الطلب، ومع اتساع نطاق هذه العمليات تولت الدولة بنفسها الاشراف على اصدار هذه الاوراق عن طريق البنوك المركزية. وكانت هذه الاوراق قابلة للتحويل حيث يمثلها غطاء كامل بمقدار قيمتها من الذهب الى أن أصبحت أوراق الزامية ليس لها غطاء ذهبي بالكامل:

أ- مرحلة النقود الورقية النائبة؛

ب- مرحلة النقود الورقية المتداولة؛

ج- النقود الورقية الائتمانية؛

د- النقود الورقية الالزامية.

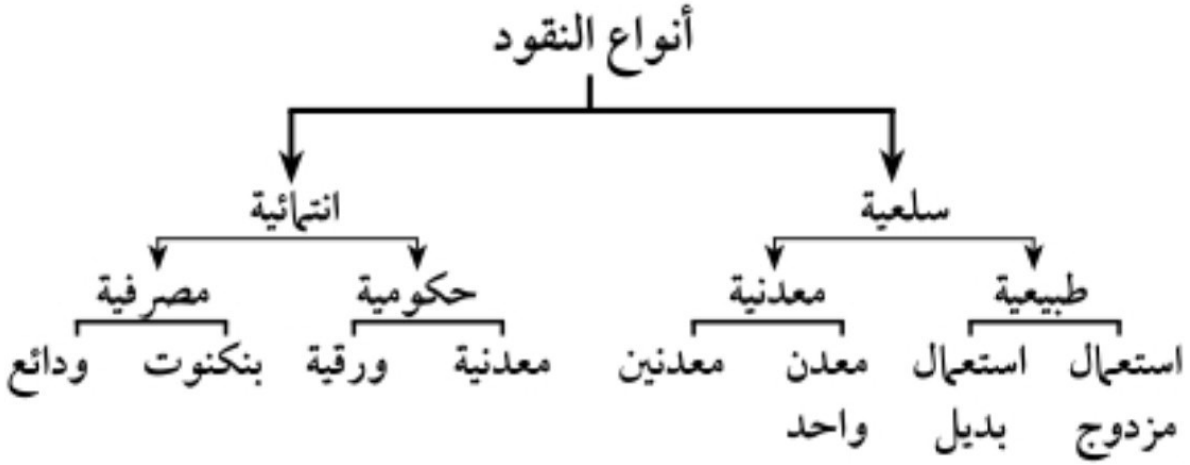

4-4- النقود المصرفية: يعتقد أن بنك فرانسيس شايلد في انجلترا قام بإصدار أول نقود مصرفية في عقد الثمانينات من القرن 16. كما تعرف النقود المصرفية القديمة بأنها عبارة عن سند إذني أو كمبيالة قابلة للتحويل بكامل قيمتها إلى نقود ذهبية أو فضية وبعبارة أخرى لا تعتبر النقود المصرفية نقودا بحد ذاتها بل هي مجرد تعهد من البنك المدين بدفع قيمة الوديعة عند الطلب.

4-5- نقود الودائع: بعد ظهور النقود الورقية نجد أنه خوفا من ضياع هذه النقود، قام الأفراد ومن أجل الحفاظ عليها بإيداعها لدى البنوك في صورة حسابات ودائع منها الودائع التجارية. ويتم الإيداع مقابل تعهد من جانب البنوك بدفعها عند الطلب، سواء جزئيا أو كليا، عن طريق الشيكات التي يحملها الشخص، ويستطيع في أي وقت يشاء أن يأمر بدفع جزء منها لمن يشاء. وهكذا نجد أن الشيكات في العصر الحاضر تنوب عن نقود حقيقية موجودة في البنك وهي نقود الودائع.

وقد تعود الأفراد والمؤسسات، بمرور الوقت على قبول الشيكات لتسوية حقوقهم، وبالتالي شاع استخدامها كوسيلة من وسائل الدفع.

4-6- النقود الائتمانية (الورقية والمعدنية): تقوم الدولة بإصدار وصك نوع آخر من النقود وهي "النقود المساعدة" والغرض من إصدارها هو تسهيل التبادل بتوفير نقودا ذات فئات صغيرة. تتكون أساسا من النقود الورقية وبصورة هامشية من النقود المعدنية ومن خصائصها: العمومية، الاستمرار، القيمة وقابليتها للانقسام ومن أنواعها النقود الورقية والمعدنية.

من خصائص النقود المعدنية المساعدة أنه تفوق قيمتها الاسمية قيمتها الفعلية في السوق كمعدن ولها قوة ابراء محدودة.

4-7- النقود الإلكترونية: هي إحدى مشتقات نقود الودائع، نشأت وتطورت مع التطور التكنولوجي ووسائل الاتصال والمعلوماتية، لأن الفرد أصبح يودع أمواله في البنك كما هو الحال في نقود الودائع ويحصل على بطاقة إلكترونية يستطيع من خلالها سحب المبالغ التي يحتاجها، أو السداد في الأماكن التي يشتري منها وذلك عبر ماكينات الصرف الآلي أو الآلات التي توزع على المحلات التجارية، واستنادا لذلك يمكن تعريف النقود الإلكترونية أنها مبالغ نقدية مودعة في المصارف ويقوم أصحابها بتحريكها من خلال بطاقة إلكترونية في ماكينات الصرف الآلي ATM المنتشرة في الطرق العامة، أو السداد في أماكن الشراء عبر آلات

مرتبطة بالبنوك مباشرة وتعمل علي تسهيل عمليات السداد والشراء وتشجيع حركة الاستهلاك. واستنادًا لهذا التعريف تمتلك النقود الإلكترونية الخصائص التالية:

– هي مبالغ نقدية مودعة في البنوك مثل نقود الودائع؛

– يتم تحريكها بواسطة بطاقات إلكترونية ذات صيغ متعددة منها: بطاقات الائتمان، بطاقات الدفع الفوري، بطاقات الصراف الالي.

5– العوامل المؤثرة على قيمة النقود: هناك عدة عوامل تؤثر على القوة الشرائية للنقود، ارتفاعا وانخفاضا نذكر منها:

5–1– كمية النقود: حيث أي زيادة في كمية النقود يتبعه نقص في قيمة النقود والعكس صحيح، هذا مع افتراض ثبات العوامل الأخرى. فالزيادة في كمية النقود يتم انفاقها بالفعل، وإذا لم تجد الزيادة في كمية النقود طريقها للسوق لن تؤثر قيمة النقود بهذه الزيادة في كمية النقود وهو ما يعني أن الزيادة في كمية النقود إذا لم تجد طريقها إلى السوق فلن يكون لها تأثير على مستوى الأسعار، ويقصد بكمية النقود في جميع النقود التي مصدرها السلطات النقدية.

5–2– سرعة تداول النقود: حيث التغير في سرعة تداول النقود يؤثر على قيمتها، فزيادة سرعة التداول إلى الضعف تؤدي إلى زيادة كمية النقود المتاحة للتعامل لضعف الكمية الموجودة من النقود وبالتالي فإن زيادة سرعة تداول النقود يؤدي بالتالي إلى انخفاض قيمتها.

5–3– الطلب على النقود: يكون الطلب على النقود لأغراض ثلاثة وفقا لأراء كينز حيث أغراض المعاملات، الاحتياط، ثم المضاربة. وهو الغرض الذي فضله كينز عن الدافعين السابقين، ذلك أن الطلب على النقود لأغراض المضاربة يجعل الأفراد في المجتمع في حالة توقعهم ارتفاع الأسعار فإنهم يلجؤون إلى التخلص من النقود التي في حوزتهم مقابل شراء سلع وخدمات في الوقت الحالي لأنه بذلك يمكنهم شراء سلع وخدمات أكثر مما في المستقبل الذي تنخفض فيه قيمة النقود بارتفاع الأسعار أو يقومون بشراء السندات ثم بيعها في المستقبل عند ارتفاع أسعارها.

5–4– قيمة الطلب على النقود: حيث أن التغير في كمية النقود زيادة أو نقصا يؤدي إلى نفس التغير في قيمة النقود ولكن الذي يحدث مثلا هو تغير نسبي في قيمة النقود.

6- مفاهيم مرتبطة بالنقود: بغية استكمال الإحاطة بموضوع النقود سنورد مجموعة من المفاهيم المرتبطة بالنقود كما يلي:

6-1- السياسة النقدية: مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والائتمان، وتتم هذه الهيمنة إما بإحداث تأثيرات في كمية النقود أو كمية وسائل الدفع بما يلائم الظروف الاقتصادية المحيطة.

6-2- البنك المركزي: البنك المركزي هو الهيئة التي تتولى اصدار النقد ويشرف على النظام المصرفي والسياسة الائتمانية ويؤثر على النظام الاقتصادي والاجتماعي، ويراقب عرض النقود وينظم الائتمان.

6-3- عرض النقود عند كينز: يقصد بها كمية النقد المتداولة في الاقتصاد، والتي تمثل وسائل الدفع المتاحة في المجتمع الاقتصادي، وتلقى قبولا عاما من كافة الافراد. وتتكون من النقد القانوني أو الائتماني الذي يصدره البنك المركزي (الأوراق النقدية، القطع الجزئية) مضافا إليه النقد الكتابي أو نقد الودائع الذي تصدره البنوك التجارية (الودائع تحت الطلب). ويعتبر عرض النقود حسب التحليل الكينزي متغيرا خارجيا مستقلا يتم تحديده ويتم مراقبة الكتلة النقدية في التداول عن طريق السياسة النقدية التي تتمثل أدواتها في الاحتياطي الإلزامي، سعر إعادة الخصم، السوق المفتوحة.

6-4- الطلب على النقود: يكون الطلب على النقود لثلاثة أغراض أساسية وهي: دافع المعاملات، دافع المضاربة، ودافع الاحتياط.

6-5- توازن سوق النقد: يتحقق التوازن في سوق النقد لما يتساوى عرض النقود والطلب عليها.

6-6- التضخم: الارتفاع المستمر والذاتي في المستوى العام للأسعار بما يؤثر على القدرة الشرائية وقيمة النقد.

الفصل السابع:

التضخم

1- مفهوم التضخم: يعتبر التضخم من بين أكثر المصطلحات الاقتصادية شيوعا ولكن على الرغم من ذلك لم يتفق الاقتصاديون على تعريف موحد له. حيث يستخدم هذا الاصطلاح لوصف عدد من الحالات المختلفة مثل:

- الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار؛
- ارتفاع الدخول النقدية أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح؛
- ارتفاع التكاليف؛
- الإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

ورغم أن هذه الحالات تشكل كلا منها مظهرا من مظاهر التضخم إلا أنه ليس شرطا أن تتزامن كلها معا في آن واحد. وعموما يمكن تعريف التضخم أنه "الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار"؛ أو هو "الانخفاض مستمر في القوة الشرائية للنقود". وأيضا " انه كمية نقود كثيرة تطارد كمية قليلة من السلع والخدمات فترتفع أسعارها". ومن خلال أحد مسبباته يمكن القول إن التضخم هو زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود، ويرتفع المستوى العام للأسعار؛

عرفه الاقتصادي إميل جام بأنه "حركة صعودية في الأسعار مستمرة ناتجة عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض"؛ بينما عرفه روبرتسون بأنه "عدم ملاءمة الإنتاج للاحتياجات الضرورية والاجتماعية، وتوزيع غير عادل للدخول بين الفئات المساهمة في الإنتاج".

في خضم هذه التعريفات والجدل حول المفهوم الأقرب لواقع ظاهرة التضخم برزت ثلاثة اتجاهات أساسية:

1-1- الاتجاه الأول يعرف التضخم بناءا على مسبباته: إذ يؤكد الاقتصادي فريدمان Friedman بأن التضخم هو ظاهرة نقدية؛ كذلك يرى Goulborn التضخم بأنه قدر كبير من النقود تطارد قليلا من السلع، وهذا ما يؤكد بأن التضخم ظاهرة نقدية صرفة من خلال إيجاد العلاقة بين كمية النقود كسبب والأسعار كنتيجة.

1-2- الاتجاه الثاني يهتم بأسباب التضخم ومظاهره الخارجية: يعرف الاقتصادي (Emie J Memes) التضخم بأنه حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض. وهذا الاتجاه في الغالب يميز وجهة النظر الكنزية عموما وفي هذا الإطار يعرفه كينز (Keynes)

بأنه دالة مرونة العرض أمام الزيادات الحاصلة في الطلب، ويعرفه ليرنر (Lerner) بأنه زيادة الطلب على العرض أي أن مؤيدو هذا الاتجاه أبدوا أراءهم في تعريف التضخم بالنظر الى مصادره الرئيسية ، كما يرى أنصار هذا الاتجاه أيضا أن الطلب يزداد بزيادة العرض النقدي أو الطلب الحقيقي على السلع والخدمات المتوافرة في حين أن العرض يقل نتيجة نشوء الاحتكارات أو تشوه هيكل الإنتاج أو بفعل العوامل الخارجية كالحروب.

1-3- الاتجاه الثالث يعرف التضخم بالتركيز على خصائص ومظاهر التضخم والآثار الناتجة عنه: وهو الاتجاه السائد حاليا بين معظم الاقتصاديين حيث يصف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والملموس في المستويات العامة للأسعار خلال فترة معينة من الزمن ومن هؤلاء الاقتصاديين روبنسون Robinson الذي يعرفه بأنه (ارتفاع الأسعار) بينما يعرفه فلامان (Flaman) بأنه (حركة الارتفاع العام بالأسعار). وقد أيد الكثير من المفكرين الاقتصاديين هؤلاء في تعريفهم للتضخم بأنه الارتفاع بالأسعار حتى أصبح هذا التعريف شائعا بين الجميع، وقد اشترط البعض في هذا التحليل الدوام والاستمرارية في الارتفاع ولهذا لا يمكن تسمية الارتفاع المؤقت بأنه تضخما.

2- خصائص التضخم: من خلال التعريفات السابقة نستخلص المزايا الاتية للتضخم:

- أن التضخم ظاهرة ديناميكية تظهر جلياً على المدى الطويل؛
- أن التضخم ظاهرة تتمثل في ارتفاع الأسعار؛
- أن النقود هي السبب في ظهور التضخم؛
- أن التضخم حركة تتصف بالاستمرار الذاتي أو الدائم؛
- أن للتضخم طبيعة تراكمية وغير وقتية، بل متزامنة؛
- نشوء التضخم من اختلال في التوازن بين النقود من جهة، وبين الكميات المنتجة من السلع والخدمات من جهة أخرى.

3- معايير تصنيف التضخم: تتعدد أنواع التضخم نظرا لتعدد معايير تصنيفه وفيما يلي أنواع التضخم حسب كل معيار:

3-1- معيار التحكم أو الرقابة الحكومية على التضخم: يظهر هذا المعيار تأثير تدخل السلطات الحكومية وإشرافها على جهاز الأسعار ومراقبتها لتحركات المستويات العامة لتلك الأسعار والتأثير فيها، إذ ينطوي تحت ظل هذا المعيار نوعين من الاتجاهات التضخمية.

أ- التضخم المكبوت أو الحبيس أو الكامن: يعني التضخم المؤجل بإجراءات حكومية أي أن هنالك زيادة في الأسعار من الممكن وقوعها لو غابت مجموعة من الإجراءات مثل الرقابة الحكومية والتقنين الرسمي بواسطة استخدام البطاقات التموينية وسياسة دعم لأسعار بعض السلع والخدمات الأساسية. وغالباً ما يظهر هذا النوع من التضخم في الاقتصاديات المخططة مركزيا، أي أن الأسعار لا ترتفع فيه نتيجة السياسات والقيود الحكومية ويطلق عليه التضخم المقيد. كما تلجأ إليه الآن الكثير من البلدان النامية بفرضها سياسات سعرية لمكافحة الاتجاهات التضخمية.

ب- التضخم الظاهر أو الصريح: يتسم التضخم الظاهر بارتفاع الأسعار دون أي تدخل حكومي استجابة لفائض الطلب أو غيرها من الأسباب. وقد يكون هذا الارتفاع ارتفاعاً كبيرا في الأسعار والأجور والنفقات الأخرى التي تتصف حركاتها بالمرونة، وتتجلى في ارتفاع في الدخول النقدية وذلك دون أي تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات أو التأثير فيها.

3-2- معيار مدى حدة الضغط التضخمي: يتضمن هذا المعيار النوعين الآتيين:

أ- التضخم الزاحف: يحدث التضخم الزاحف عندما تزداد القوة الشرائية باستمرار بنسبة أكبر من نسبة عرض السلع وعوامل الإنتاج، ويعد هذا النوع من التضخم من أدنى أنواع التضخم، إذ تبدأ الزيادة في الأسعار بصورة بطيئة وتدريجية ويكون فيها مستوى الإنفاق النقدي معتدلا وتكون زيادات الأسعار بنسبة تتراوح بين 0% إلى 2%.

يظهر التضخم الزاحف في البلدان التي تمر بمرحلة نمو حقيقي ولا يترتب عليه سعي الأفراد للتخلص من النقود، وقد ظهر هذا النوع من التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية وانكلترا في الخمسينات والستينات من القرن العشرين في أثناء الرواج الاقتصادي وكان السبب يرجع الى الارتفاع في الأجور.

ينظر بعض الاقتصاديين الى هذا النوع من التضخم بأنه ليس ضارا بالاقتصاد القومي بل يعدونه من أكثر الأنواع التضخمية حدوثا في الحياة الاقتصادية بالنسبة للكثير من البلدان. في حين أن هنالك بعض الاقتصاديين يعدونه خطيراً ويجب القضاء عليه قبل أن يتحول الى تضخم جامح.

ب- التضخم العنيف: والذي يمكن أن ينتج من التضخم الزاحف، ويكون أكثر عنفا وأقوى شدة منه. وذلك عند دخول معدلات ارتفاع الأجور النقدية والأسعار في حلقة مفرغة من الزيادات الكبيرة والمتتالية.

ولقد اعتبر الاقتصادي وليم آرثر لويس أن معدل التضخم عند 5% سنويا لمدة أربع سنوات متتالية يعتبر مثالا للحدود القصوى للتضخم الزاحف. أما إذا تجاوز الاقتصاد كله تلك الحدود، فإنه يدخل في مراحل التضخم العنيف. وعندئذ تفقد النقود صلاحيتها كمخزن للقيمة ووحدة للتحاسب، وتصبح مجرد وسيط للتبادل. والتضخم العنيف يعد بمثابة توطئة للتضخم الجامح والذي يؤدي بلوغه إلى انهيار النظام النقدي بأكمله.

ج- التضخم الجامح: هو التضخم الذي ترتفع فيها الأسعار بشكل كبير وقد عرفه الاقتصادي كيغن (Cagan) بأنه الحالة التي ترتفع فيها الأسعار بمعدل يتعدى الـ 50% شهريا و 1000% سنويا، وعادة ما يوصف هذا النوع من التضخم بالمتطرف والذي يتحقق من خلال زيادات سريعة وحادة في الأسعار بحيث أن قيمة النقود تنخفض بصورة سريعة إذ تكاد تفقد قوتها الشرائية بشكل كبير وخلال فترة زمنية قصيرة، وتزداد فيه سرعة تداولها ولذلك يتم التخلي عن النقود في مثل هذا النوع من التضخم وعدم الاحتفاظ بها حتى يتم تجاوز الانخفاض السريع والحاد في قوتها الشرائية وذلك بإنفاقها بأسرع ما يمكن والاحتفاظ بالأصول الأخرى غير النقدية، أي أن النقود فيه تتوقف عن العمل كمستودع للقيمة. ومن أبرز خصائص التضخم الجامح:

- تزايد الأسعار بمعدل أكبر من كمية النقود وسرعة تداولها؛

- انتشار التوقعات المستقبلية باستمرار الارتفاع في الأسعار الفعلية مما يدفع الأفراد إلى تفعيل شراء السلع لخزنها كما تدفع المنتجين الى الإنتاج لغرض التخزين وليس للبيع الفوري مما ينجم عنه فجوة بين العرض الكلي والطلب الكلي لصالح تكوين فائض في الطلب يزيد من أرباح المنتجين والبائعين ويرفع من معدلات الأسعار؛

- هبوط سرعة تداول النقود في المراحل الأولى للتضخم، وقد حدث ذلك بعد الحرب العالمية الأولى وبالتحديد للفترة من 1922-1923 لاعتقاد الأفراد بعودة الأسعار إلى سابق عهدها، فاحتفظ الأفراد بالعملة نتيجة لذلك ولكن هبوط سرعة تداول النقود وتدهور قوتها الشرائية أدى إلى تزايد طباعة النقود من قبل السلطات النقدية والذي ترتب عليه ارتفاع الأسعار وفقدان العملة لوظائفها؛

– إن الأسعار غير المستقرة التي تميز التضخم المفرط يرافقها تحرك الأجور بصورة متكررة. ويتفق اغلب الاقتصاديين بأنه أشد أنواع التضخم أثاراً وضررا على الاقتصاد القومي حيث إن الارتفاعات الشديدة للأسعار دون توقف تترك آثارا ضارة وكبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها أو معالجتها.

– كما إن للتضخم الجامح تأثيرات سلبية على قطاع التجارة الخارجية إذ يؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة الاستيراد من الخارج وهبوط الصادرات لارتفاع أسعارها وعدم قدرتها على التنافس في الأسواق الخارجية، وبالتالي تسرب العملات الصعبة الى الخارج وانخفاض قدرة الاقتصاد القومي على تمويل الاستيراد.

3-3- معيار درجة شمول التضخم: يرى كينز أن هنالك نوعين من التضخم حسب هذا المعيار.

أ- **التضخم الفعلي:** يقصد به التضخم الذي يبلغ فيه الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل وعليه فإن أي زيادة في الطلب تتبعها زيادة العرض، عندها يكون منحى العرض الكلي عديم المرونة نهائيا فترتفع الأسعار. وهذا النوع من التضخم يتجسد لدى كينز في مفهوم الفجوة التضخمية حيث يؤكد كينز إمكانية علاج هذا التضخم من خلال تخفيض الإنفاق ورفع أسعار الضرائب وفرض ضرائب جديدة وغير ذلك من إجراءات تخفيض الطلب.

ب- التضخم الجزئي: ينشأ التضخم الجزئي من ارتفاع الأسعار قبل الوصول الى مرحلة التشغيل الكامل وسببه اختناقات في مفاصل العملية الإنتاجية، إذ تؤدي زيادة الانفاق الى زيادة الدخول ومن ثم يزداد الطلب ويتفوق على العرض، الأمر الذي يدفع أصحاب الأعمال الى محاولة زيادة الإنتاج المقترن برفع الأجور والمدخلات وتحصل قفزة في الأسعار تصل الى أعلى حد لها (في ظل هذا الفرض) كلما اقتربت من التشغيل الكامل.

3-4- معيار مصدر التضخم: يتضمن هذا المعيار أنواع التضخم حسب الأسباب التي أدت الى حدوثها ومنها:

أ- **تضخم دفع الطلب:** ينتج التضخم في هذه الحالة بسبب ارتفاع مستوى الطلب (الانفاق الكلي) في المجتمع وبقاء الإنتاج عند نفس المستوى، بحيث يعجز القطاع الإنتاجي عن تلبية الزيادة في الطلب الكلي، فيختل التوازن الكلي، وينعكس ذلك على مستوى الأسعار التي تتجه نحو الارتفاع.

ب- تضخم دفع التكاليف: في هذه الحالة تنتج الضغوط التضخمية عن ارتفاع تكلفة الإنتاج لأي مكون يدخل في إنتاج السلع (المواد الخام، الوقود، الأجور أو غيرها)، بالتالي يلجأ المنتجون إلى رفع أسعار هذه السلع والخدمات لتغطية الارتفاع في مدخلات الإنتاج.

ج- التضخم المستورد: يقصد به التضخم المحكوم بعوامل خارجية يظهر تأثيرها جلياً على مستوى الأسعار المحلية. فكلما زاد تأثير هذه العوامل في المستوى العام للأسعار كلما يكون تأثير التضخم كبيراً وبالعكس، وعرف هذا النوع من التضخم بأنه الزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج. وتعد الدول النامية أكثر المجموعات الدولية استيرادا للتضخم بحكم تبعيتها الاقتصادية للعالم الخارجي وارتفاع درجة انفتاحها على الاقتصاد العالمي. وعموماً يزداد التضخم في دولة ما كلما ارتفع الميل الحدي والمتوسط للواردات وزادت نسبة الواردات الى الناتج المحلي الإجمالي.

3-5- معيار تصنيف التضخم حسب توقع حدوثه: يتلخص أحد أهم الأمور المميزة في عملية تحليل التضخم في طرح التساؤل التالي: هل يمكن التنبؤ بالزيادات السعرية وتوقعها أم أنها تحصل بصورة فجائية ولا يمكن التنبؤ بها، من هنا ينقسم التضخم النقدي حسب توقع حدوثه إلى نوعين:

أ- التضخم المتوقع: عادة ما تضع الدوائر المعنية، بمتابعة وتائر التضخم، معدلا متوقعا لارتفاع المستوى العام للأسعار خلال فترة معينة، فإذا تغير هذا المستوى خلال الفترة المحددة بنسبة لا تزيد عما كان متوقعاً أي أذا ما وافقت نسبة التضخم ما كان متوقعاً أو كانت دونه فإنه يصنف ضمن التضخم المتوقع.

ب- التضخم غير المتوقع: يمثل التضخم الذي تزيد فيه نسبة الارتفاع في الأسعار عن النسبة المتوقعة من قبل الأفراد والمؤسسات الاقتصادية والذي يولد عدم اليقين عند المستهلكين وشركات الأعمال بمستقبل دخولهم الحقيقية. ويتداخل هذا النوع من التضخم مع مفهوم التضخم الجامح من جانب التزايد السريع في الأسعار.

4- أسباب التضخم: من أهم الفرضيات المفسرة لأسباب التضخم نجد:

4-1- فرضية جلب الطلب: حسب هذه الفرضية فإن سبب التضخم هو الارتفاع الحاد في مستوى الطلب العام على السلع والخدمات فوق العرض الكلي لهذه السلع والخدمات. يرجع هذا التحليل الى الاقتصادي السويدي (فيكسل) والاقتصادي الانكليزي (كينز). وقد قدم كينز صورة للتضخم من خلال الطلب، حيث يتخذ شكل حلقة حلزونية تبدأ أولا عن طريق زيادة في فائض الطلب النقدي (زيادة الفائض النقدي هنا قد

يكون بسبب استثمار اضافي يرجع الى التقدم التقني، أو إنفاق حكومي أو إنفاق اجتماعي) يفوق الزيادة في العرض.

وعندما يوجد مثل هذا الفائض فإنه سوف يؤدي الى زيادة الأسعار، وعندئذ تعمل المشروعات على زيادة الانتاج حيث أن زيادة الاسعار تعني امكان زيادة الارباح، كما أن زيادة الطلب تعني التوسع الاقتصادي وامكان تصريف الانتاج. وزيادة الانتاج سوف تؤدي الى زيادة الطلب الكلي على عناصر الانتاج وبالتالي زيادة الأجور. ومن ثم تزداد القوة الشرائية الموزعة على عناصر الانتاج وبخاصة العمل. وهذه الزيادة في القدرة الشرائية الموزعة على عناصر، سوف تسرب الى الاستهلاك، مما يؤدي الى زيادة جديدة في الطلب وهذه الزيادة الجديدة في الطلب سوف تحقق الدورة السابقة نفسها (زيادة في الانتاج، ارتفاعاً في الأجور، زيادة في الطلب، ومن ثم ارتفاعاً جديداً في الأسعار وبذلك ندخل في حلقة مفرغة من الارتفاعات في الأسعار).

4-2- فرضية زيادة التكاليف أو النفقات: ترجع هنا ظاهرة التضخم إلى أن الارتفاع في الأسعار يكون ناتجاً عن زيادة نفقات عناصر الانتاج، دون أن يكون هناك تغيراً في الطلب. وعنصر الانتاج الذي يمثل تكلفة متزايدة هو عنصر العمل.

وبعبارة أخرى ترجع الزيادة في نفقات الانتاج في الغالب إلى زيادة معدلات الأجور. أي رغبة العمال في زيادة دخولهم. واستجابة لرغبة العمال وتحت ضغط نقاباتهم، تقوم الدولة أو المشروعات بزيادة أجورهم، دون أن تتحمل بالفعل عبء هذه الزيادة. وبدلا من لجوئها الى تحميل هذه الزيادة على نفقات الانتاج الأخرى أو بإنقاص معدلات الأرباح، تقوم باستيعاب هذه الزيادة عن طريق رفع الأسعار. ومن جراء ذلك هدفا مركبا: الاستجابة لمطالب العمال، وامتصاص القدرة الشرائية الزائدة عن طريق الزيادة في الأسعار.

4-3- الفرضية النقدية: المعروض من الدور هذه الفرضية تطرح موضوع التضخم من زاويتين؛ الأولى: تتعلق بحجم الكتلة النقدية في الاقتصاد، وفي هذا المجال يلعب البنك المركزي الدور الأساسي في تقرير حجم الكتلة النقدية الى حد كبير من خلال التحكم باحتياطي المصارف وبيع وشراء سندات الحكومة. والزاوية الثانية هي سرعة دوران الكتلة النقدية.

من الزاوية الأولى: أي المعروض من الكتلة النقدية فإن زيادة حجم الكتلة النقدية على مستوى الأسعار يصبح قويا إذا ما وجد الناس والمؤسسات الاقتصادية في حوزتهما أرصدة نقدية تزيد على المستوى المرغوب.

عندئذ تبدأ عملية إنفاق سريعة للتخلص من الأرصدة الفائضة مما يؤدي الى ارتفاع في الطلب على مختلف السلع والخدمات.

واستناداً الى ذلك كلما كان النشاط الاقتصادي مستقراً على مستوى قريب من العمالة الكاملة أدت الزيادة في الكتلة النقدية الى زيادة أكبر في الأسعار منها في الانتاج أي أن نسبة زيادة الأسعار هنا ستسبق نسبة زيادة الإنتاج.

أما الجانب الآخر فهو سرعة دوران الكتلة النقدية. ففي رأي أصحاب الفرضية النقدية أنه في كثير من الأحيان حتى لو بقي حجم الكتلة النقدية ثابتاً فإن سرعة دورانها يؤدي الى زيادة في الانفاق وارتفاع مستوى الأسعار.

5- قياس التضخم: تستخدم الأرقام القياسية لقياس التضخم، والأرقام القياسية هي أداة إحصائية تستخدم لقياس تغير ظاهرة بالنسبة إلى أساس معين، فالرقم القياسي لسعر القطن في عام 2017 بالنسبة إلى سعره في عام 2000 هو أساس لأنه يساوى حاصل قسمة السعر في عام 2017 (سنة مقارنة) على السعر في عام 2000 (سنة الأساس) مضروبا في 100. لكي نحصل على الناتج في صورة نسبة مئوية.

وفي العادة تكون فترة الأساس سابقة لفترة المقارنة لكن هذا لا يمنع من أن يطلب أحياناً حساب رقم قياسي لأسعار سنة 2000 بالنسبة لأسعار سنة 2017 مثلا. وعند اختيار فترة الأساس، يجب أن تكون فترة متميزة بالاستقرار وخالية من العوامل غير طبيعية مثل الحروب والأزمات الاقتصادية. ويوجد العديد من الأرقام القياسية التي تستخدم لقياس التضخم، ومن أهمها:

5-1- الرقم القياسي لأسعار المستهلكين: يقيس معدل التغير في تكلفة الحصول على مجموعة من السلع والخدمات التي تستهلكها أسرة متوسطة الدخل؛

5-2- الرقم القياسي لأسعار الجملة: يقيس معدل التغير في متوسط أسعار عدد من السلع التي تستخدم كسلع وسيطة في إنتاج السلع الأخرى؛

5-3- مخفض السعر لإجمالي الناتج القومي: يقيس معدل التغير في المتوسط العام لأسعار مجموعة من السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة والسلع الرأسمالية. ولحساب الرقم القياسي، يلزم معرفة سنة الأساس،

سنة المقارنة، أسعار سنة الأساس، أسعار سنة المقارنة، كميات سنة المقارنة. فعلى سبيل المثال إذا أردنا حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك فعلينا إتباع الخطوات الآتية:

أ- تحديد كميات السلع التي تستهلكها الأسرة ذات الدخل المتوسط؛

ب – تحديد تكلفة الحصول على هذه الكميات بأسعار سنة المقارنة؛

ج – تحديد تكلفة الحصول على هذه الكميات بأسعار سنة الأساس ويمكن الحصول على معدل التضخم باستخدام المعادلة الآتية: (تكلفة الحصول على السلع بأسعار سنة المقارنة – تكلفة الحصول على السلع بأسعار سنة الأساس)/ تكلفة الحصول على السلع بأسعار سنة الأساسX100

5-4- مثال عددي: نفترض أن السلع والخدمات التي يستهلكها الأفراد ذات الدخل المتوسط في مجتمع ما تتكون من أربع مجموعات من السلع هي: أ، ب، ج، د. والجدول التالي يبين الكميات المستهلكة من هذه المجموعات سنة 2017، وهي سنة المقارنة. وأسعار هذه المجموعات سنة 2017 وأسعار هذه المجموعات سنة 2016.

المجموعات السلعية	أ	ب	ج	د
الكميات المستهلكة سنة 2017	150	250	400	300
الأسعار سنة 2017 (دج)	400	900	70	250
الأسعار سنة 2016 (دج)	300	800	40	20

تكلفة الحصول على سلع المستهلك بأسعار سنة المقارنة 2017.

=(400*150)+(900*250)+(70*400)+(250*300)=388000دج

تكلفة الحصول على سلع المستهلك بأسعار سنة الاساس 2016.

= (300*150)+(800*250)+(40*400)+(200*300)=321000 دج

معدل التضخم=(388000-321000)/321000*100=20.9%

أي ان أسعار المستهلك زادت سنة 2017 عن سنة 2016 بمعدل 20.9%

6- أثار التضخم: يتسبب التضخم في تعطيل وظائف النقود، لاسيما وظيفة الادخار (مستودع للقيمة)، ووظيفة الدفع المؤجل، ووظيفة الوحدة الحسابية والمحاسبية. فصار الناس يهربون من النقود والأصول

النقدية، تحت وطأة لأن التضخم صار يؤدي إلى التضخم، أي صار يغذي نفسه بنفسه؛ وللتضخم آثار اقتصادية عديدة منها:

6-1- أثر التضخم على إعادة توزيع الدخل الحقيقي: إن التضخم يعمق التفاوت في توزيع الدخول والثروات ويخلق موجة من التوتر والتذمر الاجتماعي بدرجة تهدد جسور الاستقرار الاجتماعي والسياسي الضروري لدفع عجلة التنمية الاقتصادية

يترتب على سيادة ظاهرة التضخم تزايد في كمية النقود، مما يؤثر في الدخل الحقيقي لأصحاب الدخول الثابتة من موظفين ومتقاعدين وغيرهم، فالفئة ذات الدخل الثابت تنخفض قدرتهم الشرائية مع تزايد الأسعار، كما تتزايد الأرباح للشركات حيث تتزايد أسعار السلع بصورة أسرع من أسعار الموارد.

من جهة أخرى، تتزايد الدخول الحقيقية لأصحاب المشروعات عادة بمعدل يفوق معدل الارتفاع في الأسعار، فارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة الإيرادات النقدية الإجمالية، وبما أن النفقات النقدية لا ترتفع مباشرة بعد ارتفاع الأسعار، وإنما بعد انقضاء فترة من الزمن، لذلك فإن الأرباح التي يحصل عليها أصحاب المشروعات سوف تزداد بنسبة أكبر وبشكل أسرع من زيادة النفقات.

في أوقات التضخم، يستفيد المدينون (المقترضون) على حساب الدائنين (المقرضون)حيث يستفاد المدينون من التضخم نتيجة لحصولهم على الأموال في الوقت الذي كانت القوة الشرائية للنقود مرتفعة، وعند تسديدهم لها في أوقات تتسم بتدهور ملحوظ في قيمتها، وهذا يعني تحويل القوة الشرائية من الدائن إلى المدين. فالمبلغ الذي حصل عليه المدينون اليوم، عند حدوث تضخم متسارع، يفقد نسبة كبيرة من قوته الشرائية في المستقبل أو عند سداده، فالتضخم يعمل على تقليل التزاماتهم المالية.

6-2- أثر التضخم على هيكل الإنتاج: إن ما يترتب على التضخم من ارتفاع في مستويات الأسعار والأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة للاستهلاك، سوف يؤدي إلى انجذاب رؤوس الأموال والعمالة إلى تلك القطاعات على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية، والتي هي أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي. وكون القطاعات الصناعية في الإنتاج الحديث متشابكة ومترابطة ويعتمد بعضها على البعض الآخر، فسوف تحدث مراكز اختناق في الجهاز الإنتاجي تنعكس على كافة القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي إلى بطء معدلات النمو الاقتصادي.

6-3- أثر التضخم على الادخار والاستهلاك والاستثمار: يؤدي التضخم إلى زيادة ما يخصص من الدخل الفردي ومن الدخل الإجمالي لأغراض الاستهلاك، لأن الحفاظ على مستوى مقبول من استهلاك الفرد يتطلب إنفاقا أكبر على الاستهلاك. وينخفض نتيجة لذلك ما تم تخصيصه من الدخل الفردي لأغراض الادخار، ومن ثم انخفاض القدرة على تمويل الاستثمار، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار.

6-4- أثر التضخم على سعر الفائدة: إن وجود التضخم يعني انخفاض القيمة الحقيقية لسعر الفائدة عن القيمة الاسمية له، وارتفاع معدل التضخم قد يؤدي إلى أن تصل هذه القيمة الحقيقية للصفر أو أن تصبح سالبة. وكأن التضخم أتى ليكافئ المدين ويعاقب الدائن.

6-5- أثر التضخم على الميزان التجاري: يؤدي التضخم في كثير من الأحوال إلى اختلال الميزان التجاري، حيث يؤدي التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا، مما يقلل من تنافسيتها في الأسواق الخارجية، فيتراجع حجم صادراتها، كما يؤدي انخفاض أسعار السلع المستوردة مقارنة بأسعار السلع المماثلة لها المنتجة محليا، التي ارتفعت أسعارها إلى زيادة حجم الطلب على الاستيراد مما يؤدي إلى اختلال الميزان التجاري.

7- سياسات علاج التضخم: يمكن علاج التضخم من خلال السياسات التي تؤثر على جانب الطلب الكلي ومن أهمها السياستين النقدية والمالية ذلك على النحو التالي:

7-1- السياسة النقدية: يتم استخدام أدوات السياسة النقدية للتحكم في معدلات التضخم من خلال التأثير على مستويات المعروض النقدي، فكلما ازداد عرض النقد أكثر من المعروض من السلع والخدمات في الاقتصاد، كلما ارتفعت معدلات التضخم، والعكس صحيح.

لتوضيح ذلك، أشرنا في السابق أن التضخم يمكن أن يحدث نتيجة زيادة حجم الإصدار النقدي دون حدوث زيادة مقابلة في مستويات المعروض من السلع والخدمات، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، وارتفاع معدل التضخم.

تعتمد الدولة استخدام أدوات السياسة النقدية، بغرض معالجة التضخم، حيث تقوم برفع سعر الفائدة للتقليل من الائتمان الممنوح، وبالتالي ستنخفض مستويات الطلب الكلي وتتراجع معدلات التضخم، بافتراض بقاء بقية العوامل الأخرى على حالها. كما يمكن أن يعمل البنك المركزي كذلك على خفض معدل

التضخم باستخدام نسبة الاحتياطي الإلزامي التي تعني كمية الأموال التي يجب على البنوك الاحتفاظ بها في حساباتها لدى البنك المركزي.

فمع ارتفاع معدلات التضخم، يتجه البنك المركزي إلى رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي مما يؤدي إلى انخفاض قدرة البنوك على منح الائتمان ومن ثم انخفاض الطلب على السلع والخدمات وبالتالي تراجع مستوى الأسعار وانخفاض معدل التضخم.

كما قد يلجأ البنك المركزي لمعالجة التضخم إلى عمليات السوق المفتوحة التي يقوم من خلالها ببيع وشراء الأوراق المالية، وهو ما يؤدي إلى سحب السيولة الزائدة من السوق، ومن ثم انخفاض الطلب الكلي والتضخم.

7-2- السياسة المالية: يمكن كذلك خفض معدل التضخم من خلال استخدام أدوات السياسة المالية، وهي الإنفاق الحكومي والضرائب. ففي حال ارتفاع معدل التضخم، بإمكان الدولة احتواء الضغوط التضخمية عن طريق زيادة حجم الضرائب، إذ أن زيادة الضرائب ستؤدي إلى اقتطاع جزء من دخل الأفراد وهذا ما ينعكس على انخفاض الطلب على السلع والخدمات، فتنخفض الأسعار ويتراجع التضخم.

من جهة أخرى، وبهدف معالجة التضخم، فإنه بالإمكان الاعتماد على الإنفاق الحكومي، حيث تقوم الحكومة بتقليص الإنفاق الحكومي أي بمعنى آخر تخفيض حجم الإنفاق خاصة الإنفاق الاستهلاكي الذي سيؤدي بدوره إلى خفض الطلب ومن ثم تراجع معدل التضخم.

هذه أبرز حلول التضخم على صعيد السياسات التي تتطرق إلى جانب الطلب الكلي في الاقتصاد، وبالتأكيد فإن استخدام هذه الحلول في اتجاه معاكس لما تم تناوله، سيؤدي إلى معالجة مشكلة انكماش المستوى العام للأسعار.

7-3- سياسات جانب العرض: يمكن كذلك خفض معدلات التضخم من خلال تبني سياسات جانب العرض التي تشمل مجموعة من السياسات المصممة لخفض التكاليف وتحسين الكفاءة والإنتاجية والقدرة التنافسية بحيث يمكن زيادة مستويات الإنتاج واحتواء ارتفاع معدلات التضخم عبر عدد من السياسات من أهمها:

- تخفيض معدلات الضرائب؛
- إصلاحات أسواق العمل؛

-تحسين التعليم والمهارات والتدريب؛

-تحرير أسواق السلع والخدمات؛

-حوافز لتمكين الشركات الناشئة؛

-تحسينات على البنية التحتية.

من بين أهم مزايا سياسات جانب العرض، أنها تساعد على تقليل الضغوط التضخمية على المدى الطويل بسبب مكاسب الكفاءة والإنتاجية في أسواق العمل والمنتجات. كما يمكنها كذلك المساعدة في خلق وظائف حقيقية ونمو مستدام من خلال تأثيرها الإيجابي على إنتاجية العمل والقدرة التنافسية. لكن من بين عيوب سياسات جانب العرض، أنها يمكن أن تستغرق وقتاً طويلاً حتى تؤتي ثمارها. على سبيل المثال، من غير المرجح أن يؤدي تحسين جودة رأس المال البشري، من خلال التعليم والتدريب، إلى نتائج سريعة، وقد يستغرق ذلك أيضاً وقتا طويلا، كما أنها قد ترتبط بقدر مرتفع من التكاليف قد لا تتمكن الحكومات من توفيره، وقد تواجه بالرفض من قبل بعض أصحاب المصالح نتيجة انفتاح الأسواق وزيادة مستويات المنافسة.

الفصل الثامن:

البطالة

1- تعريف البطالة وتفسيرها في الفكر الاقتصادي

1-1- تعريف البطالة: يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل. ولقد احتل جزءا كبيرا في عدد من الفروع المعرفية منها علوم الاقتصاد والإحصاء والاجتماع، حيث يرتبط مفهوم البطالة بوصف حالة المتعطلون عن العمل وهم قادرون عليه ويبحثون عنه إلا أنهم لا يجدونه. ومن أهم هذه التعريفات ما يلي:

- بقاء العامل خارج نطاق العمل المنتج رغم قدرته عليه وهي أيضا ندرة توافر العمل المناسب لشخص ما راغب فيه وقادر عليه نظرا لزيادة القوى البشرية المؤهلة عن حجم فرص العمل التي يتيحها المجتمع سواء أكانت إنتاجية أم خدمية؛

- كما تعرف بأنها عدم توافر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه في مهنة تتناسب مع استعداداته وخبراته وذلك الحالة سوق العمل.

- وهناك من يعرف البطالة بأنها عدم القدرة على تحقيق التشغيل الكامل للأفراد سواء تم ذلك لعدم توافر فرص العمل الكافية للراغبين في العمل، أم تم ذلك بمحض اختيار الأفراد الناجم عن زهدهم في العمل؛

- وتعرف البطالة بأنها عدم توافر العمل لشخص راغب منه مع قدرته عليه في مهنة تتفق مع استعداداته وخبراته وذلك نظرا لحالة سوق العمل. ويستبعد هذا حالات الاضطراب أو حالات المرض أو حالات الإصابة.

- كما تعرف البطالة أيضا بأنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة على العمل. والمقصود بالقوة العاملة هو عدد السكان القادرين والراغبين في العمل مع استبعاد الأطفال (دون الثامنة عشرة) والعجزة وكبار السن.

- ويمكن تعريف البطالة بأنها عدم تمكن أفراد المجتمع من الحصول على عمل ثابت يكون مصدرا رئيسيا للدخل بالنسبة لهم. وذلك في حال بحثهم وسعيهم للحصول على عمل.

- وفي تعريف موسع للبطالة يمكن القول أنها عدم استخدام عامل من عوامل الإنتاج.

– بينما عرفت منظمة العمل الدولية البطالة من خلال تعريف العاطل وهو كل قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى. وعليه، ومن خلال جملة هذه التعريفات نستنتج الشروط الخمس لاعتبار الشخص بطالا وهي:

– الرغبة؛

– القدرة؛

– البحث عن العمل؛

– القبول به عند مستوى الأجر السائد؛

– لكن دون جدوى. وتفيد هذه الشروط في تحديد وحساب عدد العاطلين عن العمل وحجم الفئة النشطة أو إجمالي قوة العمل.

1-2- البطالة عند المدارس الاقتصادية: فيما يلي تفسير كل من المدرسة التقليدية والمدرسة الحديثة لظاهرة البطالة.

أ- البطالة عند المدرسة التقليدية (الكلاسيك): كان الاقتصاديون الكلاسيك يعتقدون في أن البطالة حالة وضعية مؤقتة ليس لها صفة الدوام. أي أنها خلل مؤقت سرعان ما تستطيع قوى التوازن التغلب عليها وإعادة الاقتصاد الوطني إلى حالة العمالة. وكانوا يبنون هذه الفكرة على أن منشأ البطالة إلى زيادة يرجع النفقات التي تسببها زيادة الأجور. فإذا ما قبل العمال أجوراً أقل، أمكن توظيفهم من جهة، وأمكن تخفيض النفقة ثم السعر مما يساعد على بيع المنتجات من الجهة الأخرى، وبالتالي يعود مستوى الانتاج إلى ما كان عليه وتنتفي البطالة؛

ب- البطالة عند المدرسة الحديثة (كينز): أشار التحليل الكينزي إلى أن البطالة صفة ملازمة للتقلبات الاقتصادية، وخصوصا في مرحلة الكساد التي قد تمتد لفترات طويلة، إن لم تتدخل الدولة لرفع مستوى الطلب الكلي. ويبني كينز فكرة استمرار البطالة لفترة طويلة على أساس أن بطالة جزء من عوامل الإنتاج يعني انخفاض الطلب الكلي، نظرا لأن عوائد هذا الجزء المعطل من عوامل الانتاج ستؤدي إلى خفض الدخل الكل ى عن ذي قبل.. وهبوط الدخل أي هبوط الطلب وما يطلق عليه كينز الطلب الفعال، يؤدي بدوره إلى مزيد من البطالة، فمزيد من هبوط مستوى الطلب الفعال. وعلى هذا لابد من زيادة الطلب الفعال، فالإنتاج، والتوظف.

2- قياس البطالة وأسبابها

2-1- قياس البطالة: يتحدد حجم البطالة من خلال احتساب الفرق بين حجم مجموع قوة العمل وحجم مجموع المشتغلين ويتم حساب حجم البطالة في البلدان الصناعية عادة خلال الفرق بين حجم العمل المعروض عند مستوى الأجر السائد، وحجم المستخدم عند ذلك المستوى خلال فترة زمنية أما نسبة البطالة فتحسب بقسمة حجم البطالة على إجمالي قوة العمل (الفئة النشطة) مضروبا في 100.

معدل البطالة = (عدد العاطلين/ الفئة النشطة)X 100

حيث: الفئة النشطة = إجمالي أو مجموع قوة العمل = عدد العاطلين+ عدد العاملين

2-2- أسباب البطالة: إن مشكله البطالة ليست مشكله اقتصادية فحسب وإنما هي مشكلة اجتماعية سياسية. ومن ثم فهي ليست مسؤولية جهاز معين أو قطاع محدد أو جهة بذاتها بل هي مسؤولية مشتركة بين كافة قطاعات المجتمع وأجهزته ومؤسساته وهيئاته المختلفة ولذلك تتعدد وتتنوع أسبابها كما يلي:

- الزيادة الهائلة في معدل النمو السكاني وارتفاع معدلات الحياة وارتفاع متوسط الأعمار؛
- التطور التكنولوجي السريع والمتلاحق الذي أدى إلى الاستغناء عن عدد كبير من العاملين؛
- قصور الموارد المالية والاقتصادية عن فتح مجالات عمل جديدة وعدم نمو فرص العمل بنفس معدل نمو السكان؛
- هجرة الصناعات من الدول المتقدمة نحو مناطق اخرى (دول الجنوب) بحثا عن قوة عمل رخيصة (Délocalisations)؛
- الإقبال الشديد وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي نظرا لمجانيته وتعظيم الشهادة الجامعية؛
- الزيادة المطردة في أعداد الخريجين بمعدلات متضاعفة؛
- الخلل والفجوة وعدم التنسيق بين سياسات التعليم واحتياجات التنمية وسوق العمل وخطط التنمية؛
- أصبحت نوعيات العمل المطلوبة تتطلب مهارات معينة مثل اللغات الأجنبية والاعلام الالي، وهي مهارات لا تتوافر لدى أغلب خريجي الجامعة؛
- اختصار التكنولوجيا للوقت والجهد وإنجاز الأعمال والمهام بسرعة وبدقة وبتكلفة أقل جعلها تحل محل الإنسان؛

- عزوف الكثير من المتعلمين والخريجين عن العمل اليدوي وتفضيل العمل المكتبي؛

- التوسع الشديد في سياسة القبول في التعليم رغم قصور الإمكانات؛

- فشل سياسة التوظيف الحكومي التي أدت إلى التضخم الإداري والبطالة المقنعة دون مراعاة متطلبات الوظيفة وسوق العمل؛

- اندثار بعض الحرف والصناعات التقليدية القديمة؛

- انتشار عمالة الأطفال نظرا لقلة أجورهم وسهولة قيادتهم والسيطرة عليهم مع الهروب من قوانين التأمينات الاجتماعية لعمالة الأطفال؛

- الهجرة الداخلية والخارجية غير المخططة؛

- جمود سوق العمل وعدم نموه وضعف مساهمة القطاع الخارجي في فتح أسواق عمل جديدة؛

- زيادة أعباء الديون الخارجية والداخلية التي تؤدي إلى أزمات اقتصادية تظهر في انكماش النشاط الاقتصادي.

ترسم كل هذه الأسباب مظاهر التشوه التي تميز جانبي العرض والطلب في سوق العمل مما ينجر عنه تفاقم مشكلة البطالة واستشراء اثارها على عديد الأصعدة والابعاد.

3- أنواع البطالة: تصنف البطالة حسب مظاهرها وأسبابها الى عدة أنواع منها:

3-1- البطالة السافرة أو الصريحة أو الظاهرة: ويقصد بها حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه وعن مستوى الأجر السائد دون جدوى، ولذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل وهي تظهر بشكل واضح في فائض العرض في سوق العمل بالطلب عليه؛

3-2- البطالة الاختيارية: في هذا النوع يرغب الأفراد في ترك وظائفهم الحالية للتفرغ من أجل البحث عن فرص عمالة أفضل ذات دخول أعلى وأكثر ملاءمة للقدرات والطموحات. وهي الحالة التي يتعطل فيها الفرد بمحض إرادته واختياره حينما يقدم استقالته من العمل الذي كان يعمل به إما لعزوفه عن العمل وتفضيله للفراغ مع وجود مصدر آخر للدخل والإعاشة، أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى وظروف عمل أفضل؛

3-3- البطالة الدورية: حسب تعريف الامم المتحدة، هي نتيجة من نتائج فشل الطلب الاقتصادي بسبب تغيرات في مستويات النشاط خلال فترة معينة. تنشأ نتيجة لتذبذبات الدورة الاقتصادية بين الرواج والانكماش. يفسر ظهورها بعدم قدرة الطلب الكلي على استيعاب أو شراء الانتاج المتاح مما يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكماشية ففي فترات الركود الاقتصادي وانخفاض الانتاج ينخفض التوظيف وترتفع معدلات البطالة ويحدث العكس في أوقات الرواج.

3-4- البطالة البنيوية أو الهيكلية: وهي بطالة ناتجة عن تحولات جذرية في الاقتصاد والتي تظهر في اختلال التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل مثال التوجه نحو أنماط إنتاجية كثيفة رأس المال (إحلال التجهيزات والآلات محل اليد العاملة)

3-5- البطالة الاحتكاكية: وهي ناتجة عن تنقل العمال ما بين الوظائف والقطاعات والمناطق أو نقص المعلومات فيما يخص فرص العمل المتوفرة.

3-6- البطالة الموسمية: تنشأ البطالة الموسمية بسبب قصور الطلب عل العمال في مواسم معينة، وتنتشر في الدول النامية كثيفة السكان التي تعتمد بدرجة كبيرة عل النشاط الزراعي الذي لا يتطلب سوى قدر ضئيل من رأس المال وقدرا محدودا من المستوى التقني. لذا فإن تزايد العمالة في القطاع يعكس نوعا من البطالة الموسمية بسبب طبيعة النشاط الزراعي، حيث يزداد الطلب عل العمال في مواسم الزراعة والحصاد وما بين تلك الفترتين يكون جزء من العمال في حالة تعطل، ويواجه قطاع السياحة –أيضا– هذه المشكلة في فترات انخفاض الإقبال السياحي؛

3-7- البطالة المقنعة: من أخطر الأنواع لأنها لا تظهر في الاحصائيات الرسمية، ولا يعني هذا النوع من البطالة وجود قوة عاملة عاطلة بل هي الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن حجم معين من العمالة دون التأثير على العملية الإنتاجية حيث يوجد هناك نوع من تكدس القوة العاملة في قطاع معين وغالباً ما تتقاضى هذه العمالة أجوراً أعلى من حجم مساهمتها في العملية الانتاجية؛

3-8- البطالة الإقليمية: وهي البطالة التي تنشأ في إقليم معين بسبب ظروف الإقليم الاقتصادية أو الطبيعية؛

3-9- البطالة الانكماشية: وهي البطالة التي ترجع إلى أسباب أصلية تتمثل في انكماش حجم النشاط في بعض الصناعات وقلة الطلب على العمل فيها بالنسبة للمعروض منه؛

3-10- البطالة التكنولوجية: وهي البطالة الناتجة عن الاستغناء عن تشغيل عدد معين من العاملين نتيجة إدخال آلات ومعدات وأساليب عمل مستحدثة؛

3-11- البطالة الجزئية: ويوجد هذا النوع من البطالة عندما يقل عمل الأفراد أو إنتاجهم عما يمكن أن يؤدوه أو ينتجوه فعلا؛

3-12- البطالة القطاعية: وهي البطالة التي تحدث في أحد القطاعات كالقطاع الصناعي أو القطاع التجاري.

4- أثار البطالة: للبطالة أثار متعددة حيث إنها ظاهرة مركبة تؤثر وتتأثر بغيرها من العوامل، ومن أهم هذه الاثار ما يلي:

4-1- الاثار الاقتصادية: يجب أن يساهم كل فرد في العمل فإذا لم يجد جزء من أفراد المجتمع فرصة للعمل فمعنى ذلك إهدار وخسارة لإمكانات وطاقات كان يمكن أن تساهم في الإنتاج فمعنى وجود فئة من المتعطلين يمثل اقتصاديا خسارة في القوى القادرة على الإنتاج وحرمان المجتمع من الإشباع الذي كان ينتج من استهلاك السلع التي كان ينتجها المتعطلون. هذا بالإضافة إلى:

- تسبب البطالة إهدار في قيمة العمل البشري وخسارة للاقتصاد الوطني؛
- تؤدي البطالة إلى الاختلال في الموازنة العامة بسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين (صندوق دعم البطالة)؛
- تؤدي البطالة إلى تدني في مستويات الأجور الحقيقية؛
- تؤدي البطالة إلى تدني في إجمالي التكوين الرأسمالي والناتج المحلي وبدوره يؤدي بمرور الزمن إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛

إن البعد الاقتصادي لمشكلة البطالة يمثل الجذور الحقيقية للمشكلة. ومن العوامل الاقتصادية التي تساهم في تفاقم مشكلة البطالة نجد:

- توجيه جزء كبير من الاستثمارات إلى مشروعات قليلة الاستخدام للعمالة، مما قلل توليد فرص عمل جيدة؛
- الخلل في توزيع الاستثمارات والتركيز في الاستثمارات في الإحلال والتجديد ومشروعات البنية الأساسية قد قلل من إيجاد فرص عمل جديدة؛
- معدل تشغيل الحرفيين فتح الباب لاستيراد العمالة الأجنبية وخاصة في قطاع التشييد والخدمات المنزلية؛

– ارتفاع معدلات التضخم فأوجدت العديد من الدراسات علاقة موجبة بين التضخم والبطالة؛

– المناخ السيئ للاستثمارات التي تناقض القوى الادخارية للمجتمع بدرجة كبيرة وساعد على ذلك ظهور كثير من الأنماط الاستهلاكية.

4-2- الاثار السياسية: تؤثر البطالة على المجتمع من الناحية السياسية، حيث يبدأ ظهور التيارات السياسية المختلفة حسب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تحيط بالمجتمع ككل يهدد الأمن السياسي للدولة فيستغل زعماء تلك التيارات وجود ظاهرة أو مشكلة البطالة بالمجتمع وتفرغ كثير من مواطنيه بلا عمل ويبدأ في تشكيل التنظيمات المناهضة لنظام الحكم القائم مما يهدد الأمن السياسي للوطن؛

4-3- الاثار الاجتماعية: تعد التغيرات الاجتماعية التي طرأت على المجتمع في أواخر القرن الحالي من أهم العوامل التي أدت إلى ظهور مشكلة البطالة. ومن هذه التغيرات هجرة أهل الريف إلى المدن للبحث عن حياة اجتماعية أفضل مما يؤدي إلى ظهور مجتمعات عمرانية عشوائية بضواحي تلك المدن يقطنها عدد كبير من السكان مختلفين في المستوى الاجتماعي مما يجعلها بؤرا إجرامية وتربة جيدة للانحراف نظرا لوجود تكدس غير عادي في هذه المجتمعات وعدم وجود حياة اجتماعية أفضل وعدم تداخل الاسر فيما بينها مما ادى ذلك إلى التخلي عن بعض العادات والتقاليد التي كانت تحكم المجتمعات الريفية ولزيادة عدد السكان في هذه المجتمعات عن احتياجات العمالة في تلك المدن بدأت تظهر مشكلة البطالة ونتيجة لذلك انتشرت بعض الجرائم التي تتنافى مع العادات والتقاليد مثل: جرائم الآداب العامة والتعدي على الآخرين والسرقة والتعدي على أملاك الدولة بهدف الحصول على المال، وانتشار الإرهاب والتطرف بين شباب هذه المناطق وحالة من الاغتراب لديهم، حيث يسيطر على الشباب المتعطل شعور بالفشل والإحباط مما ينعكس على علاقته بالمجتمع ويتولد لديه شعور أعمق بالقنوط واللامبالاة واليأس.

4-4- الاثار الأمنية: من أخطر أثار مشكلة البطالة نجد البعد الأمني الذي يهدد المجتمع وأمن الدولة والنظام الحاكم. ويتزايد هذا الخطر زيادة مضطردة مع زيادة مشكلة البطالة حيث تتزايد معدلات ارتكاب نوعيات محددة من الجرائم ترتبط ارتباطا وثيقا بمعدلات البطالة.

5- دور الدولة في الحد من البطالة: ومن أهم الأدوار التي يجب على الدولة القيام بها لمواجهة والتغلب على مشكلة البطالة ما يلي:

– ضرورة العمل على زيادة الدخل بين أفراد المجتمع؛

- العمل على خفض معدلات الزيادة السكانية؛
- زيادة برامج التدريب التحويلي والمهني في مجالات الأعمال الحرة والأعمال الحرفية؛
- توازن الدولة بين نسب الخرجين وبين الاحتياجات الحقيقية منهم وأن تحول الفائض إلى مجالات أخرى بعد أن يتم تدريبهم على المهن الجديدة؛
- أن تقوم الدولة بتشجيعهم على العمل في القطاعات غير الحكومية مع توفير الحماية اللازمة حتى يتحقق لهم الاستقرار النفسي في هذه الأعمال مع توفير الخدمات اللازمة من تأمينات ومعاشات ورعاية صحية لهم ولأسرهم؛
- تيسير الاقتراض أمام الشباب سواء من الدولة أو من البنوك وأن تكون ميسرة وبنسبة فائدة قليلة؛
- الاهتمام بالأنشطة الثقافية والدينية في مراكز الشباب خاصة وفي الهيئات الشبابية عامة حتى تحمي الشباب من الأفكار الهدامة والاتجاهات المتطرفة؛
- توجيه جزء كبير من الاستثمارات إلى مشروعات كثيفة العمالة؛
- المساعدة على البحث عن منصب عمل، عن طريق وكالات تمولها الدولة؛
- التعويض عن البطالة من أجل الحد من أثارها الاجتماعية؛
- العمل على ملائمة برامج التكوين مع متطلبات سوق العمل؛
- تخفيض تكلفة خلق منصب العمل بتخفيض الأعباء الاجتماعية والضرائب على المؤسسات؛
- تشجيع الاستثمار المحلي واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- تنمية المشروعات الصغيرة.

الفصل التاسع:

التنمية المستدامة

1- السياق التاريخي لتطور مفهوم التنمية: من النمو الاقتصادي الى التنمية المستدامة

برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأفراده، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.

وعموما، يشير معظم الباحثين في الحقل الاقتصادي، إلى أن مفهوم التنمية قد تطور عبر مراحل متواصلة تعكس مدى تأثير الفكر التنموي الغربي على الفكر التنموي في البلدان النامية، ففي البداية أي قبل خمسينات القرن الماضي كانت التنمية تحدد وتعرف من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية كالناتج الوطني الخام ونصيب الفرد منه، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني آدم سميث في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا **التقدم المادي** أو **التقدم الاقتصادي**. وحتى عندما أثيرت مسالة تطوير بعض اقتصاديات أوربا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت المصطلحات المستخدمة هي **التحديث**، أو **التصنيع**.

وجرى الربط بين التنمية الاقتصادية والتقدم الاقتصادي، أي بمعنى القدرة على الحصول على مزيد من السلع والخدمات التي تشبع حاجات الإنسان التي تتنامى بصورة مستمرة، واتجه الاهتمام في هذه الفترة إلى النمو الاقتصادي، من خلال قياس النمو في الناتج الوطني الخام ومقارنته بنمو السكان لقياس نصيب الفرد من السلع والخدمات كمؤشر للنمو، ثم أدى ما أحدثته الحرب العالمية الثانية من تدمير لمعظم اقتصاديات الدول الصناعية، وما صاحبها من مشاكل اقتصادية كبيرة كالبطالة التي استفحلت بشكل كبير في تلك الفترة. كل هذا أدى بالاقتصاديين إلى الاهتمام بتوفير فرص العمل للشعوب كهدف أساسي للتنمية الاقتصادية المنشودة. وبالتالي كان تحديد مفهوم التنمية يتم بالاعتماد على بعض المؤشرات الاقتصادية، مما أدى إلى خلط كبير وواضح بين "طبيعة العملية التغييرية التنموية وبين بعض أهدافها الاقتصادية كالزيادة في الناتج الوطني ونصيب الفرد منه.. الخ." وهكذا تم تعريف التنمية الاقتصادية في هذه الفترة على أنها: الزيادة التي تطرأ على الناتج الوطني من سلع وخدمات في فترة زمنية معينة.

ثم انتقل الفكر الاقتصادي مع بداية الخمسينات إلى تحديد مفهوم التنمية وتعريفها بالتركيز على الجانب الاقتصادي المحض، من خلال إدماج المتغيرات الاقتصادية المختلفة، في إطار الاعتقاد بأن عملية التغيير التنموية تنطلق من الجانب الاقتصادي، وتحاكي مسيرة النمو الذي حدث في البلدان المتقدمة، ويشار إلى أنه في هذه المرحلة من تطور الفكر التنموي كان هنالك تضاد كبير بين المنهج الرأسمالي والمنهج الاشتراكي.

وفي الجهة الأخرى، في البلدان النامية وخاصة العربية منها والإسلامية، تم تحديد مفهوم التنمية – من طرف المفكرين الاقتصاديين في هذه البلدان– باعتبارها عملية تتناقض مع عملية التغريب ومحاولات التحديث التي تتميز بها الدول الغربية المتقدمة، فالواقع يؤكد أن الفكر الاقتصادي انقسم في تحديده لمفهوم التنمية إلى تيارين رئيسيين:

– أحدهما يمثل الفكر الاقتصادي الغربي، ولا يميز غالبا بين النمو والتنمية بحيث يستمد مفهومه من تجربة النمو الاقتصادي في الدول الأوروبية والعالم الغربي، ويؤكد فكر هذا التيار على أن التنمية ما هي إلا عملية هادفة إلى خلق طاقات جديدة وقيم مضافة، تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط دخل الفرد الحقيقي بشكل منتظم ومنظم لفترة طويلة من الزمن.

– أما التيار الآخر فيمثله اقتصاديو العالم الثالث، ويؤكد هذا التيار على أن التنمية، هي تلك العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية اقتصادية واجتماعية يتحقق بموجبها لأغلبية أفراد المجتمع مستوى من الحياة الكريمة، وتعميم المساواة في توزيع الثروة والعدالة الاجتماعية.

ثم برزت هناك مناداة بتعميم الدراسات حول الإصلاحات الاقتصادية كأداة فعالة لتحقيق التنمية في الدول النامية خلال السبعينات من القرن الماضي. أما في العالم الغربي فكانت هناك مناداة وأصوات تتعالى لتغيير مفهوم التنمية السائد خلال الستينات والسبعينات بسبب القصور الذي تخلل العملية التنموية في هذه البلدان خلال هذه الفترة والفترات السابقة، حيث كانت الثروة تخلق من أجل الثروة وليس من أجل الإنسان، وتم التأكيد على تطوير وتعميم مفهوم التنمية البشرية خلال الثمانينات من القرن الماضي، والاهتمام بالجانب البشري باعتباره محور التنمية وهدفها الاستراتيجي، فمع تطور الدراسات التاريخية والحضارية المقارنة، أدرك المفكرون الاقتصاديون حقيقة الترابط بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، فمما لا شك فيه أن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى جانب وظيفتها الاقتصادية وظيفة اجتماعية، حيث أنها في المدى البعيد

تستهدف رفاهية الإنسان ورفع مستوى معيشته، وبالتالي أصبحت التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية متلازمين ومتكاملين فيما بينهما، وهكذا بدأت المناداة إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والبشرية بشكل يتماشى مع نظيرتها الاقتصادية.

وبتزايد مخاطر نموذج النمو الاقتصادي القائم على الاستغلال التبديدي للموارد والاستعمال التبذيري لها، وفي ظل التدهور البيئي الخطير الذي أصاب الكرة الأرضية، برزت هناك أصوات تنادي بضرورة عقلنة التنمية القائمة على الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، وتحسين النشاطات الإنسانية المسببة للتلوث. وبذلك تأكد للجميع أنه يجب تبني مفهوم التنمية المستدامة بشكل مؤسس وفعال، لمحاولة الحد من التدهور البيئي وتحقيق العدالة الاجتماعية في ظل تنمية شاملة.

2- مفاهيم أساسية للنمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي الخطوة أو المرحلة الأولى التي أفرزتها مساعي جل الاقتصاديات سواء الطامحة إلى الخروج من حلقات الفقر وتحسين الظروف المعيشية لشعوبها، أو تلك الاقتصاديات التي تعمل على الهيمنة على مقاليد نظام اقتصادي في طور التشكل بعد الحرب العالمية الثانية.

2-1- تعريف النمو الاقتصادي: يلاحظ على التعاريف التي أعطيت للنمو الاقتصادي الالتقاء في نقاط معينة والاختلاف في أخرى لكنها كانت كلها عموما تتفق على المعنى الإجمالي نفسه. فهناك من يرى أن "النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن". مما يقود إلى تحقيق معدلات مرتفعة في المتغيرات الكلية كالدخل الوطني، الناتج الوطني، العمالة، الاستهلاك، الادخار وتكوين رأس المال بما يحقق الرفاهية لأفراد هذا الاقتصاد. فيما يذهب بعض الاقتصاديين إلى أن "النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي هذا الأخير الذي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتحصل عليها الفرد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها".

ويعرفه **جون ريفوار** "بالتحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة". فيما يعرف **جون أرو** "النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين".

وغالبا ما يستخدم مؤشر النمو الاقتصادي للدلالة على مستويات التطور الاقتصادي من جهة والطاقة الإنتاجية المحلية من جهة ثانية، وبما ينطوي عليه ذلك من إمكانات تحقيق التراكم الرأسمالي، وما يفضي إليه هذا التراكم من تحقيق تقدم مستمر في مستوى الإنتاج والإنتاجية. كما يعد مؤشر النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قرارهم الاستثماري. فالأداء الضعيف للنمو الاقتصادي غالبا ما يحول دون توسيع قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن خلال هذه التعاريف يمكن أن نستخرج الخصائص التالية للنمو الاقتصادي:

– يجب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد أن يترتب عنها الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح من معدل النمو السكاني؛

– أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية، أي أن الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر معدل التضخم؛

– يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب أي أن النمو ظاهرة مستمرة وليس ظاهرة عارضة أو مؤقتة، ففي حالة منح دولة غنية إعانة لدولة فقيرة مما ينجم عنه زيادة في متوسط الدخل الحقيقي فيها لمدة عام أو عامين ولكن لا تعتبر هذه الزيادة المؤقتة نموا اقتصاديا.

إذا يمكن القول أن النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفري الحقيقي مع مرور الزمن ومتوسط الدخل هو حاصل قسمة الدخل الكلي على عدد السكان، أي أنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع وهذا يعني أن النمو الاقتصادي ليس مجرد حدوث زيادة نصيب الفرد من الدخل الكلي أو الناتج الكلي لأنه يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي، وهذا لا يتحقق إلا إذا فاقت الزيادة في معدل نمو الدخل الكلي معدل الزيادة في عدد السكان، فإذا كان معدل نمو الدخل الكلي مساويا لمعدل النمو السكاني فإن نصيب الفرد من الدخل الكلي سوف يضل ثابتا، أي أن مستوى معيشة الفرد لن يتغير بمعنى لا يوجد نمو اقتصادي، أما إذا زاد الدخل الكلي بمعدل أقل من معدل النمو السكاني فإن نصيب الفرد سوف ينخفض وبالتالي تتدهور مستوى معيشته والعكس صحيح.

ويلاحظ في هذا الصدد أن مفهوم النمو الاقتصادي يركز على التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع

والخدمات التي يحصلون عليها، فالزيادة في متوسط الدخل لا تعني أن كل فرد من أفراد المجتمع قد زاد دخله من الناحية المطلقة أو من الناحية النسبية، فقد تحصل طبقة قليلة من الأغنياء على كل الزيادة في الدخل الكلي وتحرم منها الطبقة العريضة من الفقراء وبالرغم من ذلك يزداد متوسط الدخل الفردي، بل أكثر من ذلك فقد تنخفض الدخول المطلقة لطبقة الأغلبية من الفقراء أو ينخفض نصيبهم النسبي من الدخل الكلي وبالرغم من ذلك يزداد متوسط الدخل الفردي. كما يلاحظ أن النمو الاقتصادي مفهوم غير شامل لكل ما يحدث من تغيير في رفاهية الفرد وذلك للأسباب التالية:

– لا يعكس التغيرات السلبية التي تصاحب التقدم الاقتصادي المادي كزيادة درجة التلوث والإضرار بالبيئة، معدل العمر، التعليم، الصحة...الخ.

– يركز على الجانب المادي للرفاهية ويهمل الجوانب الأخرى كحرية الرأي والمشاركة السياسية والوعي الثقافي وغيره.

2-2- قياس النمو الاقتصادي: إذا كان النمو الاقتصادي يعرف على انه ارتفاع المداخيل الوطنية أي بمعنى الناتج الوطني الخام من السلع والخدمات المنتجة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة إذا يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج الوطني الحقيقي أو يقاس من خلال التعرف غلى المتغيرات في الناتج الوطني الحقيقي أو الدخل الوطني الحقيقي عبر الزمن حيث يكون:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\textbf{التغيرات في الدخل أو الناتج بين سنة المقارنة وسنة الأساس}}{\textbf{الدخل أو الناتج في سنة الأساس}} \times 100$$

ويميل الاقتصاديون للأخذ بمقياس معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي بدلا من التغير في الدخل الوطني الخام للتعبير عن المعدل النمو الاقتصادي من منطلق أن:

$$\textbf{الدخل الفردي الحقيقي} = \frac{\textbf{الدخل الوطني}}{\textbf{عدد السكان}}$$

وبالتالي فان معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي يساوي معدل التغير في الدخل الوطني الحقيقي مقسوما على عدد السكان.

2-3- مراحل النمو الاقتصادي: إن النمو في أي مجتمع يسير بموجب مراحل محددة ومتتابعة قسمها **والت روستو** إلى خمسة مراحل وهي:

أ- **مرحلة المجتمع التقليدي:** من أهم سماته غلبة الطابع الزراعي البدائي على الحياة الاقتصادية، سيطرة التقاليد والأعراف الاجتماعية التي تعمر طويلا، غلبة النظرة البيئية الضيقة النطاق، سيادة الجماعات الأولية ذات النفوذ والسيطرة الإقطاعية، ويتطور هذا المجتمع ببطء شديد إلا في حالات استثنائية كنتيجة للتجديدات الفنية المصادفة أو قيام الحروب والكوارث والهزات الطبيعية.

ب- **مرحلة التهيؤ للانطلاق:** تعتبر مرحلة انتقالية يتهيأ فيها المجتمع للتخلص التدريجي من مرحلته التقليدية استعدادا لاستقبال مرحلة الانطلاق، مع توفر شروط اقتصادية وسياسية واجتماعية معينة لتهيئة مرحلة التهيؤ، فيتحول المجتمع من نظام الاقتصاد المعيشي الزراعي المتخلف إلى نظام معاملات اقتصاد السوق المتقدم. كما يشترط **روستو** ضرورة انخفاض معدل المواليد كي لا تستمر البطالة المقنعة التي كانت سائدة في المرحلة التقليدية الزراعية، ولا بد من ظهور طبقة واعية أو قيادة جديدة تحظى بدعم المواطنين إيمانا منهم بضرورة التغيير وبناء مجتمع حديث مستعد لمواجهة التطورات الكبيرة في مجالات التقدم والنمو.

ج- **مرحلة الانطلاق:** تعتبر مرحلة مهمة وحساسة حيث يتم فيها القضاء على القوى التي تعترض طريق النمو، وتعبأ فيها طاقات المجتمع بزخم قوي، ويشترط توفر شروط أساسية لهذه المرحلة، منها ارتفاع معدل الادخار ومعدل الاستثمار عند المواطنين بنسبة 5%-10% من صافي الدخل الوطني، ثم تنمية قطاع أو أكثر من القطاعات الصناعية الرائدة حتى ينشط الإنتاج في قطاعات أخرى ويزدهر النمو الاقتصادي الوطني، وتستغرق هذه المرحلة فترة تتراوح ما بين عقدين إلى ثلاثة عقود.

د- **مرحلة النضج:** تتغير هذه المرحلة بزيادة نسبة الاستثمار من 10%-20% من الدخل الوطني بحيث تصبح زيادة معدل الإنتاج تفوق نسبة الزيادة في معدل نمو السكان، ثم يبدأ الاقتصاد بالازدهار خاصة في مجال التجارة الدولية فتزداد الصادرات وتزداد طاقة أفراد المجتمع الشرائية، وتستغرق هذه المرحلة قرابة الأربعين عاما.

هـ- **مرحلة الاستهلاك الوفير:** هنا يتم انتقال النشاط الاقتصادي إلى قطاع الخدمات وإنتاج السلع المعمرة كالأجهزة الكهربائية وصناعة التكنولوجيا المتقدمة في مختلف المجالات، وتقل نسبة العاملين في القطاعين

الزراعي والصناعي التقليدي، وتشهد المجتمعات المتقدمة في هذه المرحلة ارتفاع متوسط دخل الفرد بحيث يفوق بكثير معدل ما يحتاجه في إنفاقه على المأكل والمشرب والمسكن، كما يلاحظ زيادة نسبة السكان القاطنين بالمدن وضواحيها بما يترتب عليه بالتالي زيادة تمتع المواطنين بالخدمات الصحية والثقافية والترفيهية.

2-4- عناصر النمو الاقتصادي: يوجد العديد من العناصر التي تحدد النمو الاقتصادي والتي توضع في شكل مجمعات تتمثل أساسا في العمل ورأس المال والتقدم التقني، تركيبها في نسب عقلانية مختلفة تضمن مستويات من الإنتاج وتتضمن:

أ- **عنصر العمل:** والذي يتمثل في مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، حيث أن استمرار التدريب والتعليم يزيد من التطوير النوعي للعمالة، وإنتاجية عنصر العمل تتحدد بدرجة كبيرة حسب العمر والتعليم والتدريب والخبرة، والتأهيل التكنولوجي الذي تعتمد عليه كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في العمليات الإنتاجية.

ب- عنصر رأس المال: إن تحسن الناتج يعتمد بدرجة كبيرة على الزيادة في كمية ونوعية المعدات الرأسمالية، تلك السلع تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى وهي تعتبر أيضا كعنصر أساسي للنمو الاقتصادي ويساعد على تحقيق التقدم التقني، وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة.

ج- التقدم التقني: هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بالاستخدام الأكثر فاعلية للموارد المتاحة والتي توظف بطريقة أكثر كفاءة، أو بطريقة جديدة في العملية الإنتاجية، حتى وإن بقيت كمية الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي، وبالرغم أنه من الصعب القياس الدقيق للناتج العلمي للعلماء بكل دولة، فإن الإنفاق الكلي على البحث والتطوير يمثل مؤشرا واسع القبول.

3- مفهوم التنمية الاقتصادية: تجدر الإشارة أولا إلى أن مفهوم التنمية في الفكر الاقتصادي يختلف عن النمو لطبيعة الفوارق الموجودة بينهما، فالتنمية أوسع من النمو، وهي تحظى بأهمية بالغة في نشاط الاقتصاديين في جميع أنحاء العالم وبالأخص في الدول النامية، لذا كان لزاما التعرض للتنمية الاقتصادية حتى تتضح الصورة أكثر.

3-1- تعريف التنمية الاقتصادية: عند الحديث عن التنمية كان يتبادر لدى الخبراء الاقتصاديين وخاصة الليبراليين تلك الزيادة في نصيب الفرد من الدخل وما يترتب على ذلك من مؤشرات اقتصادية بحتة وهذا في حقيقة الأمر هو مفهوم النمو الاقتصادي لأنه يتعلق بجوانب كمية إحصائية، ويتغاضى عن مراعاة بعض الاعتبارات الإنسانية والاجتماعية ذات التأثير المباشر على المستوى الحياتي العام لكل أفراد المجتمع.

ونظرا للتباين الواضح في المفاهيم والتعريفات التي أعطيت للتنمية الاقتصادية سيتم استعراض مجموعة من التعاريف لكتاب تناولوا بالتحليل موضوع التنمية الاقتصادية، إذ يصعب إعطاء تعريف واحد للتنمية الاقتصادية باعتباره موضوع ملم بمختلف الجوانب، ثم محاولة إدراج تعريف شامل للتنمية الاقتصادية.

أعطي للتنمية الاقتصادية الكثير من التعاريف انطلاقا من اعتبارها أداة لزيادة الدخل أو الإنتاجية أو الاستهلاك حيث تناولت الدراسات التي أسس لها في فترة الثمانينات التنمية الاقتصادية على أساس أنها وسيلة لزيادة الدخل الخام سواء الفردي أو الوطني حيث اعتبرت التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو في استغلالها مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها الوطني الحقيقي، وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه. ويذهب عبد الرحيم بوادقجي إلى أن التنمية الاقتصادية هي مجموعة الإجراءات والتدابير الهادفة إلى بناء آلية اقتصادية ذاتية تتضمن زيادة حقيقية في دخل الفرد لفترة طويلة من الزمن.

إلا أن التنمية الاقتصادية تتجاوز ذلك بكثير فهي "تتضمن كذلك تغييرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية قصد تحقيق مستويات أعلى للدخل الوطني والدخول الفردية، ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة كالتعليم والصحة"، وهذا الارتفاع في الدخل أو الإنتاج يساعد على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع مما يساعد على دعم الإنتاج والدخل، بالإضافة إلى هذه التغيرات تشتمل التنمية الاقتصادية كذلك على تحسين كل من مهارة وكفاءة وقدرة العامل على الحصول على الدخل وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل وتطوير وسائل النقل والمواصلات وتقدم المؤسسات المالية وزيادة معدل التحضر في المجتمع. ويمكن اعتبار التعريف الذي أدرجه **عبد القادر محمد عبد القادر عطية** عن التنمية الاقتصادية جامع لكل وجهات النظر التي تعددت حولها. حيث عرفها على أنها" العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في

متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج".

وبهذا فهناك شبه إجماع كلي لدى الاقتصاديين على ضرورة استهداف التنمية للدخل الحقيقي للفرد بهدف رفع المستوى المعيشي للأفراد وإخراجهم من حلقات الفقر، حيث يشترط لتحقق ذلك السعي إلى بناء آلية اقتصادية ذاتية تتمثل في جهاز إنتاجي كفؤ وقادر على الوقوف في وجه المنافسة خصوصا من قبل الشركات الأجنبية، وكذا خلق تشكيلة كبيرة ومتنوعة وذات جودة عالية من السلع والخدمات المحلية. وما يعاب على هذه التعاريف وينقص من عمليتها هو إهمالها للبعد البيئي في التنمية وأثر التنمية الاقتصادية على البيئة والموارد وهو ما حاول **ميشيل تودارو** إدراجه في تعريفه للتنمية الاقتصادية والذي اعتبرها "العملية التي يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب".

ومن خلال التنسيق بين هذه التعاريف، يمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها التحديث الشامل والبناء الذي يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي مع ضمان توازن هذا النمو وتواصله لفترة طويلة من الزمن من أجل تلبية حاجات الأفراد وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية لصالح الطبقة الفقيرة دون الإضرار بالبيئة أو الموارد.

3-2- أهداف التنمية الاقتصادية: من خلال التعاريف التي أعطيت للتنمية الاقتصادية نلخص أهدافها في جملة من النقاط أهمها ما يلي:

- تحسين حياة البشر من خلال رفع إشباع الحاجات الأساسية للفرد وتحقيق ذاته الإنسانية وتحسين فرص العدالة الاقتصادية والاجتماعية وفرص المشاركة في العمليات السياسية؛
- إحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية بأسرع من معدل النمو الطبيعي؛
- الانتقال إلى مرحلة جديدة شاملة الإنتاج والإنسان ومقدراته وفرص حياته ومشاركته الإيجابية على وجه مغاير لما سبق؛

– تأمين زيادة مستمرة في متوسط دخل الفرد لفترة زمنية طويلة، ومن خلاله ضمان الزيادة في الدخل الوطني الخام؛

– إزالة جميع المصادر الرئيسية لبقاء التخلف منها والفقر والطغيان وضعف الفرص الاقتصادية؛

– تحقيق الاستقلال الاقتصادي للدول النامية وتقليص الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة بالاعتماد على الاستغلال الكفء للموارد الذاتية المتاحة؛

– تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني لبناء قاعدة اقتصادية متنوعة بين قطاعات الصناعة، الزراعة والخدمات؛

– تقليل التفاوت في الدخول والثروات بين أفراد المجتمع الواحد والسعي لضمان أكبر قدر من العدالة الاجتماعية؛

– تهدف التنمية الاقتصادية إلى إقامة مجتمع يتمتع بأعلى مستويات المعيشة الطيبة من خلال الزيادة في الإنتاج إلى أقصى حد ممكن، وتحقيق الكفاية لكل فرد سواء بجهوده الخاصة أو العامة وتحقيق الوفرة الاقتصادية إلى جانب الرفاهية الاجتماعية.

4– التنمية المستدامة: تعتبر التنمية مفهوما شاملا له جوانب عديدة اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، بيئية وأخلاقية، وليس مجرد زيادة في الدخل الفردي، فزيادة الدخل تتضمن بالضرورة تحسن المستوى الصحي أو التعليمي أو الثقافي أو غيرها من الأمور الأخرى ولكن كل هذه العوامل تعتبر خيوط في نسيج التنمية، لذا كان التوجه إلى خيار التنمية المستدامة، والتي اعتبرت هي الإجابة على الاهتمامات المتزايدة حول البيئة والموارد البيئية في مواجهة التلوث والتصنيع الذي تقوده الشركات متعددة الجنسيات والنمو السكاني المتزايد.

4–1– محطات رئيسية في تطور التنمية المستدامة: شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية تطورا علميا وتكنولوجيا ملحوظا في الحياة اليومية لملايين الأشخاص. وفي نهاية الستينات، ظهرت الانتقادات الأولى لهذه النماذج من التنمية. وبعد الآثار الاجتماعية والبيئية التي أحدثتها بعض الهيئات وكذا الصناعات تسابقت المجتمعات إلى وضع خطط تنموية بهدف النهوض بالبنية الاقتصادية والاجتماعية لرفع المستوى المعيشي للأفراد بغية تحقيق النمو الاقتصادي باعتباره ضرورة للتخفيف أو تلافي الفقر من خلال الزيادة في الاستهلاك والادخار والاستثمار والناتج الوطني، إلا أن النمو السريع غير المتوازن غالبا أدى إلى مشاكل بيئية غير محسوبة أو متوقعة زادت من بؤس المجتمعات الساعية وراء هذه التنمية. والتي ظهرت في مختلف المجالات مثل الزيادة المطردة لأنواع التلوث في خضم إقامة المشاريع التنموية وتأثير ذلك على

الصحة ونوعية الحياة، كما ظهر في صورة عدم استقرار الإنتاجية نتيجة لعدة أسباب من أهمها الاستغلال الخاطئ للموارد الطبيعية خاصة غير المتجددة منها. ونتيجة لهذه المشاكل بدأت المناداة بتنمية توفر قاعدة عريضة وبصورة كافية يستند إليها في إصدار الأحكام المتوازنة عن تكاليف ومنافع مختلف السياسات وهو ما اصطلح عليه بالتنمية المستدامة.

وبرز مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة خلال مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 حول الإنسان والبيئة، الذي نظمته الأمم المحتدة، والذي كان بمثابة خطوة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة، حيث ناقش هذا المؤتمر للمرة الأولى القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم. وهو ما تزامن مع إطلاق نادي روما لتقريره (حدود النمو: Halte à la croissance) الذي شرح فكرة محدودية الموارد الطبيعية، وأنه إذا استمر تزايد معدلات الاستهلاك فإن الموارد الطبيعية لن تفي باحتياجات المستقبل، وأن إستنزاف الموارد البيئية المتجددة والغير متجددة يهدد المستقبل.

وتم في هذا المؤتمر توسيع مفهوم البيئة بحيث أصبحت تدل على أكثر من مجرد عناصر طبيعية (ماء، هواء، تربة، معادن، مصادر للطاقة، نباتات، وحيوانات) بل هي رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته. من ناحية أخرى انتقد مؤتمر ستوكهولم الدول والحكومات التي لازالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية.

في سنة 1975، منشور طارئ للأمم المتحدة تحت اسم *(Hammarskjöld)* على اسم أمينها العام آنذاك السويدي *(Dag Hammarskjöld)*، يبين احتمال وجود أخطار على الكرة الأرضية تخص تجاوز بعض الحدود، بحيث أصبحت طبقات الغلاف الجوي ذات حمولة زائدة من التلوث. مما سيتسبب في اختلال التوازنات الطبيعية، هذه "القدرة على الاحتمال" أصبحت فيما بعد واحدة من أهم مميزات التنمية المستدامة.

ورغم كل ذلك ضلت التنمية المستدامة خلال عقد السبعينيات وأوائل الثمانينات غامضة ومقتصرة على الندوات العلمية المغلقة التي كانت تحاول أن تجد إطارا مقبولا لهذا المفهوم. وظل المجتمع الدولي يتساءل إن كان بإمكان تحقيق تنمية منسجمة مع متطلبات البيئة، وإن كان بالإمكان التخطيط لتنمية اقتصادية غير ضارة بالبيئة ولا تضع في الوقت نفسه قيودا غير مقبولة على طموحات الإنسان المشروعة لتحقيق النمو الاقتصادي والرقي والتقدم الاجتماعي، وإن كان بالإمكان أن تكون التنمية مستمرة ومتواصلة ولا نهائية. وهنا أخذ البعض يطرح التنمية المستدامة كنموذج تنموي بديل، وفي ذلك الصدد وضع إستراتيجية

تتخيل إمكانية وجود تنمية تجمع ما بين النمو الاقتصادي، حماية المحيط والأخذ بالاعتبار المتطلبات الاجتماعية.

سنة 1987، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار "المنظور البيئي في سنة 2000 وما بعدها"، هذا القرار يهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة بيئيا باعتباره هدفا منشودا من قبل المجتمع الدولي بأسره. وفي هذا التقرير وللمرة الأولى وضع تعريف محدد للتنمية المستدامة. حيث قامت غرو هارلم برونتدلاند بإصدار كتاب بعنوان " **مستقبلنا المشترك** " وهو الأول من نوعه الذي يعلن أن التنمية المستدامة هي قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية تنموية وبيئية، وقضية مصيرية ومستقبلية بقدر ما هي قضية تتطلب اهتمام الحاضر أفراد أو مؤسسات وحكومات.

حيث تمت الدعوة في هذه القمة إلى إتباع نهج نمو اقتصادي يرتكز على سياسات تأخذ بالحسبان الموارد الطبيعية، كما دعت القمة إلى التسيير الأنجع للموارد البيئية لضمان مستقبل للتنمية في حد ذاتها وترقية نهج تنموي يستخدم في أطره القوانين الطبيعية. كما اعتبرت القمة أن التصحر، اهتلاك الغابات، الأمطار الحمضية، والاحتباس الحراري تمثل تهديدات مميتة ونتائج لا يمكن تجاهلها عن النمو الاقتصادي. إذن فهو يطالب بإستراتيجية تربط بين التنمية والبيئة. هذا الاتجاه هو ما عرف بالتنمية المستدامة".

من 3 –14 جوان 1992، انعقدت في ريودي جانييرو بالبرازيل وبرعاية الأمم المتحدة قمة الأرض. واعتبر هذا المؤتمر بمثابة نجاح محقق حيث حضره أزيد من 1500 منظمة غير حكومية. وأقيم لأول مرة اجتماع بحضور 182 دولة لمناقشة مستقبل الكوكب، ومحاولة صياغة مفهوم للتنمية المستدامة. حيث شهد ميلاد عدة اتفاقيات متعددة الأطراف تخص البيئة منها اتفاقية حماية التنوع البيولوجي.

قمة ريو وضعت بنود عمل تتعلق بضمان التسيير الأمثل للكوكب، وتطوير مفهوم حقوق ومسؤوليات الدول في ميدان البيئة. ووضع المؤتمر وثيقة مفصلة لبرنامج العمل في القرن الحادي والعشرين: الأجندة 21 والتي تضمنت 40 فصلا، 2500 توصية تناولت ما ينبغي الاسترشاد به في مجالات التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية وفي مشاركات قطاعات المجتمع في مساعي التنمية وفي الحصول على نصيب عادل من ثماره.

وفي شهر ديسمبر 1997 ، تبنت الدول الأطراف في مبادرة الأمم المتحدة ضد التغيرات المناخية إقرار بروتوكول كيوتو الذي نص على تعهدات ملزمة قانونا لبعض دول المجموعة الصناعية الكبرى بخفض

انبعاثاتها لستة غازات دفيئة بشرية المنشأ هي: CO_2, CH_4, HCFCs, N_2O, SF_6, CFCs. ابتداءا من تاريخ 16 فيفري 2005. وبلغ عدد الدول التي صادقت علية حتى سنة 2009: 183 دولة. ويهدف البروتوكول إلى الحد من انبعاث الغازات الدفيئة، والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة استخدام نظم الطاقة المتجددة والنظيفة، إضافة إلى زيادة المصبات المتاحة لامتصاص الغازات الدفيئة.

وبتاريخ 4 سبتمبر 2002، انعقد في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا القمة الثانية للأرض (ريو+10) في إطار خطة عمل للمطالبة باتخاذ إجراءات فورية لتطوير إنشاء وإعداد استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة، وبدأ العمل بها حتى 2010، القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ، ومن خلال اسمها تبنت بيان سياسي تم فيه تأكيد مفهوم التنمية المستدامة والمصادقة على مخطط عمل لدعم التنمية المستدامة للعالم في الألفية الجديدة والسعي للوصول إلى معالم تنمية تأخذ في الحسبان الالتزامات البيئية.

4-2- مفهوم التنمية المستدامة: اكتسب مصطلح التنمية المستدامة اهتماما عالميا كبيرا بعد صدور تقرير مستقبلنا المشترك الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987 حيث عرفت غرو هارلم برونتدلاند في هذا التقرير التنمية المستدامة ولأول مرة على أنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها". وهو التعريف الذي ركز على مفهومين أساسيين هما:

- **مبدأ الحاجات:** وخصوصا الحاجات الأساسية التي يجب ربط تلبيتها بالأولويات الكبرى؛

- **مبدأ محدودية الموارد:** مقارنة بالمستويات التقنية والتنظيم الاجتماعي الذي يمارس ضغوط على سعة البيئة لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية.

أ- تعريف التنمية المستدامة: تناول تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام 1992 المختص بدراسة موضوع التنمية المستدامة ما يقارب عشرون تعريف للتنمية المستدامة. وتم تصنيف هذه التعاريف ضمن أربعة مجاميع أساسية حسب الموضوع المراد بحثه، كما يلي:

أولا- التعاريف ذات الطابع الاقتصادي: بالنسبة لدول الشمال الصناعية، التنمية المستدامة هي السعي إلى خفض كبير ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج، والحد من تصدير نموذجها الصناعي إلى الدول المتخلفة. أما بالنسبة للدول الفقيرة والتابعة فالتنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من اجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا.

ويعرفها *W. Ruckelshaus* مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها: تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة.

ثانيا- التعاريف ذات الطابع الاجتماعي والإنساني: يعرفها *Lambrecht et Thierstein* "على أنها هيكلة أنماط عيش مجتمع ما بشكل يغطي حاجاته دون المساس بحاجات أجيال المستقبل"

ثالثا- التعاريف المتعلقة بالبيئة: التنمية المستدامة نمط تنموي يسهر على حماية البيئة من خلال الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية من اجل توفيرها للمدى البعيد. فهي تضمن الحماية للموارد الطبيعية والزراعية والحيوانية، وتضمن الاستخدام الأمثل للأراضي الفلاحية والموارد المائية".

رابعا- التعاريف المتعلقة بالجانب التقني: التنمية المستدامة هي التنمية التي تؤدي بالمجتمع إلى استخدام الصناعات ذات التقنية النظيفة التي تقوم باستخدام أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد الطبيعية وينتج عنها اقل حد من الغازات الملوثة الحابسة للحرارة والضارة بالأوزون. وبهذا يؤكد التقرير أن القاسم المشترك لهذه التعريفات هو أن التنمية ولكي تكون مستدامة يجب أن تراعي ما يلي:

- تساهم في تنمية القاعدة الصناعية السائدة وتحقيق النمو الاقتصادي؛

- تحسن من متطلبات الموارد البشرية (السكن، الصحة، مستوى المعيشة، أوضاع المرأة، الديمقراطية، حقوق الإنسان)؛

- تلتزم باحترام الضوابط والمحددات البيئية؛

- تتجنب كل ما يؤدي إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية.

وعرفت هيئة الأمم المتحدة التنمية المستدامة بأنها "ضرورة إنجاز الحق في التنمية " بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل. وأشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر إلى أنه "لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها".

ويعتبر مجلس منظمة الأغذية والزراعة أن التنمية المستدامة هي إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها، وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة.

4-3- خصائص التنمية المستدامة: من خلال جملة التعاريف السابقة، يمكن أن نستنتج أهم خصائص التنمية المستدامة في النقاط التالية:

أ- **تنمية طويلة المدى:** أساسها البعد الزمني، فهي تنصب على مصير ومستقبل الأجيال القادمة؛

ب- **مراعاة المساواة وحقوق الأجيال اللاحقة:** فهي تراعي وتوفر حق الأجيال الحاضرة واللاحقة من الموارد الطبيعية؛

ج- **عملية متعددة ومترابطة الأبعاد:** تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والتنمية البيئية من جهة أخرى؛

د- يتميز مفهوم التنمية المستدامة ومن خلاله الأبعاد المكونة لها بالتداخل والتعقيد؛

هـ- تولي اعتبارا كبيرا للجانب البشري وتنميته وتضع في المقام الأول تلبية حاجاته ومتطلباته الأساسية وتعتبره أولى أهدافها؛

و- تحاول تنمية وتطوير الجوانب الروحية والثقافية والمحافظة على الخصوصيات الحضارية لكل مجتمع؛

ز- تسعى إلى تحقيق متطلبات أكثر شرائح المجتمع فقرا والتقليل من معدلات الفقر على المستوى العالمي.

4-4- أهداف التنمية المستدامة: من خلال التدقيق في الغايات التي بنيت من أجلها التنمية المستدامة تبرز ثلاث اتجاهات تجتمع فيها هذه الغايات هي كالآتي:

أ- **الاستدامة الاقتصادية:** وتهدف إلى توحيد الجهود بين القطاعين العام والخاص، لتحقيق الأهداف والبرامج التي تساهم في تلبية حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية والتوفيق بينها من خلال تخفيف حدة الفقر لوقف إستنزاف الموارد، لأن الفقر يؤدي إلى المبالغة في استخدام الموارد الطبيعية ويسرع من معدل نضوبها. ورفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحسين قدرة جميع البلدان خصوصا النامية، على التصدي لتحديات العولمة والآثار التي تحملها الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتنشيط فرص الشراكة والاستثمار الاجنبي وتبادل الخبرات والمهارات، والمساهمة في تفعيل التعليم والتدريب لتحفيز الإبداع والبحث

عن أساليب تفكير جديد، إضافة إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وفرص العمل في القطاع الرسمي كما تسعى الاستدامة الاقتصادية إلى رفع الإنتاجية خاصة الزراعية منها من أجل تحقيق الأمن الغذائي. ورفع الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية.

ب- الاستدامة الاجتماعية: وتهدف إلى دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة، وتحسين الإنتاجية وأرباح الزراعات الصغيرة وضمان الأمن الغذائي وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى فرض معايير للهواء والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الحد الأدنى من الرعاية الصحية للأغلبية الفقيرة وتامين الحصول على المياه الصالحة للشرب.

ج- الاستدامة البيئية: وتهدف إلى ضمان الاستعمال المستدام والاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي ومنع إستنزافها وتدميرها من خلال استخدام التكنولوجيا النظيفة والعمل على تحويل تكاليف التلوث من تكاليف خارجية إلى تكاليف داخلية يتحملها المتسبب فيها. وهو ما قد يكون له انعكاسات على برامج البحث والتطوير، ونقل التكنولوجيا الملائمة من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتقييم المشروعات الجديدة من اجل الاستخدام المستدام للأراضي والغابات والموارد المائية والحياة البرية والثروة السمكية وتعزيز وعي الناس بالمشكلات البيئية القائمة وتنمية إحساسهم بالمسؤولية إزاءها وحثهم على المشاركة في إيجاد الحلول لها.

4-5- أبعاد التنمية المستدامة: لكي تستديم التنمية يتعين أن يكون هناك توازن وتفاعل متبادل وترابط متناغم ومتوازن بين جملة من الأبعاد، فإذا لم يتوفر بعد واحد لن يتحقق شرط الاستدامة.

أ- البعد الاقتصادي: يشكل هذا البعد مجموعة العوامل التي تحقق الرفاهية لأفراد المجتمع وفي نفس الوقت المحافظة والاستخدام العقلاني والرشيد لهذه الموارد وهي:

أولا- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية: تعتمد الأنماط الاستهلاكية لسكان الدول المتقدمة على الاستهلاك المكثف من الموارد الطبيعية وهو ما يمثل أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية.

ثانيا- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية: تتلخص التنمية المستدامة بالنسبة للدول الغنية في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبدد للطاقة والموارد الطبيعية. وتعني التنمية المستدامة أيضا تغير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى.

ثالثا– مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته: للبلدان الغنية الموارد المالية والتقنية البشرية الكفيلة بجعلها تحتل مركز الصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف وتشتغل الموارد بكثافة أقل، وتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل معها.

رابعا– تقليص تبعية البلدان النامية: في ظل الروابط التجارية بين البلدان الغنية والفقيرة فإن أي انخفاض في استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية سيؤدي حتما إلى انخفاض صادرات الدول الفقيرة من هذه المنتجات وتخفيض أسعارها بدرجة أكبر مما يحرمها من إيرادات هي في أمس الحاجة إليها، للانطلاق في إستراتيجية تنموية.

خامسا– التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة: بهدف التخفيض من عبئ الفقر المطلق نتائج باعتباره من الأولويات الملحة للتنمية المستدامة لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة، والنمو السريع للسكان والتخلف الناتج عن التاريخ الاستعماري والتبعية المطلقة للقوى الرأسمالية.

سادسا– المساواة في توزيع الموارد: تتجسد هذه الغاية في العمل على جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع الواحد أقرب إلى المساواة.

سابعا– الحد من التفاوت في المداخيل: بحيث يجب أن تعني التنمية المستدامة الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية وتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة في كل مكان.

ب– البعد الاجتماعي والسياسي: تتميز التنمية المستدامة خاصة، بالبعد الإنساني بالمعنى الضيق، لذا فإن هناك مجموعة من الاعتبارات يجب أخذها بعين الاعتبار وهي على النحو التالي:

أولا– تثبيت النمو الديمغرافي: وتعني العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان، وهو أمر بدأ يكتسي أهمية بالغة، لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات.

ثانيا– أهمية توزيع السكان: ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية الريفية النشطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن وتعني اتخاذ تدابير خاصة من خلال اعتماد كل السياسات والتكنولوجيات حتى تؤدي إلى تقليص الحد الأدنى من الآثار البيئية للتحضير.

ثالثا- التنمية البشرية: تعتمد التنمية المستدامة على استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع وأن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق أو المناطق النائية.

رابعا- أهمية دور المرأة: في كثير من البلدان النامية تقوم النساء والأطفال بالزراعات المعيشية والرعي وجمع الحطب، ونقل الماء، وبعبارة أخرى هي المدبر الأول للموارد البيئية في المنزل.

خامسا- الأسلوب الديمقراطي في إدارة الحكم: تحتاج التنمية المستدامة على المستوى السياسي إلى مشاركة الأطراف الذين تمسهم القرارات السياسية، في التخطيط لهذه القرارات والديمقراطية في اختيار الهيئات والسلطات والمجالس التي تنفذها وتمثلهم، وذلك لسبب وجيه وهو أن جهود التنمية التي لا تشرك الأفراد كثيرا ما يصيبها الإخفاق.

ج- الأبعاد البيئية والتكنولوجية: يكمن جوهر البعد البيئي في الاهتمام بالاستخدام الأمثل والعقلاني والمستدام للطاقة واقتصاد الموارد غير المتجددة (بترول، غاز، فحم، معادن) والتنبؤ لما قد يحدث للنظم الإيكولوجية (المناخ، التنوع البيولوجي، المحيطات، الغابات) من جراء التنمية للاحتياط والوقاية. ويمكن إجمال الأبعاد البيئية فيما يلي:

أولا- حماية الموارد الطبيعية: تتطلع التنمية المستدامة إلى حماية للموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود ابتداء بداية من التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار، وإلى حماية مصائد الأسماك من التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد. وتعني هنا التنمية لمستدامة استخدام الأراضي القابلة للزراعة وإمدادات المياه استخداما أكثر كفاءة.

ثانيا- حماية المناخ من ظاهرة الاحتباس الحراري: ويعني عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية والتقليل من انبعاث الغازات الدفيئة والتي من شأنها أن تحدث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة.

ثالثا- عقلنة استخدام المحروقات: عبر الحد من المعدل العالي لانبعاث الغازات الحرارية، بتخفيض المحروقات، وإيجاد مصادر نظيفة للطاقة.

رابعا- صيانة المياه: عبر وضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه، كما تعني تحسين نوعية المياه وقصر المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث اضطرابا في النظم الايكولوجية التي تعتمد على هذه المياه، وبما يضمن تجددها.

خامسا- حماية الأنظمة الهشة: عبر صيانة ثراء الأرض من التنوع البيولوجي والأنواع المهددة بالانقراض للأجيال المقبلة.

سادسا- تشجيع استعمال تكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية: عبر إعادة توجيه التكنولوجيا المستخدمة بما يجعلها أكثر ملائمة للبيئة وذات استخدام أقل للموارد والطاقة وتولد قدرا أقل من التلوث والنفايات.

سابعا- الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون: فاتفاقية كيوتو جاءت للمطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأوزون، وتوضح بأن التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر مستطاع.

4-6- مؤشرات قياس التنمية المستديمة: في دورتها الثالثة عام 1995، وافقت لجنة التنمية المستدامة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، التي أنشئت في ديسمبر 1992 لضمان المتابعة الفعلية لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، على برنامج عمل بشأن مؤشرات التنمية المستدامة يغطي الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، والمؤسسية للتنمية المستدامة.

أ- **المؤشرات الاقتصادية:** هي عبارة عن معطيات وإحصائيات كمية تصف الحالة الاقتصادية لدولة ما في فترة زمنية معينة، وتتلخص هذه المؤشرات في مؤشرين أساسيين هما:

أولا- البنية الاقتصادية: التي يتم من خلالها قياس معدل النمو الاقتصادي، وكيفية توزيع الثروات بين أفراد المجتمع، وتأثير السياسات الاقتصادية على استثمار الموارد الطبيعية، ويعاب على هذا النوع من المؤشرات عدم إمكانية إظهار البعد الاجتماعي والبيئي الناتج عن التطور الاقتصادي الحادث في دولة ما. ولعل أهم المؤشرات الفرعية المستخدمة في تحديد البنية الاقتصادية لدولة ما هي كالتالي:

- **الأداء الاقتصادي:** ويمكن قياسه من خلال معدل الدخل الوطني للفرد، ونسبة الاستثمار في معدل الدخل الوطني؛

- **التجارة:** ويقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات؛

– **الحالة المالية:** وتقاس بقيمة الدين مقابل الناتج الوطني الخام، وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج الوطني الخام.

– **رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام:** وتعني نسبة مجموع صافي الصادرات من السلع والخدمات وصافي الدخل وصافي التحويلات إلى الناتج الداخلي الخام.

ثانيا– أنماط الإنتاج والاستهلاك: تتمثل أهم مؤشرات قياس استدامة الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية في:

– **استهلاك المادة:** تقاس بمدى كثافة استخدام المواد الخام الطبيعية في الإنتاج؛

– **استخدام الطاقة:** تقاس بالاستهلاك الفردي السنوي للطاقة، نسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي، وكثافة استخدام الطاقة؛

– **إنتاج وإدارة النفايات:** تقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية، وإنتاج النفايات الخطرة، وإنتاج النفايات المشعة وإعادة تدوير النفايات؛

ب– المؤشرات الاجتماعية: تشمل المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة العناصر التالية:

أولا– المساواة الاجتماعية: تتمثل أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة في هذا السياق فيما يلي:

أهداف ومؤشرات لتحقيق المساواة الاجتماعية

الهدف	المؤشر
*القضاء على الفقر المدقع: – تخفيض نسبة السكان الذي يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم بنسبة النصف في الفترة 1980 إلى 2015. – تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة من 1990 إلى 2015.	– نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد. – نسبة السكان الفقراء(النسبة المئوية دون خط الفقر الوطني) – معدل فجوة الفقر(انتشار الفقر لإمداده). – حصة أفقر 5/1 في الاستهلاك الوطني. – عدد الأطفال ناقصي الوزن دون الخامسة من العمر.
*تعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة: – إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، في موعد لا يتجاوز 2015.	– نسبة الإناث إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي. – نسبة الإناث إلى الذكور ممن يلمون بالقراءة والكتابة بين سن 15 و 24 سنة. – حصة النساء من الوظائف مدفوعة الأجل في القطاع غير الزراعي. – نسبة التقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية.

ثانيا– الصحة العامة: تطور الخدمات الصحية والبيئية له تأثير في نجاح أو فشل خطط التنمية المستدامة. وتتمثل الأهداف الصحية ومؤشراتها فيما يلي:

أهداف ومؤشرات لتحقيق الصحة العامة

الهدف	المؤشر
– تخفيض معدل وفيات الأطفال.	– معدل وفيات الأطفال دون الخامة. – معدل وفيات الرضع. – نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة، والملقحين ضد الحصبة.
– تحسين صحة الأمهات.	– نسبة وفيات الأمهات. – نسبة الولادات التي تجري بإشراف موظفي صحة من ذوي الاختصاص.

ثالثا– التعليم: يتمثل هدف مؤشر التعليم في تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، ويتم قياسه بالمؤشرات التالية:

– صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي.

– معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى السكان الذين تتراوح أعمارهم من 15 إلى 24 سنة.

رابعا– السكن: يتمثل في ضرورة توفر السكن اللائق للمواطنين. ويقاس السكن بمؤشر حصة الفرد من الأمتار المربعة المبنية.

خامسا– النمو السكاني: بإيجاد حالة من التوازن بين مؤشرات النمو السكاني ومعدلات التنمية المستدامة. ويتمثل المؤشر المستخدم للقياس في النسبة المئوية لنمو السكان.

سادسا– مؤشر التنمية البشرية: يصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية سنويا منذ عام 1990 والذي يتضمن مؤشر التنمية البشرية الذي يرتب 162 دولة في إطار ثلاث مجموعات تعكس مؤشرات التنمية البشرية (مرتفع، متوسط، ضعيف). ويتم احتساب المؤشر المركب للتنمية البشرية على أساس متوسط ثلاث مكونات هي:

– **معدل العمر:** يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، ويتراوح في حديه الأدنى والأقصى ما بين 25 و85 سنة؛

– **المستوى المعرفي:** يقاس بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق بالمدارس في المراحل التعليمية المختلفة ويتراوح بين صفر و 100%؛

– **مستوى المعيشة:** يقاس بمعدل دخل الفرد للناتج الداخلي الخام الحقيقي ويتراوح ما بين 100دولار و 40.000 دولار.

ويتكون دليل المؤشر من ثلاث مستويات: هي تنمية بشرية عالية (80 % وأكثر)، تنمية بشرية متوسط (من 50 % إلى 79 %) وتنمية بشرية منخفضة (أقل من 50%). وتمنح هذه المؤشرات أوزانا متساوية. ويركز المؤشر على الخيارات المتعلقة بالتنمية البشرية المتاحة وأهمها:

– مستوى معيشي لائق يمكن تحقيقه من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل؛
– مستوى لائق من التعليم والرعاية الصحية والتغذية الملائمة؛
– توفر فرص العمل التي تضمن تحقيق الدخل المناسب؛
– إتاحة الفرصة الكاملة لكافة الأفراد للمشاركة في القرارات التي يتخذها المجتمع؛
– تمتع الأفراد بالحرية السياسية والاجتماعية.

ج– المؤشرات البيئية: يتم من خلال هذه المؤشرات قياس مدى تأثير النمو الاقتصادي على الموارد الطبيعية وعلى البيئة من كل جوانبها، ويعتمد قياس الاستدامة البيئية على مؤشر أساسي يسمى بمؤشر الاستدامة البيئية *(ESI)* الذي تم انجازه لصالح 142 دولة، والذي يستند بدوره إلى 20 مؤشر كل منها يحتوي من 2 إلى 8 مؤشرات فرعية، بحيث يكون مجموع المؤشرات الفرعية 68 مؤشر. ويأخذ مؤشر الاستدامة البيئية بعين الاعتبار الانجازات البيئية للدول والبنية المؤسساتية، بالإضافة إلى القدرة الاقتصادية، إذ أن انجاز التنمية البيئية المستدامة يرتكز على ما تملكه هذه الدول من قدرات اقتصادية تتيح لها تحقيق هذه التنمية. حسب الوكالة الأوربية للبيئة فان المؤشرات للاستدامة البيئية هي:

أولا– تلوث هواء: ويقاس من خلال إشعاعات أكسيد النتروجين، المركبات العضوية غير الميثانية المتطايرة، ثاني أوكسيد الكبريت، استهلاك البترول والديزل من طرف وسائل النقل؛

ثانيا– تغيير المناخ: يقاس من خلال كمية إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون، الميثان، غاز النتروجين، غاز CFC، أكسيد النيتروجين وأكسيد الكبريت؛

ثالثا– الإضرار بالتنوع البيولوجي: ويقاس من خلال مساحة المحميات المتضررة أو المجزئة، كثافة الزراعة، قطع الأشجار وزحف البنى التحتية على الغابات والمساحات المشجرة والتغير في الممارسات التقليدية في استعمال الأراضي؛

رابعا– البيئة بحرية والمناطق ساحلية: تقاس بكثافة صيد الأسماك، استغلال الشواطئ في مشاريع التنمية، إطلاق المركبات العضوية الهالوجينية وملوثات المعادن الثقيلة والبترول في السواحل والبحار؛

خامسا– ترقق طبقة الأوزون: إنبعاثات غازات CFC، BFC، HCFC، أوكسيد النيتروجين المنبعث من المكيفات الهوائية، بروميد الميثيل وكلوريد الكربون؛

سادسا– نضوب الموارد: ويقاس من خلال استهلاك الماء، استعمال الطاقة، معدل الزيادة في المناطق الحضرية، معدل إنتاجية الأرض، سعة إنتاج الكهرباء من الطاقات الأحفورية ومعدل استهلاك الأخشاب؛

سابعا– انتشار المركبات السامة: يقاس من خلال معدل استهلاك المواد الكيماوية السامة ومبيدات الحشرات في الزراعة، إنبعاثات الملوثات العضوية والمواد المشعة المزمنة ومؤشر طرح المعادن الثقيلة في الماء والهواء؛

ثامنا– المشاكل البيئية الحضرية: وتقاس من خلال استهلاك الطاقة، النفايات العمومية غير المدورة، المياه القذرة غير المعالجة، نسبة سيارات النقل الخاص، الضوضاء وزحف العمران على الأراضي الزراعية؛

تاسعا– النفايات: وتقاس من خلال كمية النفايات العمومية بما فيها المطمورة والمحروقة، كمية النفايات المدورة والمواد المسترجعة وكمية نفايات منتجات مختارة خلال فترة حياتها؛

عاشرا– تلوث الماء: استعمال المغذي (معادل eutrophication)، استنفاد الموارد الجوفية، معدل مبيدات الحشرات المستعملة لكل هكتار من الأراضي الزراعية، كمية المياه المعالجة والمحلاة.

د– المؤشرات المؤسسية: عبارة عن معطيات رقمية تصف مدى تطور الجانب المؤسساتي في تطبيق وتطوير الإدارة البيئية، وتتضمن هذه المؤشرات في هذا المجال القوانين والتشريعات والأطر المؤسسية التي تحكم التنمية المستدامة، وتتمثل أهم المؤشرات المؤسسية فيما يلي:

أولا– تنفيذ الاتفاقات الدولية المبرمة: يتم من خلاله معرفة عدد الدول التي صادقت على الاتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة.

ثانيا– البحث والتطوير: تقاس ب نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج الداخلي الخام؛

ثالثا– الاستخدام التقني: والذي يعبر عن مدى استخدام الأفراد للتقنيات العلمية ويتم قياسها من خلال:

- عدد أجهزة الراديو أو التلفاز لكل 1000 شخص، ومستخدمو الانترنت لكل 1000 شخص؛
- استخدام الهواتف الخلوية النقالة لكل 1000 شخص وغيرها من طرق القياس.
- نسبة المشتركين بشبكة الانترنت إلى مجموع السكان.
- نسبة الإنفاق على البحث العلمي.

الفصل العاشر:

المنظمات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الجهوية

1- مفهوم المنظمة الاقتصادية الدولية

1-1- تعريف المنظمة الدولية: تعرف المنظمة الدولية بأنها ذلك الكيان الدائم الذي تقوم الدول بإنشائه من أجل تحقيق أهداف مشتركة يلزم لبلوغها منح هذا الكيان إرادة ذاتية مستقلة، أو هي وحدة قانونية تنشئها الدول لتحقيق غايات معينة وتكون لها إرادة مستقلة يتم التعبير عنها عبر أجهزة خاصة بالمنظمة. كما تعّرف بأنها كائن قانوني دولي يتمتع بإرادة ذاتية يمارسها من خلال أجهزة أو فروع تابعة له ويهدف إلى رعاية بعض المصالح المشتركة أو تحقيق أهداف معينة على الصعيد الدولي. ومنه نخلص إلى أن المنظمة الدولية عبارة عن كيان قانوني دولي مستمر، تنشئه مجموعة من الدول، يجمع بينها مصالح مشتركة تسعى إلى تحقيقها، ويتمتع هذا الكيان بإرادة ذاتية مستقلة يتم التعبير عنها بأجهزة خاصة ينشئها ميثاق المنظمة.

1-2- أنواع المنظمات الدولية: يجري تصنيف المنظمات الدولية اعتمادا على عدة معايير:

أ- من حيث نطاق العضوية: تنقسم المنظمات الدولية من حيث نطاق العضوية، إلى منظمات عالمية واقليمية.

أولا- المنظمات العالمية: وهي التي تكون العضوية فيها مفتوحة لكل دول العالم الراغبة في الانضمام إليها متى توافرت فيها شروط العضوية المنصوص عليها في ميثاق المنظمة.

على ذلك لا تتحدد العضوية في هذا النوع من المنظمات في نطاق جغرافي معين بل تمتد لتشمل كل دول العالم، ومن أمثلتها الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية المتخصصة كاليونيدو، واليونسكو، صندوق النقد الدولي، ومنظمة العمل الدولية.

ثانيا- المنظمات الإقليمية: ويقصد بهذا النوع، المنظمات التي تضم في عضويتها عدد محدد من الدول، أو التي يكون نطاق اختصاصها محدد برقعة جغرافية معينة، وتقوم على أساس قومي كجامعة الدول العربية أو جغرافي كمنظمة الوحدة الإفريقية، أو أمني كحلف شمال الأطلنطي وحلف وارسو، أو اقتصادي كمنظمة التجارة العالمية ومنظمة الدول المنتجة للبترول (الأوبك)، أو ديني كمنظمة المؤتمر الإسلامي.

ب- من حيث الاختصاص: تقسم المنظمات الدولية من حيث الاختصاص إلى منظمات عامة ومتخصصة وأساس هذا التقسيم، هو وحدة أو تعدد الأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها.

أولا- المنظمات العامة: هي المنظمات التي يمتد اختصاصها ليشمل مظاهر متعددة في العلاقات الدولية، كمنظمة الأمم المتحدة التي تسعى إلى المحافظة على السلم والأمن الدوليين وتدعيم التعاون السياسية والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ثانيا- المنظمات المتخصصة: هي المنظمات التي يقتصر نشاطها على مجال واحد من مجالات العلاقات الدولية أو التي تسعى إلى تحقيق التعاون بين أعضائها في موضوع معين او في مجال محدد، وقد تكون هذه المنظمات عالمية أو إقليمية، وعلى حد سواء مع المنظمات العامة.

ج- من حيث الصلاحيات: بصفة عامة يمكن تقسيم المنظمات الدولية من حيث الصلاحيات التي تتمتع بها إلى:

أولا- منظمات تتمتع بصلاحيات فعلية واسعة: تعد هذه المنظمات استثناء، فالأصل محدودية الصلاحيات التي تتمتع بها المنظمات الدولية في مواجهة أعضاؤها. ولهذا النوع من المنظمات صلاحيات تخولها تنفيذ قراراتها بوسائلها الخاصة مستقلة في ذلك عن رغبات الدول والأعضاء، من ذلك قرارات محكمة العدل الدولية، ومجلس الأمن في حالة تهديد السلم والأمن الدوليين.

ثانيا- منظمات لا تملك إلا صلاحية إبداء الآراء والرغبات: وهذا النوع من المنظمات هي الصورة الغالبة فيها، حيث تتحدد صلاحياتها باقتراح الاتفاقيات وإصدار التوصيات والاقتراحات التي يتوقف تنفيذها على رغبات الدول الأعضاء.

د- من حيث أعضائها: تقسم المنظمات الدولية من حيث أعضائها إلى منظمات حكومية وأخرى غير حكومية، ومنظمات مختلطة.

أولا- المنظمات الحكومية: ويقصد بهذا النوع، المنظمات التي لا تضم في عضويتها سوى الدول، كالأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الإفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

ثانيا- المنظمات غير الحكومية: ويقصد بها، المنظمات التي يتم تأسيسها من قبل الأفراد. ومن أمثلة هذه المنظمات، منظمة العفو الدولية، ومنظمة أطباء بلا حدود، وجمعية الصليب والهلال الأحمر، وجمعيات حقوق الإنسان.

ثالثا- المنظمات المختلطة: هي المنظمات التي تكون فيها باب العضوية مفتوحة للدول والجماعات التي لا تحمل وصف الشخصية الدولية والأفراد.

1-3- تعريف المنظمة الاقتصادية الدولية: على أساس ما سبق من تعريف للمنظمة الدولية واستعراض لمختلف أنواعها يمكن القول أن المنظمة الاقتصادية الدولية هي كيان دائم تنشئه مجموعة من الدول بقصد التعاون والتنسيق في مجال من المجالات الاقتصادية ويتمتع بالشخصية القانونية الدولية والإرادة الذاتية لدى مباشرته لاختصاصاته المحددة في ميثاق إنشائه.

2- ظروف نشأة المنظمات الاقتصادية الدولية: أدت الحرب العالمية الأولى إلى تقليص العلاقات التجارية بشكل كبير بين الدول، مما انعكس على تخفيض صادرات الذهب. ومن ثم فرضت قيود على انتقال رؤوس الأموال بين بلدان العالم.

الأمر الذي أدى نهاية نظام قاعدة الذهب. لتشهد أوربا خلال الفترة بين الحربين العالميتين تدهورا كبيرا في آليات النظام الاقتصادي، وتدهور شروط التجارة الدولية، وتعثر عمليات الدفع والتسوية، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وتقلبات أسعار الصرف. وهو ما نتج عنه أزمة الكساد العالمي سنة 1929.

هذه الأزمة جسدت التناقض النظري في الفكر الكلاسيكي نظرا لتعطل آلية السوق والتوازن التلقائي ليضطرب بهذه الظروف النظام النقدي الدولي. وقد تميزت عموما هذه المرحلة بما يلي:

- انهيار قاعدة الذهب وعدم ثبات أسعار الصرف؛
- اختلال التوازن الخارجي والداخلي للدول؛
- انتشار حركات رؤوس الأموال القصيرة الأجل، وتلاشي حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل بهدف الاستثمار؛
- اختلال العلاقات التجارية الدولية والتبادل التجاري وانتشار القيود الحمائية.

ثم جاءت الحرب العالمية الثانية عام 1939، لتدمر العديد من الاقتصاديات حول العالم وخاصة الأوربية على وجه التحديد عدا اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية الذي استفاد من هذه الحرب. التي بدأت تخطط لتصفية النفوذ المالي للمملكة المتحدة على المستوى الدولي، وإزاحة الجنيه الإسترليني للتمهيد لدور قيادي للدولار الأمريكي.

وتحت شعار ضرورة العمل على ترتيبات جديدة لتنظيم النظام النقدي الدولي، ووضع مبادئ تنظيم التجارة الدولية ودعم نموها، وإصلاح وتعويض الدول المتضررة من الحرب العالمية الثانية، تم عقد مؤتمر دولي سنة 1944، في بريتون وودز لبحث إيجاد الصيغة الملائمة لإدارة النظام النقدي الدولي. وقد عقد هذا المؤتمر في مدينة نيو هامشير بالولايات المتحدة الأمريكية من 01 إلى 22 جويلية 1944، وشاركت فيه 44 دولة تمثل أغلب شعوب العالم.

من بين أهم مخرجات هذا المؤتمر كانت الاتفاق على إيجاد منظمتين اقتصاديتين دوليتين متخصصتين وهما: صندوق النقد الدولي (FMI)، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD).

3- ماهية صندوق النقد الدولي وأدواره: هو منظمة عالمية تضم 190 بلدا، تشرف على ضمان كفاءة عمل النظام النقدي الدولي، ويضع ضمن أهدافه الرئيسية تشجيع استقرار أسعار الصرف وتيسير التوسع المتوازن في التجارة الدولية. وتتلخص أدوار الصندوق الأساسية في:

- تطوير التعاون النقدي والمالي الدولي؛
- إقامة نظام دولي متعدد الأطراف للمدفوعات التجارية بين الدول الأعضاء والحد من إجراءات الصرف المعيقة لتطور التجارة الدولية؛
- ترقية استقرار أسعار الصرف بوضع الترتيبات للصرف بين الدول الأعضاء لتجنب المنافسة؛
- إتاحة السيولة اللازمة للدول الأعضاء من خلال الاستفادة من موارد الصندوق **لتصحيح اختلالات** موازين المدفوعات؛
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنمية **وتطوير** التجارة الدولية؛
- تدعيم الثقة بين البلدان الأعضاء، وإتاحة الفرصة لها لاستخدام موارده العامة مؤقتا بضمانات كافية، كي تصحح اختلالات موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي.

4- ماهية مجموعة البنك الدولي وأدوارها: خلال الخمسينات والستينات كانت أولوية البنك الدولي تسهيل إعمار أوربا بعد الحرب العالمية الثانية، بمنح القروض لإعادة بناء البلدان المدمرة. وبمرور الوقت، تحول محور تركيز البنك الدولي من إعادة الإعمار إلى التنمية، مع التركيز على البنية التحتية مثل السدود وشبكات الكهرباء وشبكات الري والطرق.

ومع إنشاء مؤسسة التمويل الدولية في 1956، أصبحت مجموعة البنك الدولي قادرة على تقديم القروض لشركات القطاع الخاص والمؤسسات المالية في البلدان النامية. وجاء مع إنشاء المؤسسة الدولية للتنمية في 1960، المزيد من التركيز على البلدان الأشد فقراً، في إطار التحول المطرد نحو استئصال الفقر، وهو ما أصبح الهدف الرئيسي لمجموعة البنك.

فالبنك الدولي للإنشاء والتعمير هو المؤسسة العالمية المسئولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين مستويات المعيشة للدول الأعضاء عن طريق توفير الائتمان الطويل والمتوسط الأمد والمشورة الفنية للمشروعات التنموية.

في الوقت الحالي تحصي مجموعة البنك الدولي خمس هيئات تابعة لها هي: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مؤسسة التمويل الدولية، هيئة التنمية الدولية، المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

5- نشأة منظمة التجارة العالمية وأدوارها: كي تستكمل أركان النظام الاقتصادي العالمي، بدأ التفكير في إنشاء منظمة التجارة الدولية بهدف تنمية التجارة بين الدول الاعضاء؛ ووضع قواعد السلوك والمعايير التي تحكم هذه التجارة. وفعلا أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بناء على مقترح أمريكي، توصية بعقد مؤتمر دولي للتجارة والعمل في لندن عام 1946، ولقد عقد المؤتمر فعلا، واستكمل أعماله في جنيف عام 1947؛ ثم اختتمها في هافانا عام 1948. وقد صدر عنه وثيقة عرفت باسم ميثاق هافانا أو ميثاق التجارة الدولية، شاركت فيه 55 دولة وحاول وضع أسس التوصل الى اتفاقية للتجارة الدولية، والعمل على انشاء منظمة التجارة العالمية.

كان الهدف من مؤتمر هافانا العمل على إنشاء منظمة التجارة الدولية لجانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛ ليُكوِّن هذا الثالوث المؤسسات الدولية التي تشرف على الاقتصاد العالمي، في المجالات: النقدية والمالية والتجارية. غير أن هذا التصور لم يكتب له النجاح؛ لكن في المقابل تم التوقيع على الجزء المتعلق بتحرير التجارة الخارجية الذي حظي باهتمام الدول الصناعية. وبذلك تم إنشاء ما يسمى بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (جات) 1947، ودخلت حيز التنفيذ أول جانفي 1948.

والجات هي الأحرف الأولى من تسمية الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (General Agreement on Tariffs and Trade)، وهي عبارة عن معاهدة دولية الهدف منها تنظيم عملية المبادلات التجارية بين الدول الموقعة عليها وعددها 23 دولة.

جرت سلسلة من المفاوضات وأخذت شكل جولات متعاقبة تشارك فيها الدول الموقعة على الاتفاقية، بغرض توسيع نطاق المشاركة، وحجم التنازلات الجمركية التبادلية. وفي هذا الإطار عقدت ثماني جولات خلال الفترة 1947-1994.

تاريخ الجولة	اسم الجولة	عدد الدول المشاركة
1947	جنيف	23
1949	انسي	13
1951	توركاي	38
1956	جنيف	26
1961-1960	ديلون	26
1976-1964	كينيدي	62
1979-1973	طوكيو	102
1994-1986	اورجواي	123

كانت جولة الاوروغواي هي الأخيرة والأطول والأصعب والأكثر تعقيدا من حيث التفاصيل والاستثناءات. وفي نهايتها وقع عليها 117 دولة منها 87 دولة نامية، و (09) دول عربية هي: مصر، تونس، المغرب، موريتانيا، جيبوتي، الكويت، الإمارات، البحرين، وقطر؛ وكان ذلك في مدينة مراكش المغربية خلال الفترة من 12 إلى 15 أفريل 1994، وخرجت بقرار اعتماد اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية، والتي دخلت حيز التنفيذ اعتبارا من 01 جانفي 1995.

منظمة التجارة العالمية هي منظمة اقتصادية دولية تملك صلاحيات قانونية مستمدة من الاتفاقية المنشئة لها، تخولها وضع الضوابط والمبادئ الحاكمة لسياسات أعضائها التجارية، واتخاذ التدابير وإصدار التوصيات أو القرارات ذات القوة الإلزامية بشأن تعاملاتهم التجارية في السلع والخدمات. أو هي المنظمة الدولية الوحيدة التي تهتم بالقواعد التي تحكم التجارة بين الدول، وظيفتها الأساسية هي تعزيز السير الحسن، قابلية التوقع، وحرية المبادلات قدر الإمكان. وقد لخصت مقدمة اتفاقية تأسيس المنظمة العالمية للتجارة أهداف المنظمة في:

- رفع مستويات المعيشة؛
- تحقيق التوظيف الكامل؛
- نمو الدخل الحقيقي والطلب الفعال؛
- خفض الحواجز الكمية والجمركية لتوسيع إنتاج وتجارة السلع والخدمات؛
- الحفاظ على البيئة، ودعم التنمية الاقتصادية المستديمة؛

- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية؛
- تشجيع حركة الإنتاج ورؤوس الأموال والاستثمارات؛
- سهولة الوصول للأسواق ومصادر الموارد الأولية؛
- إقرار المفاوضات كأساس لحل المفاوضات المتعلقة بالتجارة العالمية.

6- هل للمؤسسات المالية الدولية أهداف خفية؟

بالرغم من أن المؤسسات المالية الدولية ظهرت للعالم بمجموعة من الأهداف تسعى من خلالها إلى الحفاظ على سلامة النظام النقدي والمالي العالميين إلا أن لهذه المؤسسات أهداف خفية تسعى للوصول إليها نذكرها في:

- تهدف المؤسسات المالية الدولية إلى تبني الرأسمالية كنظام اقتصادي وسياسي واجتماعي للدول النامية بما يخدم البلدان الرأسمالية الكبرى من خلال الأهداف التي ظهرت لأجلها؛

- القيام باستغلال ثروات الشعوب الطبيعية خاصة المصدرة للنفط بهدف تعظيم الربح والتحكم في هذه الأموال من قبل البنوك والشركات الأجنبية بما يخدم مصالحها في ظل غياب التكافؤ في العلاقات الاقتصادية والمالية بين البلدان الكبرى والدول النامية؛

كنتيجة: بالرغم من أن هدف هذه المؤسسات هو مساعدة البلدان الأعضاء خاصة النامية منها على معالجة المشاكل الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي إلا أن هذه المؤسسات في واقع الأمر حولت البلدان النامية إلى سوق لتصريف فائض الانتاج الرأسمالي بهدف حصولها على الأرباح ودفع هذه البلدان إلى مزيد من التبعية والتخلف.

إن تحقيق الأهداف غير المعلنة للمؤسسات المالية الدولية يتم من خلال ما يسمى بسياسة **الانفتاح الاقتصادي** وجوهرها:

- **العمل على إبعاد دور الدولة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية:** إعطاء فرصة للقطاع الخاص مكان القطاع العام؛

- **العمل على تخفيض الدعم الحكومي وبالتدريج للقطاعات الانتاجية والخدمية:** تخفيض الدعم من خلال تخفيف النفقات له آثار إيجابية على مستوى الخزينة العمومية بالإضافة إلى يساهم في التقليل من نسبة التضخم حسب صندوق النقد الدولي؛

- **العمل على إيجاد سوق حرة للنقد الأجنبي:** فالدولار ما زال عملة العالم الأساسية، بل إن أهميته النسبية في سوق النقد الأجنبي العالمي تزايدت على الرغم من كل ما يحدث.

7- التكتلات الاقتصادية

7-1- مفهوم التكتل الاقتصادي: نجد أن مصطلح التكتل الاقتصادي في الأدبيات الاقتصادية يستعمل له عدة مترادفات مثل الاندماج الاقتصادي والتكامل، والتوحيد، وكذا الاتحاد، على الرغم من وجود بعض الفوارق اللغوية بين المصطلحات

بصفة عامة يتمثل التكتل الاقتصادي في تحرير التجارة على المستوى الإقليمي فيما بين مجموعة الدول الأعضاء في التكتل بهدف الاستفادة من مزايا حرية التجارة والتخصص وتقسيم العمل. كما يمكن تعريف التكتل الاقتصادي على أنه مجموعة الترتيبات التي تهدف إلى تعزيز حالة التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول من خلال تحرير التبادل التجاري فيما بينها وتنسيق السياسات المالية والنقدية، وتحقيق نوع من الحماية لمنتجاتها الوطنية. كما يهدف إلى تخفيض تكلفة التنمية عبر تخفيض تكاليف الاستيراد وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وتحسين المناخ الاستثماري بتوسيع دائرة السوق وتوحيد أو تقارب التسهيلات والحوافز والإعفاءات الخاصة بالاستثمار. وتنسيق السياسات الاقتصادية لمواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادية.

7-2- أهداف التكتل الاقتصادي: يسعى التكتل الاقتصادي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- فتح أسواق أوسع وأكبر يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية؛ تحريض المنتجين على زيادة الإنتاجية وتحسين نوعية الإنتاج؛
- تحقيق وفورات الحجم؛
- زيادة حجم الإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل في كافة الدول الأعضاء في التكتل وبالتالي تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية؛

– تحسين مستوى معيشة المواطن في كافة الدول الأعضاء في التكتل، عن طريق تمكين المستهلكين من الحصول على السلع بأقل الأسعار الممكنة؛

– تنويع قاعدة الإنتاج؛

– زيادة معدلات الادخار والاستثمار؛

– تضييق الفجوة في نمط توزيع الدخل؛

– تحقيق السلام الاجتماعي؛

– تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل؛

– يؤدي التكتل الاقتصادي إلى التقليل من الاعتماد على الخارج؛

– زيادة معدلات الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

7-3- خصائص التكتلات الاقتصادية: تتصف التكتلات الاقتصادية بعدة خصائص أهمها:

– تتصف التكتلات الاقتصادية بالحجوم الضخمة من حيث مواردها وإنتاجها، واتساع أسواقها الاستهلاكية والإنتاجية، وتنوع هياكلها الاقتصادية ومواردها وكثافة حجم سكانها.

– حرية تنقل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والاستثمار بين الدول المتكتلة؛

– المنافسة الحرة بين الدول المتكتلة في المنطقة التكاملية ولها سياسة تجارية موحدة تجاه الدول الأخرى خارج نطاق التكتل؛

– ارتفاع نسبة التجارة البينية من مجمل تجارتها الخارجية وهذا ما يجعلها تخفض من التبعية الاقتصادية، أو تكون لها درجة عالية من الاستقلالية الاقتصادية بالنسبة للدول الخارجة عن المنطقة التكاملية هذا ما يؤدي إلى الارتباط بين الدول المتكتلة من خلال تشابك اقتصادياتها وأسواقها؛

– قوتها في التفاوض على المستوى الدولي هذا للدفاع عن مصالحها ضد التكتلات الاقتصادية الأخرى؛

– توفير مزايا ومكاسب تعجز الدولة منفردة عن تحقيقها؛

– الاستفادة من رؤوس الأموال والأيدي العاملة الماهرة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في المنطقة التكاملية؛

– تحقيق نمو اقتصادي مستمر كنتيجة للآثار الديناميكية المتعلقة بحجم السوق وتحسين مناخ الاستثمار وزيادة المنافسة الناتجة عن فتح الأسواق؛

7-4- مستويات التكتل الاقتصادي: تختلف مظاهر التكتل الاقتصادي حسب مؤشرات: تجارة المنتجات والخدمات، تحركات رأس المال عبر الحدود، تنقل العمالة، عضوية النقابات العمالية، دور النقابات العمالية، إنشاء فوق الوطنية[1] Superanational، السياسات الاقتصادية الموحدة. وتمتد مستويات أو مراحل التكتل الاقتصادي الى خمس مستويات هي:

أ- يبدأ المستوى الأول للتكتل الاقتصادي **بالتفضيل الجزئي أو الاتفاقات التجارية التفضيلية** ويقصد به مجموعة من الإجراءات التي تتخذها دولتان لتخفيف القيود المعرقلة لتبادل المنتجات فيما بينها، كأن تتفق دول منطقة معينة على إلغاء نظام الحصص الذي تخضع له المبادلات التجارية فيما بينها، مع إبقاء الرسوم الجمركية، أو أن تتفق دول معينة على أن يعطي بعضها بعضاً امتيازات جمركية متبادلة.

ب- منطقة التجارة الحرة هي المستوى الثاني للتكتل الاقتصادي، وهي **عبارة** عن اتفاق بين دولتين أو أكثر يتم بموجبه تحرير التجارة الخارجية وإلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على المبادلات التجارية فيما بينها، مع احتفاظ كل دولة بحريتها في فرض القيود أو الرسوم الجمركية في علاقاتها التجارية مع بقية دول العالم (غير الأعضاء في اتفاق منطقة التجارة الحرة). وتعد منطقة التجارة الحرة أحد مستويات التعاون الاقتصادي ومن الأمثلة البارزة لمنطقة التجارة الحرة، منطقة التجارة الحرة الأوربية.

ج- الاتحاد الجمركي هو المستوى الثالث للتكتل الاقتصادي، وهو اتفاق يتم بين دولتين أو مجموعة من الدول حول إلغاء الرسوم الجمركية على البضائع التي يتم مبادلتها بين دول الاتفاق. وهذا يعني أن تقوم الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي بتحرير التجارة الخارجية وإزالة القيود الجمركية على المبادلات التجارية فيما بينها، وتطبيق التعرفة الجمركية الموحدة والمشتركة على البضائع التي ترد إلى دول الاتحاد من الدول غير الأعضاء في الاتحاد. ويعد الاتحاد الجمركي أحد صور التعاون الاقتصادي، ويساعد على:

- توسيع رقعة السوق بالنسبة لبضائع ومنتجات الدول الأعضاء في الاتحاد؛
- تقسيم العمل بين الدول الأعضاء في الاتحاد، بحيث تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها.

[1]. **فوق الوطنية:** منح الاتحاد سلطة التفاوض للتدخل في الأمور المتعلقة بسيادة كل دولة عضو.

يتعين أن يسهل الاتحاد الجمركي المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء وعدم وضع عراقيل أمام تجارة الدول غير الأعضاء. ويستوجب الاتحاد الجمركي الاتفاق على جدول جمركي موحد يسري على سلع الدول غير الأعضاء.

د- تمثل **السوق المشتركة** المستوى الرابع للتكتل الاقتصادي، وهي اتفاق بين دولتين أو مجموعة من الدول يتم من خلالها إلغاء القيود على انتقال عناصر الإنتاج، كالعمل ورأس المال، وانتقال المنتجات والبضائع فيما بين دول السوق، وبذلك تكون الدول الأعضاء في الاتفاق سوق موحدة يتم في إطارها انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال بحرية تامة. وهي تعد أحد المستويات العالية للتعاون الاقتصادي. ومن الأمثلة البارزة على السوق المشتركة نجد السوق الأوربية المشتركة.

هـ- بينما المستوى الخامس للتكتل الاقتصادي هو **الاتحاد الاقتصادي**، وهو اتفاق بين دولتين أو مجموعة من الدول تتسع فيه إجراءات التعاون الاقتصادي إلى جانب ميزات السوق المشتركة فيما بين الدول الأعضاء في الاتفاق، لتشمل تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والسياسات الاجتماعية وتشريعات العمل والضرائب

و- ويعد **الاندماج الاقتصادي** أعلى مرحلة من مراحل التعاون الاقتصادي، فهو يتضمن إضافة إلى ما نصت عليه اتفاقية الاتحاد الاقتصادي والسوق المشتركة في المراحل السابقة، توحيد السياسات الاقتصادية كافة، وإيجاد سلطة إقليمية عليا، وجهاز إداري مسؤول عن تنفيذ هذه السياسات. وفي هذه المرحلة من التعاون الاقتصادي توافق كل دولة عضو على تقليص سلطاتها التنفيذية الذاتية وخضوعها في كثير من المجالات للسلطة الإقليمية العليا وهذا يعني الوصول إلى التكامل الاقتصادي التام.

المراجع الأساسية للمطبوعة

باللغة العربية:

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2002). تقرير التنمية الإنسانية. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

2- إبراهيم العيسوي. (1985). الانفجار السكاني أمام أزمة. بيروت: دار المستقبل العربي.

3- ابراهيم المصري. (2014). الاقتصاد النقدي: النقود- البنوك- بازل. القاهرة: دار الحكمة.

4- إبراهيم حسين العسل. (2006). التنمية في الفكر الإسلامي مفاهيم – عطاءات – معوقات – أساليب. القاهرة: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع.

5- أحمد بديع بليح. (2002). النقود والبنوك والاقتصاد. الرياض: دار المريخ.

6- أحمد دريد محمد. (2016). الاستثمار: قراءة في المفهوم والانماط والمحددات. الاردن: دار أمجد.

7- أديب نعمة. (2010). أهداف الألفية الإنمائية، كيف ولماذا؟ تم الاسترداد من www.surf-as.org

8- الادارة العامة للتصميم وتطوير المناهج. (بلا تاريخ). تسويق: دراسة السوق. المملكة العربية السعودية: المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني.

9- الامم المتحدة. (2001). التقرير الموجز للأمم المتحدة: السكان والبيئة والتنمية. نيويورك: الامم المتحدة.

10- الأمم المتحدة. (2005). تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في دول الاسكوا: تحليل النتائج. نيويورك: الأمم المتحدة.

11- الحمد رشيد، و سعيد صباريني محمد. (1979). البيئة ومشكلاتها. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

12- الطيب داودي. (2008). الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية. مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.

13- المثنى محمد خير الشرعه. (2022). أثر السياسة النقدية على الاستهلاك والاستثمار في الاردن خلال الفترة 1990-2019. جامعة ال البيت.

14- المصري رفيق يونس. (2009). اثار التضخم على العلاقات التعاقدية في المصارف الاسلامية والوسائل المشروعة للحماية. حلب: دار المكتبي.

15- الوادي محمود، خريس ابراهيم، العتيبي ضرار، والحواري نضال. (2007). الاساس في علم الاقتصاد. اليازوري.

16- أيمن مصطفي حسين الصباغ. (2003). نظرية توزيع العوائد على عوامل الانتاج في الفقه الاسلامي: دراسة مقارنة. الاردن: الجامعة الاردنية.

17- باتر محمد علي وردم. (2006). كيف يمكن قياس التنمية المستدامة. تم الاسترداد من مرصد البيئة العربية: www.arabenvironment.net/arabic/archive/2006/11/116803

18- بدران أمية، حسين مصطفى، وشفيق محمد. (1995). أبعاد التنمية في الوطن العربي. عمان: دار المستقبل للنشر.

19- بن الدين دوادي. (2010). سياسات التكيف الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر. الشلف: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي.

20- بن تركي أمينة. (2021). محددات البطالة في الاقتصاد الجزائري. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

20- بن يوسف نوة. (2016). تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012. بسكرة: جامعة بسكرة.

21- جاسم سلطان. (2010). خطواتك الاولى نحو فهم الاقتصاد. المنصورة: مؤسسة أم القرى للترجمة والتوزيع.

21- جايد مشكور العامري سعود، وحسن رشم العتابي محمد. (2020). المعالجات المحاسبية للتضخم الاقتصادي. الاردن: دار غيداء.

22- جلال أمين. (2014). فلسفة علم الاقتصاد بحث في تحيزات الاقتصاديين وفي الاسس غير العلمية لعلم الاقتصاد. القاهرة: دار الشروق.

23- حميدوش علي. (2006). التنمية البشرية والتنمية المستدامة. الملتقى الوطني الأول حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة. المدية: المركز الجامعي المدية.

24- خبابة عبدالله، ومبارك بلالطة. (2010). اساسيات في الاقتصاد العام. القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة.

25- دوجلاس موسشيت. (2000). مبادئ التنمية المستدامة. القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.

26- رانيا الشيخ طه. (2021). التضخم: أسبابه، اثاره، وسبل معالجته. صندوق النقد العربي.

27- رانيا محمود عبد العزيز عمارة. (2016). مبادئ علم الاقتصاد. مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع.

28- رمزي زكي. (1987). التاريخ النقدي للتخلف، دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث. الكويت: سلسلة عالم المعرفة.

29- رمزي محمود. (2014). منظمة التجارة العالمية، قلعة استنزاف موارد الدول النامية. الإسكندرية: منشأة المعارف.

30- زوليخة سنوسي، والرحماني هاجر بوزيان. (2008). البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة. سطيف: دار الهدى للطباعة والنشر.

31- زيد بن محمد الرماني. (2001). البطالة.العمالة.العمارة من منظور الاقتصاد الاسلامي. الرياض: دار طويق للنشر والتوزيع.

32- سحر قدور الرفاعي. (2007). التنمية المستديمة مع التركيز على الإدارة البيئية، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة التجارة الدولية وأثرها. المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية. مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية.

33- سعيد سعيد مرطبان. (1996). مدخل للفكر الاقتصادي الاسلامي. بيروت: دار الرسالة.

34- سليمان الرياشي. (1998). دراسات في التنمية العربية واقع و آفاق. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

35- شرف كمال، وأبوعراج هاشم. (1994). النقود والمصارف. دمشق: منشورات جامعة دمشق.

36- شوقي أحمد دنيا. (2017). النقود والتضخم. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.

37- صالح صالحي. (2006). المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي . القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

38- صندوق النقد الدولي. (2017). التقرير السنوي. صندوق النقد الدولي.

39- ضرار العتيبي. (2007). الاساس في علم الاقتصاد. دار اليازوري العلمية.

40- طارق عبد الرؤوف عامر. (2015). أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها. عمان: دار اليازوري.

41- عابد فضيلة، وخضور رسلان. (2008). التحليل الاقتصادي الجزئي. سوريا: جامعة دمشق.

42- عبد الحميد عبد المطلب. (2006). العولمة الاقتصادية. الإسكندرية: الدار الجامعية.

43- عبد الرحمن بوادقجي. (1978). التنمية الاقتصادية. دمشق: دار الكتب الجامعية.

44- عبد العزيز عجمية محمد، وناصف عطية ايمان. (2005). التنمية الإقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

45- عبد العزيز عجمية محمد، وعلي الليثي محمد. (1994). التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها، سياساتها. الإسكندرية: مؤسسة شهاب.

46- عبد الغفور ابراهيم أحمد، وخليل حسين مجيد. (2008). مبادئ علم الاقتصاد. دار زهران للنشر والتوزيع.

47- عبد القادر بلخضر. (2005). إستراتيجية الطاقة وإمكانية التوازن في ظل التنمية المستدامة. البليدة: جامعة البليدة.

48- عبد القادر محمد عبد القادر عطية. (2003). اتجاهات حديثة في النمو. الإسكندرية: الدار الجامعية.

49- عبدالرحمان اسماعيل، ومحمد موسى عريقات حربي. (1999). مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد الكلي. عمان: دار وائل للطباعة والنشر.

50- عبدالله ساقور. (2004). الاقتصاد السياسي. عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع.

51- عبيرات مقدم، وعبدالقادر بلخضر. (2007). الطاقة وتلوث البيئة والمشاكل البيئية العالمية. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

52- عزت قناوي. (2005). أساسيات في النقود والبنوك. الفيوم: دار العلم للنشر والتوزيع.

53- علي شكر اسماعيل، و جواد مهدي مجيد. (2015). مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة. عمان : مركز الكتاب الاكاديمي.

54- علي عبد الواحد وافي. (1952). الاقتصاد السياسي. بيروت: دار اجياء الكتب العربية.

55- عمار عماري. (2008). إشكالية التنمية المستدامة. المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة. سطيف: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – سطيف –.

56- عمر السمان مروان، ظافر محبك محمد، وزهير شامية أحمد. (2008). مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي. الاردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

57- عمر بهاتا. (يونيو, 1997). إفريقيا جنوب الصحراء كيف تستطيع جذب المزيد من رؤوس الأموال الخاصة. مجلة التمويل والتنمية.

58- عون خيرالله عون. (2015). مبادئ الاقتصاد. كفر الدوار: مكتبة بستان المعرفة.

59- فاروق بن صالح الخطيب. (2014). النقود والسياسات النقدية. الرياض: مكتبة الشقري.

60- فالي نبيلة. (2008). التنمية من النمو إلى الاستدامة. التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة (صفحة 226). سطيف: منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأور ومغاربي.

61- قناوي عزت، وسليمان نيرة. (2004). مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي. الفيوم: دار العلم للنشر.

62- كولون ريز. (ديسمبر, 1993). النهج الإيكولوجي للتنمية المستدامة. التمويل والتنمية.

63- ليلى عبود. (بلا تاريخ). نظرية النمو. بيروت : المنظمة العربية للترجمة.

64- محسن حسن العموري. (2014). مبادئ علم الاقتصاد. عمان: دار اليازوري.

65- محمد أحمد السريتي السيد، حسن الشامي محمد، و محي الدين التلباني أحمد. (2019). اقتصاديات النقود والبنوك والتجارة الدولية. الاسكندرية: مكتبة الاقتصاد.

66- محمد أحمد السريتي السيد، وعزت غزلان محمد. (2012). التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، البنك الدولي- صندوق النقد الدولي-مؤسسة التنمية الدولية. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.

67- محمد السيد عبدالسلام. (1988). الأمن الغذائي للوطن العربي. الكويت: سلسلة عالم المعرفة.

68- محمد دويدار. (1993). مبادئ الاقتصاد السياسي. الاسكندرية: مكتبة التوني.

69- محمد صالح الشيخ. (2002). الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها. الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.

70- محمد طاقة، محمد الزيود، وليد احمد صافي، وحسين عجلان. (208). أسياسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي). الاردن: اثراء للنشر والتوزيع.

71- محمد عبد الحليم عمر. (2009). الفقر والبطالة. مشكلات الشباب المسلم في عصر العولمة. مكة المكرمة: رابطة العالم الاسلامي.

72- محمد غنيم عثمان، وأبو زنط ماجدة. (2007). التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

73- محمد محمود الإمام. (2006). السكان والموارد والبيئة والتنمية، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة . بيروت: الدار العربية للعلوم.

74- محمد مصطفى الأسعد. (2000). التنمية ورسالة الجامعة في الألفية الثالثة. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات.

75- محمد ناجي حسن خليفة. (2001). النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم. القاهرة: دار القاهرة.

76- محمد ناظم نوري، و موسى الشروف محمد. (2007). مدخل في علم الاقتصاد. الاردن: دار زهران.

77- محمد يونس، يونس محمد، عبد الواحد نجا علي ، و أحمد الفيل أسامة . (2015). التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية. الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.

78- محمود حبيب. (2018). مبادئ علم الاقتصاد. سوريا: الجامعة الافتراضية السورية.

79- محمود سكينة. (2009). مدخل لعلم الاقتصاد. الجزائر: دار المحمدية العامة.

80- مختار طلبة. (2007). مقدمة في المشكلة الاقتصادية: النظم الاقتصادية وبعض جوانب الاقتصاد الكلي وعوامل الانتاج. القاهرة: مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح.

81- مصطفى العبدالله الكفري. (2014). التكتلات والمنظمات الاقتصادية. دمشق: جامعة دمشق.

82- مصطفى حسني مصطفى. (2006). مبادئ علم الاقتصاد. القاهرة.

89- مصطفى زيروني. (2000). النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية حالة اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا. الجزائر: جامعة الجزائر.

90- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (2003). منظمة التجارة العالمية، تسوية النزاعات. جنيف ونيويورك: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

91- ميثم صاحب عجام، ومحمد مسعود علي. (2002). التمويل الدولي. الأردن: دار الكندي.

92- ميشيل تودارو. (2006). التنمية الاقتصادية. السعودية: دار المريخ للنشر.

93- يونس محمود، ورمضان نعمة الله أحمد. (بلا تاريخ). مقدمة في علم الاقتصاد. الاسكندرية: المكتب العربي الحديث.

باللغة الأجنبية:

1- Bacri-Cohen Bruno .(2006) .Communiquer efficacement sur le développement durable de l'entreprise citoyenne aux collectivités durables .Paris : les éditions démos.

2- Beat bÜrgenmeier .(2008) .Politiques économiques du développement durable .Bruxelles : de Boeck.

3- BERTRAND, F. (2004). Planification et développement durable : vers de nouvelles pratiques d'aménagement régional ? L'exemple de deux Régions françaises, Nord-Pas-de-Calais et Midi-Pyrénées. France : Université François Rabelais–Tours.

4- Corinne Gendron .(2006) .Le développement durable comme compromis. Québec : presse de l'université de Québec.

5- Ekins Paul, Tomei Julia .(2006) .Eco-Efficiency and Resource Productivity: Concepts, Indicators and Trends in Asia-Pacific. second green growth policy dialogue: the role of public policy in providing sustainable consumption choices: the Resource- Saving Society and green growth .New-York : UNESCAP Publications.

7- Jean Arrous .(1999) .Les théories de la croissance .Paris : éditions du seuil.

8- OMC. (2001). Trading into the Future. OMC.

9- OMC .(2022 ,12 29) .The GATT years: from Havana to Marrakesh, available on: https://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/fact4_e.htm

10- Fenouil, P. (2004, Septembre-Octobre). Lavoisier, le développement durable, N152, Hermès, 2004, P 118. Revue Française de gestion.

11- Rivoire, J. (1994). L'économie de marché, Que sais-je ? Alger: Éditions Dahleb.

12- UNDP .(2010) .Human Development Index. available on: www.undp.org

13- Wackermann, G. (2008). Le développement durable. Paris : ellipses.